



نقابة المهندسين الأردنيين
Jordan Engineers Association



صندوق التقاعد
نقابة المهندسين الأردنيين

التقرير السنوي Annual Report

صندوق التقاعد 2025

الصفحة	الموضوع
	أولاً: الإطار المؤسسي
3	مجلس النقابة – لجنة إدارة صندوق التقاعد.
4	لجان صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية.
7-5	كلمة نقيب المهندسين الأردنيين.
8	دعوة اجتماع الهيئة العامة.
9	تقرير المستشار الشرعي.
	ثانياً: التقرير الإداري
12-11	1. ملخص النتائج التشغيلية والمالية لصندوق التقاعد لعام 2025 1.1. النشاط التقاعدي. 1.2. الاستثمار.
13	2. اجتماعات وتوصيات لجان صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. 2.1. لجنة إدارة صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي. 2.2. لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة على قرارات المجلس-(التقاعد). 2.3. لجنة الأراضي والإسكان. 2.4. لجنة الاستثمار بالأسهم. 2.5. المستشار الشرعي.
21-14	3. تحليل بيانات المتقاعدين والمستفيدين كما في 2025/12/31. 3.1. طلبات الإحالة على التقاعد. 3.2. الرواتب التقاعدية (2013-2025). 3.3. نسب صرف الرواتب التقاعدية (2022-2025). 3.4. أعداد وتوزيع المتقاعدين والمستفيدين كما في 2025/12/31 3.5. توزيع الرواتب التقاعدية كما في 2025/12/31. 3.6. أعداد المتقاعدين المتوقع تقاعدهم (2026-2035). 3.7. توزيع الرواتب التقاعدية كما في 2025/12/31.
23-22	4. تطور العجز في النشاط التقاعدي والرواتب التقاعدية (2013-2025). 4.1. تطور العجز الاكتواري لصندوق التقاعد للفترة (2013-2023).
28-24	5. تحليل بيانات المشتركين في صندوق التقاعد لعام 2025. 5.1. الإيرادات التقاعدية كما في 2025/12/31. 5.2. تحليل نسبة سداد المهندسين العاملين في المملكة الأردنية الهاشمية.
30-29	6. خدمات المشتركين (وحدة الاشتراكات).
31	7. نظام صندوق التقاعد (1973-2023).
33-32	8. ملخص الدراسات الاكتوارية (1983-2021)
34	9. استعراض الخلل الاكتواري والاستثماري (1973–2023)
37-35	10. تحليل الفجوة التمويلية (العجز الاكتواري).
40-38	11. الاعمال التشغيلية لصندوق التقاعد لعام 2025

الصفحة	الموضوع
47-41	12. الدائرة العقارية والتمويل. 12.1. قسم المشاريع. 12.2. قسم التنظيم والمعلومات والعقارية. 12.3. القسم المالي والإداري. 12.4. محفظة المراجعة. 12.5. قسم خدمة الزملاء.
53-48	13. الاستثمار والتطوير العقاري. 13.1. الأراضي الاستراتيجية - المباني الاستثمارية - الأراضي (متوسطة وقصيرة الاجل). 13.2. تحليل تراجع القيمة السوقية للأصول الصندوق (2014-2025).
65-54	14. النشاط الاستثماري: 14.1. توزيع أدوات الاستثمارية لصندوق التقاعد. 14.2. استعراض العائد الاستثماري (2021-2025) 14.3. محفظة الأوراق المالية كما في 2025/12/31 14.4. ممثلي صندوق التقاعد في مجالس ادارة الشركات كما في 2025/12/31 14.5. شركة سبيل الزيتون. 14.6. شركة المهندس للإدارة والاستثمار.
78-66	15. التحليل المالي للبيانات المالية لصندوق التقاعد كما في 2025/12/31 15.1. الالتزامات المالية على الصندوق كما في 2025/12/31 15.2. مقارنة ذمم صناديق النقابة الدائنة (2024-2025) 15.3. تحليل القروض المصرفية كما في 2025/12/31 15.4. تحليل الذمم الدائنة 15.5. طلبات الغاء العضوية (2023-2025) 15.6. تحليل محفظة المراجعة (2024-2025) 15.7. تحليل الفرق للقيمة السوقية للأراضي والمباني 15.8. تحليل تطور العجز في النشاط التقاعدي
79	16. تحليل موجودات الصندوق كما في 2025/12/31
80	17. ملخص الأداء المالي لصندوق التقاعد (2023-2025)
81	18. فقرة تحليلية (2024-2025)
89-82	19. اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد.
ثالثاً: التقرير المالي	
94-92	تقرير مراقب الحسابات الخارجي.
95	قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025
96	قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025
132-97	ايضاحات حول القوائم المالية.
133	موازنة صندوق التقاعد لعام 2026.

مجلس النقابة الثلاثون (2025-2028)	
المهندس/ عبد الله عاصم عبد الله غوشه.	النقيب
المهندس/ أحمد فالج احمد الفلاحات.	نائب النقيب
المهندس عيسى محمد حمدان.	رئيس هيئة المكاتب الهندسية
المهندس/ مالك خلف احمد العلوان.	رئيس مجلس شعبة الهندسة المدنية
المهندس/ سمير بديع ابراهيم الخطيب.	عضو مجلس- شعبة الهندسة المدنية
المهندس/ عماد عدنان عبد الرحمن الدباس.	رئيس مجلس شعبة الهندسة المعمارية
المهندس/ محمد احمد سليمان العباينة.	رئيس مجلس شعبة الهندسة الميكانيكية
المهندس/ هيثم يحيى عيسى شقرة.	رئيس مجلس شعبة الهندسة الكهربائية
المهندس/ محمد سالم مد الله العساسفه.	عضو مجلس- شعبة الهندسة الكهربائية
المهندس/ صالح موسى هلال الغويري.	رئيس مجلس شعبة هندسة المناجم والتعدين
الدكتورة المهندسة/ ليندا حازم منصور الحمود.	رئيس مجلس شعبة الهندسة الكيميائية
المهندس/ علي محمد منصور ناصر.	الأمين العام لنقابة المهندسين الاردنيين
لجنة إدارة صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي	
نقيب المهندسين الأردنيين /م. عبد الله عاصم عبد الله غوشه.	النقيب
نائب نقيب المهندسين /م. أحمد فالج احمد الفلاحات.	نائب النقيب
المهندس/ عماد عدنان عبد الرحمن الدباس.	أمين الصندوق
الدكتور المهندس/ بشار خالد ذياب الطراونة.	
عطوفة المهندس/ محمود هاشم خليفات.	
المهندس/ موسى عوني موسى الساكت.	
المهندس/ زياد غالب أبو عرابي.	
المهندس/ بدر بسيم علي ناصر.	
المهندس/ عامر محمد جمال الطباخي.	
المهندس/ أمجد محمد سعود عبيدات	
المهندس/ طارق عبد المجيد الزرو.	
المهندس/ علي محمد منصور ناصر.	الأمين العام
المهندس/ احمد علي احمد البو.	المدير التنفيذي
فضيلة الدكتور عبد المجيد عبد الله دية.	المستشار الشرعي
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.	المستشار الاكثوري

لجان صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية

لجنة الأراضي والإسكان			
م. منذر أبو جماعة/ رئيس اللجنة	م. حسان عابدين	م. محمد الحلو	م. شادي الشوبكي
م. رائد الحياصات / نائب الرئيس	م. أحمد العدوان	م. بكر الرحامنة	م. حسام مساعده
م. فاديا كرادشة	م. عماد الحجرات	د. ضياء قطيشات	
لجنة الاستثمار بالأسهم			
م. عبد الله عاصم عبد الله غوشه / رئيس اللجنة	م. شكيب عبد اللطيف عودة الله - عضوا		
م. عماد عدنان الدباس نائب رئيس اللجنة	د. م. لؤي منير سحويل - عضوا		
د. م. نسيم خليل الشطرات - عضوا	محمد ناصر الجعبري عضو ومقرر اللجنة		
لجنة إدارة صندوق المسؤولية الاجتماعية			
المهندس/ احمد الفلاحات- رئيس اللجنة	المهندس/ معمر القوابعه- عضوا		
المهندس/ عيسى حمدان – نائب الرئيس	المهندس/ أشرف جرار – عضوا		
المهندس/ صالح الغوييري – عضوا	المهندس/ رشاد حسني – عضوا		
المهندس/ سمير الخطيب – عضوا	المهندس/ سلمان الجوراني – عضوا		
المهندس/ معتز الشوارب- عضواً	المهندس/ باسل شهاب- عضواً		
المهندس / عبد الناصر كلباني – عضوا	المهندس/ عامر الفاعوري – عضوا		
المهندس/ محمد قباعة- عضوا	المهندس/ ينال النوايسه – عضوا		
لجنة الفصل في الاعتراضات على قرارات المجلس- (التقاعد)			
الدكتور المهندس/ على الخوالدة- عضوا	المهندس/ باسل صالح عبد الرحيم		
المهندس/ أشرف جرار- عضوا	المهندسة/ ايمان صباح أحمد		
المهندسة / خولة ابو غالي- عضوا	المهندس/ نضال صالح عيد		
المهندس/ يوسف خياط- عضوا			
لجنة إدارة صندوق التكافل الاجتماعي			
المهندس/ علي عياش- رئيس اللجنة	الدكتور المهندس/ أكرم مصطفى- عضوا		
المهندس / محمد الحموري- نائب رئيس اللجنة	المهندس/ نبيل سلوم- عضوا		
المهندس/ خالد بكر- عضوا- عضوا	المهندس/ عبد الله النصيرات- عضوا		
المهندس/ احمد الحاج عمر- عضوا			
لجنة الفصل في الاعتراضات على قرارات المجلس (التكافل الاجتماعي)			
المهندس/ جمال الشخشير – رئيس اللجنة	المهندس/ محمد عرب الزبيدي		
الدكتور المهندس/ بسام الضمور- نائب رئيس اللجنة	المهندس/ ماهر النمري- عضوا		
المهندس/ علي ابوسماحة- عضوا	المهندس/ واصف سلعوس- عضوا		
المهندس/ نضال الشعيني- عضوا			

كلمة نقيب المهندسين الأردنيين
بسم الله الرحمن الرحيم

الزميلات والزملاء المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسمي واسم مجلس نقابة المهندسين الأردنيين، أرحب بكم في الاجتماع العادي للهيئة العامة لصندوق التقاعد لعام 2025، والذي يأتي في توقيت مفصلي لمسيرة الصندوق بعد سلسلة من الإجراءات والدراسات والحوارات التي خاضها المجلس مع اللجان المختصة ومع أوسع قاعدة من أعضاء الهيئة العامة.

لقد كان العام الماضي محطة اختبار حقيقية لقدرة مؤسستنا النقابية على التعامل مع أزمة مالية هيكلية وفق معايير مهنية واقعية. ونحن لا نخفي عليكم أن صندوق التقاعد يواجه فجوة تمويلية عميقة تُقدَّر بنحو (1.6) مليار دينار حتى نهاية 2025، نتيجة التزامات متراكمة وضغوط تشغيلية ممتدة عبر سنوات طويلة.

إن ما نواجهه اليوم أزمة هيكلية متجذرة منذ خمسة عقود، تفرض علينا الانتقال من المعالجات الإدارية الظرفية إلى حلول هيكلية مستدامة تعالج جذور الخلل وتضمن الاستمرارية على المدى المتوسط والطويل. وهذا يتطلب قرارات إصلاحية عميقة تعيد ضبط المنظومة من أساسها، وتضع الصندوق على مسار مالي قابل للحياة.

أولاً: ما تم إنجازه على مسار تثبيت الاستقرار وحماية الأصول انطلاقاً من مسؤوليتنا التي تتجاوز الشعارات، اعتمدنا مساراً واقعياً يجمع بين التدبير المالي الصارم، والإصلاح التشغيلي، والمعالجة الاكتوارية الدقيقة، والتزمنا باتباع نهج يقوم على الشفافية والمسؤولية والمشاركة، عبر إطلاع الهيئة العامة على الحقائق والقيود المالية كما هي، وتوسيع دائرة التشاور مع ممثلي الفئات المختلفة. ونؤكد أن كل خطوة أُتخذت جاءت ضمن إطار حوكمة واضح يوازن بين حماية الحقوق وحماية الأصول واستدامة القرار. ومن أبرز الخطوات:

1. الفصل المالي والإداري بين صناديق النقابة لضمان عدم انتقال الخسائر.
2. وقف توليد الذمم المالية بين صندوق التقاعد وصناديق النقابة.
3. تجميد الاقتراض البنكي لتغطية التزامات الرواتب التقاعدية.
4. إعادة توجيه المحفظة الاستثمارية نحو أصول أكثر ملاءمة وفق دراسات فنية مستقلة.
5. التعاقد مع مؤسسة الضمان الاجتماعي لأعداد الدراسة الاكتوارية العاشرة، والمتوقع إنجازها في النصف الأول من 2026.
6. تكليف الإدارة التنفيذية بدراسة واقع الصندوق منذ التأسيس وأعداد تقرير تفصيلي مالي واستثماري واكتواري لتحديد الفجوة التمويلية ومسارات المعالجة بالتعاون مع اللجان المختصة.
7. تسريع مشاريع التحول الرقمي بما يخدم أعضاء الهيئة العامة ويخفض كلفة الخدمات ويرفع كفاءتها.

ثانياً: الإطار المؤسسي للعمل – اللجنة التوجيهية وفرق العمل
وانطلاقاً من نهج المشاركة والتمثيل، شكّل المجلس اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد (74 عضواً)، وشكّلت ثمانية فرق عمل متخصصة تشمل:

1. فريق إعادة تقييم الأصول العقارية للصندوق،
2. فريق استقطاب الفرص والمشاريع الاستثمارية وتنمية الإيرادات،
3. فريق إعادة هيكلة الأصول،
4. فريق تدقيق محفظة القروض،
5. فريق تقييم المشاريع المتعثرة،
6. فريق تقييم نظام التقاعد المعدل والتعديلات التشريعية المقترحة،
7. فريق عمل الدراسة الاكتوارية وتحليل السيناريوهات المستقبلية.
8. فريق عمل إعلامي لضمان الشفافية والتواصل مع الهيئة العامة

ثالثاً: خطة العمل لعام 2026 –

في عام 2026 نتحرك من إدارة الأزمة إلى قيادة التحول المؤسسي. هدفنا محدد وهو صون الحقوق ضمن القدرة المالية المتاحة، وقف إنتاج العجز المالي بدل تدويره أو ترحيله، ووضع الصندوق والصناديق المرتبطة به على مسار استدامة قابل للقياس والتنفيذ. وسيتم ذلك عبر قرارات مؤسسية تستند إلى البيانات والحوكمة والانضباط المالي، وتمحور خطة 2026 حول المحاور التالية:

1. استمرار سياسة الإصلاح المالي والانضباط النقدي من خلال ضبط التدفقات، ترشيد الالتزامات، ووقف التزيف وربط التعهدات بالقدرة الفعلية للصندوق.
2. إطلاق حوار تشاوري نقابي منظم حول مستقبل الصندوق في ضوء نتائج الدراسة الاكتوارية العاشرة، بمخرجات قابلة للقياس والزمن.
3. إطلاق خطة تحديث تشريعي متكاملة تخدم الأجيال والعقود القادمة وعلى ان تشمل نظام صندوق التقاعد، ونظام صندوق التكافل الاجتماعي، ونظام صندوق المسؤولية الاجتماعية.
4. تسريع الرقمنة للخدمات والإجراءات والبيانات، لتقليل وقت الخدمة وكلفتها وتوفير وصول عادل للمنتسبين داخل الأردن وخارجه.
5. تعزيز الحوكمة والرقابة من خلال رفع مستوى الشفافية والمساءلة وتثبيت قواعد القرار الاستثماري والإداري وحماية الأصول.
6. تواصل منظم ومباشر مع المتقاعدين والمشاركين والشباب والمهندسين في الداخل والخارج لتوضيح الحقائق وتقليل فجوة الثقة ورفع المشاركة.

رابعاً: سياسة صرف الرواتب التقاعدية

وسنعمل جاهدين خلال عام 2026 على الالتزام بسياسة صرف الرواتب التقاعدية المعتمدة منذ أيار 2025، باعتبارها سياسة واقعية لإدارة السيولة المتاحة والحفاظ على أصول الصندوق وضمان العدالة بين الفئات، وذلك وفق الضوابط التالية:

1. صرف 25% للمتقاعدين غير الممارسين مع تطبيق أي اقتطاعات لحساب صناديق التقاعد.
2. صرف الرواتب التقاعدية للمستفيدين (الأرامل والأيتام) بنسبة 50% حسب تفقد الحال الفعال.
3. صرف رواتب المتقاعدين بسبب العجز قبل إكمال سن التقاعد بنسبة 90% وفق أحكام النظام وقرارات المجلس المنظمة.
4. ترصيد رواتب المتقاعدين الممارسين وفق أحكام نظام التقاعد المعدل لعام 2023، وصرفها عند توفر السيولة.

إن خطة عام 2026 هي مسار إصلاح مؤسسي يوازن بين حماية الحقوق والقدرة المالية والاستدامة سنعمل بشفافية وبنهج مهني، وسنضع المجتمع الهندسي أمام الحقائق والخيارات، لأن مستقبل الصندوق لا يُبنى بقرارات معزولة، بل بشراكة، واعية، ومسار تنفيذي، كما نؤكد أن مخرجات اللجنة التوجيهية من المقترحات والسيناريوهات ما تزال في إطار العمل الفني، ولم تصل إلى مرحلة الاعتماد أو التصويت، حيث تم في ختام أعمال اللجنة تسليم خطة الإصلاح إلى مجلس نقابة المهندسين الأردنيين، تمهيداً لاستكمال الإجراءات المؤسسية اللازمة وفق الأصول. ويجري حالياً استيفاء متطلبات فنية وتنظيمية لضمان جودة وسلامة القرار، وتشمل:

1. استلام وتحليل نتائج الدراسة الاكتوارية العاشرة.
 2. مواءمة مخرجات الدراسة الاكتوارية مع محاور خطة الإصلاح.
 3. إخضاع الخطة لتدقيق مالي وقانوني مستقل لضمان دقة الافتراضات وسلامة الإجراءات.
 4. عرض المخرجات على مجالس الشعب الهندسية وهيئة المكاتب الهندسية ومجالس الفروع واللجان المختصة.
 5. رفع المقترحات بصيغتها النهائية إلى الهيئة المركزية، تمهيداً لعرضها لاحقاً على الهيئة العامة لاتخاذ القرار المؤسسي المناسب.
- ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد، وفرق العمل المنبثقة عنها، على الجهد المبني والكبير والوقت الذي بذلوه في دراسة الملفات المعقدة وأعداد المقترحات والسيناريوهات بمسؤولية عالية. كما أشكر جميع الزملاء الذين شاركوا في الاجتماعات التشاورية وقدموا آراءهم وملاحظاتهم بموضوعية، ورؤساء الفروع الذين اضطلعوا بدور محوري في نقل وجهات النظر وتعزيز التواصل مع الهيئة العامة. إن هذا العمل التشاركي يعكس روح المسؤولية الجماعية.
- كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة إدارة صندوق التقاعد، ولجنة الأراضي والإسكان، ولجنة الاستثمار بالأسهم، على جهودهم المهنية الداعمة لأعمال الصندوق خلال عام 2025، ومساهماتهم الفاعلة في دعم القرار وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي.
- إن هذا التكامل بين اللجان وفرق العمل يؤكد أن إصلاح الصندوق هو جهد مؤسسي تشاركي، لا ينجح إلا بتكاتف جميع الأطراف ضمن رؤية واضحة ومسار تنفيذي منضبط.

ختاماً، أدعو كل عضو في هذه الهيئة لأن يكون شريكاً فاعلاً في صياغة الحلول على الرغم من التحديات الكبيرة، لكنها ليست مستعصية إذا توحدت الإرادة مع التخطيط المهني وتنفيذ القرارات بحرفية.

وفي ظل وطننا الأردن، وبعزيمة أبنائه، وتحت قيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله، نؤمن بأن العمل المؤسسي والإرادة الجماعية هما الطريق لتجاوز التحديات وبناء المستقبل. شكراً لكم جميعاً على حضوركم ومشاركتكم الفاعلة، ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير ومصلحة نقابتنا وأعضائنا.

نقيب المهندسين الأردنيين

المهندس عبد الله عاصم غوشه

الزميل المهندس المحترم

الموضوع: اجتماع الهيئة العامة السنوي لصندوق التقاعد لعام 2025

استناداً لنظام التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين وتعديلاته، قرر مجلس النقابة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2025/12/2 دعوة الهيئة العامة لصندوق التقاعد لعقد اجتماعها السنوي العادي في تمام الساعة الثالثة عصراً يوم الثلاثاء الموافق 2026/3/31 في مجمع النقابات المهنية/عمان، وفي حال عدم اكتمال النصاب خلال ثلاثين دقيقة يؤجل الاجتماع الى يوم الثلاثاء الموافق 2026/4/7 في نفس الزمان والمكان، وسيكون النصاب قانونياً بأي عدد من الحضور، وذلك لبحث جدول الأعمال التالي:

1. مناقشة التقرير السنوي عن أعمال الصندوق لعام 2025 و اقرار السياسة العامة للصندوق لسنة 2026
2. الاطلاع على تقرير مدقي/ فاحصي الحسابات والتصديق على الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31
3. إقرار مشروع موازنة الصندوق للسنة المالية 2026
4. تعيين فاحصي الحسابات للسنة المالية 2026
5. النظر في المواضيع والأمور الأخرى المدرجة في جدول الأعمال واصدار القرارات المناسبة بشأنها.
6. النظر في المواضيع التي يقترحها أعضاء الهيئة العامة للصندوق والتي ترد الى المجلس خطياً قبل موعد الاجتماع بأسبوع واحد على الأقل.

علماً بأن عضو الهيئة العامة للصندوق الذي يحق له حضور الاجتماع هو عضو النقابة المسدد رسوم اشتراكاته السنوية لعام 2026 واشتراكاته التقاعدية لنهاية عام 2025 قبل موعد الاجتماع الأول بسبعة أيام على الأقل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

نقيب المهندسين الأردنيين



المهندس / عبد الله عاصم غوشه

بسم الله الرحمن الرحيم

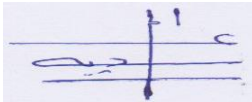
الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

حضرات السادة أعضاء الهيئة العامة لصندوق التقاعد في نقابة المهندسين الأردنيين المحترمين،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عملاً بأحكام نظام التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين الأردنيين رقم (4) لسنة 1406هـ الموافق لسنة 1986م وتعدديلاته، وبما نصّ عليه من حفظ أموال الصندوق واستثمارها ضمن أطراً تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، أؤكد لهيئتك العامة ما يلي:

1. دأبت مجالس نقابة المهندسين الأردنيين المتعاقبة على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها واستثماراتها، استجابةً لتوصيات الهيئات العامة للنقابة وصناديقها، وباعتبار ذلك جزءاً من نهج الحوكمة والانضباط المؤسسي.
 2. حرصت إدارات الصناديق المختلفة، وصندوق التقاعد على وجه الخصوص، على اعتماد صيغ شرعية للتعاملات المالية من خلال دراسة المنتجات والأدوات وتصميمها ومواءمتها بما يتفق وأحكام الشريعة، وبما يوازن بين سلامة الالتزام الشرعي ومتطلبات الإدارة المالية الرشيدة.
 3. أصدرت نقابة المهندسين الأردنيين دليلاً شرعياً يتضمن الأحكام والضوابط الشرعية للمنتجات والأدوات التي تتعامل بها النقابة، ومن أبرز موضوعاته: بيوع المربحة، التعاملات المصرفية، الزكاة، الأسهم والسندات، أحكام صندوق التكافل الاجتماعي، أحكام صندوق التقاعد، وفتاوى متنوعة لخدمات أخرى. ويُعد هذا الدليل مرجعاً معتمداً للنقابة وصناديقها وللمهندسين أعضاء الهيئة العامة.
- وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لمجلس نقابة المهندسين الأردنيين وإدارة الصندوق على حرصهم الدائم على أن تكون معاملات الصندوق ضمن الضوابط الشرعية، وبما يعزز الثقة ويصون الأموال ويخدم المصلحة العامة.
- والحمد لله رب العالمين.

المستشار الشرعي



الدكتور عبد المجيد ديه

التقرير الإداري لصندوق التقاعد
والتأمينات الاجتماعية لعام 2025

التقرير السنوي لصندوق التقاعد لعام 2025

1. ملخص النتائج التشغيلية والمالية لصندوق التقاعد لعام 2025

1.1. النشاط التقاعدي

عدد اجتماعات لجنة إدارة الصندوق	6 اجتماعات
عدد توصيات لجنة إدارة صندوق التقاعد	92 توصية
عدد اجتماعات اللجان الطبية المتخصصة	12
عدد الزملاء المحالين على التقاعد بسبب السن القانوني	759
عدد الزملاء المحالين على التقاعد بسبب العجز الكلي	10
عدد الزملاء المحالين على التقاعد بسبب الوفاة	70
إجمالي عدد المحالين على التقاعد	839
نسبة الانخفاض عن عام 2024	2%
أعداد المتقاعدين والمستفيدين	24.5 ألف
نسبة الارتفاع عن عام 2024	7%
أعداد المشتركين في الصندوق	174,654 مشترك
نسبة الارتفاع عن عام 2024	2%
إجمالي الرواتب التقاعدية	49 مليون دينار
نسبة الارتفاع عن عام 2024	7%
إجمالي الإيرادات	26.2 مليون دينار
نسبة الانخفاض الإيرادات عن عام 2024	1.8%
إجمالي الإيرادات التقاعدية	18.5 مليون دينار
نسبة الانخفاض عن عام 2024	24%
عدد المستفيدين من برامج الانتقال من شريحة تقاعدية إلى أخرى	1,365 زميلاً وزميلة
عدد أعضاء الهيئة العامة لصندوق التقاعد لعام 2025	8,969 مشترك
نسبة الانخفاض عن عام 2024	31.6%

1.2. الاستثمارات:

إجمالي الأرباح الاستثمارية	7.61 مليون دينار
نسبة الارتفاع عن عام 2024	245%
نسبة إيرادات الأرباح الاستثمارية من إجمالي الإيرادات	30%
إجمالي أرباح محفظة المراجعات (التمويل)	43 ألف دينار
نسبة الانخفاض عن عام 2024	50%
نسبة أرباح محفظة المراجعات من إجمالي الأرباح الاستثمارية	0.56%
توزيعات أرباح محفظة الأسهم	525 ألف دينار
نسبة الانخفاض عن عام 2024	10%
نسبة أرباح المحفظة من إجمالي الأرباح الاستثمارية	6.7%
إجمالي أرباح المحفظة العقارية	7.16 مليون دينار
نسبة الارتفاع عن عام 2024	303%
نسبة أرباح المحفظة العقارية عن إجمالي الأرباح الاستثمارية	93%
القيمة الدفترية للأصول الصندوق	120 مليون دينار
نسبة الانخفاض عن عام 2024	10.9%
القيمة السوقية للأصول الصندوق	197 مليون دينار
نسبة الانخفاض عن عام 2024	16%
العائد الاستثماري بناء على القيمة الدفترية للأصول	6.3%
العائد الاستثماري بناء على القيمة السوقية للأصول	3.9%

في إطار تعزيز الشفافية والحوكمة المالية، وتوحيد منهجيات قياس الأداء الاستثماري، تم اعتماد احتساب العائد الاستثماري استناداً إلى القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول، بدلاً مما كان معمول به سابقاً بالاعتماد على العائد المحسوب على صافي حقوق الملكية. ويأتي هذا التوجه انسجاماً في تطبيق أفضل الممارسات المهنية في تقييم أداء المحافظ الاستثمارية، بما يوفر مؤشر قياس يعكس كفاءة إدارة الأصول وقدرتها الفعلية على توليد العوائد.

2. لجان صندوق التقاعد والتأمينات الاجتماعية

2.1. لجنة إدارة صندوق التقاعد:

عقدت لجنة إدارة صندوق التقاعد عدد (6) اجتماعات خلال عام 2025 أصدرت خلالها (92) توصية إلى مجلس النقابة فيما يتعلق بطلبات الإحالة إلى التقاعد وصرف الرواتب التقاعدية ومحاضر لجان الصندوق المختلفة، إضافة إلى القرارات الخاصة باستثمارات الصندوق.

2.2. لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة على قرارات المجلس:

عقدت لجنة الفصل في الاعتراضات المقدمة على قرارات المجلس عدد (3) اجتماعات خلال عام 2025 أصدرت خلالها (14) توصية.

2.3. لجنة الأراضي والإسكان:

2.3.1. عقدت لجنة الأراضي والإسكان (3) اجتماعات خلال عام 2025، أصدرت خلالها (41) توصية إلى لجنة إدارة الصندوق فيما يتعلق بمشاريع اسكانات أراضي النقابة وطلبات الزملاء بخصوص هذه المشاريع، حيث قامت اللجنة بإجراءات التقييم لأسعار قطع (11) مشروع إسكاني وقام المجلس بعرضها للبيع على الزملاء المهندسين. فيما يتعلق بعروض قطع الأراضي والعقارات المقدمة للجنة حيث بلغ عدد قطع الأراضي والعقارات التي قامت اللجنة بدراستها والكشف عليها (3) قطع أراضي وعقار بمختلف محافظات المملكة.

2.3.2. استمر المجلس بإيلاء سياسة شراء قطع الأراضي المناسبة جل اهتمامه لما تشكله من ركيزة أساسية للعملية الاستثمارية في الصندوق، حيث قامت لجنة الأراضي والإسكان في النقابة ببذل جهود كبيرة بدراسة العروض المقدمة لقطع الأراضي والكشف عليها في مختلف محافظات المملكة حيث قامت في الدراسة والكشف على (3) قطع أراضي وعقار والتنسيب بشراء قطعتين أراضي.

2.4. لجنة الاستثمار بالأسهم:

عقدت لجنة الأسهم (8) اجتماعات خلال عام 2025، أصدرت خلالها (35) توصية إلى لجنة إدارة الصندوق فيما يتعلق بمحفظة أسهم الصندوق واستطاعت أن تحقق أرباحاً إجمالية بلغت 2.8 مليون دينار.

2.5. المستشار الشرعي:

عقد المستشار الشرعي عدد (1) اجتماع خلال عام 2025 أجاب خلالها على استفسارات الزملاء والزميلات فيما يتعلق بالتقاعد ومعاملات الاستثمار بالإضافة إلى الاطلاع على نظام التقاعد المعدل لعام 2023.

3. تحليل بيانات المتقاعدين والرواتب التقاعدية:

3.1. طلبات الإحالة على التقاعد:-

قامت وحدة التقاعد والتأمينات الاجتماعية بدراسة طلبات ومعاملات الإحالة على التقاعد وفق أحكام النظام، وبناءً على ذلك قرر مجلس النقابة إحالة (839) زميلاً وزميلة إلى التقاعد خلال عام 2025، بانخفاض نسبته (2%) مقارنةً بعام 2024. وتوزعت حالات الإحالة على التقاعد خلال عام 2025 على النحو التالي:

- (759) زميلاً وزميلة لإكمال السن القانونية، بانخفاض نسبته (1%) عن العام السابق.
- (10) زملاء وزميلات بسبب الوفاة، بانخفاض نسبته (41%) عن العام السابق.
- (70) زميلاً وزميلة بسبب العجز الكلي الدائم، بانخفاض نسبته (10%) عن العام السابق.

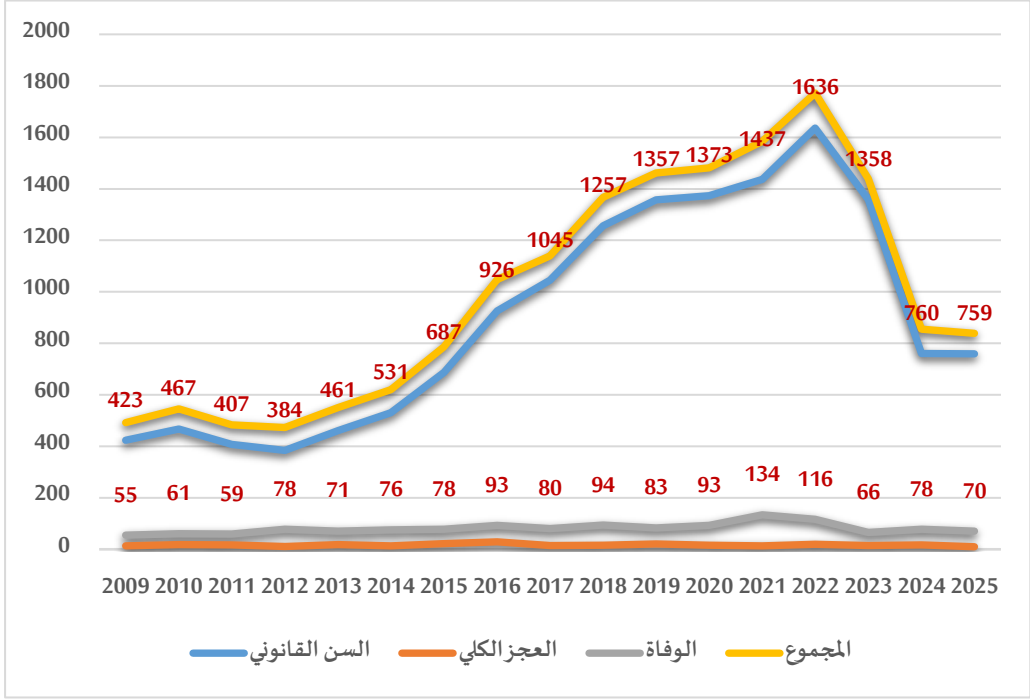
وفي إطار إجراءات التحقق وتحديث البيانات، بلغ عدد معاملات تفقد الحال خلال عام 2025:

- (3,527) معاملة تفقد حال للمستفيدين.
- (13,709) معاملة تفقد حال للمهندسين المتقاعدين.

يبين الجدول (1) أعداد ونسب الزملاء المحالين على التقاعد (تاريخياً)

السنة	السن القانوني	العجز الكلي	الوفاة	المجموع
ما قبل 2009	2703	238	854	3795
2009	423	14	55	492
2010	467	18	61	546
2011	407	17	59	483
2012	384	11	78	473
2013	461	18	71	550
2014	531	13	76	620
2015	687	22	78	787
2016	926	29	93	1048
2017	1045	15	80	1140
2018	1257	16	94	1367
2019	1357	21	83	1461
2020	1373	16	93	1482
2021	1437	14	134	1585
2022	1636	20	116	1772
2023	1358	15	66	1439
2024	760	17	78	855
2025	759	10	70	839
المجموع	17,971	524	2,239	20,734

الرسم البياني (1) أعداد ونسب الزملاء المحالين على التقاعد



تُظهر مقارنة التوقعات الواردة في التقرير السنوي لعام 2024 مع النتائج الفعلية لعام 2025 مستوىً عاليًا من دقة البيانات والمنهجية التقديرية المعتمدة في التخطيط الاكتواري للصندوق. فقد بلغت الإحالات الفعلية إلى التقاعد خلال عام 2025 عدد (839) حالة، مقارنة بتوقع (928) حالة. بانحراف إيجابي لصالح الصندوق وبتقارب 10% فقط. ويعني ذلك أن الالتزامات الفعلية والتدفقات النقدية المطلوبة كانت أقل من التقديرات، وهو مؤشر داعم لاستقرار إدارة السيولة وتحسين القدرة على ضبط الالتزامات السنوية. كما يعكس هذا الفارق المحدود أن الافتراضات الإحصائية المبنية على قاعدة بيانات التقرير السنوي لعام 2024 كانت واقعية وقريبة من السلوك الفعلي للمشاركين. بما يعزز موثوقية التقارير السنوية كأداة مرجعية للتخطيط المالي وإدارة المخاطر المستقبلية.

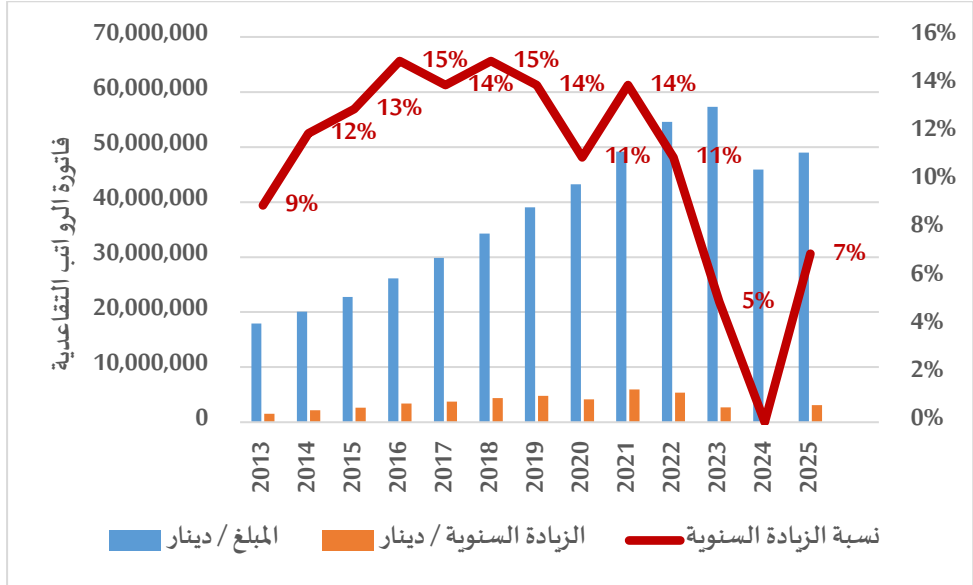
3.2. الرواتب التقاعدية:

ارتفعت قيمة الرواتب التقاعدية المستحقة للزملاء المتقاعدين والمستفيدين خلال عام 2025 لتبلغ (49,013,220) دينارًا، مقارنةً بمبلغ (45,898,742) دينارًا لعام 2024، أي بزيادة تقارب (7%). ويُشار إلى أن قيمة الرواتب التقاعدية قبل تطبيق نظام التقاعد المعدل لعام 2023 كانت تُقدَّر بنحو (65) مليون دينار سنويًا. وبناءً على تطبيق أحكام نظام التقاعد المعدل، ولا سيما ما ورد في الفقرة (ط) من المادة (15) بشأن الإحالة الحكومية على التقاعد، والتي نصّت على أنه: "إذا رأى المجلس أن دفع راتب التقاعد بصورة كاملة يلحق نقصًا أو إرباكًا في الصندوق، يحق له أن يخفض الراتب بنسب تتلاءم وحالة الصندوق المالية على ألا تتجاوز (10%)". وعليه استقرت قيمة الرواتب التقاعدية لعام 2025 عند مستوى يقارب (49) مليون دينار، بما يتناسب مع القدرة المالية للصندوق.

الجدول (2) تطور الرواتب التقاعدية منذ عام 2013 حتى نهاية عام 2025

السنة	المبلغ / دينار	الزيادة السنوية / دينار	نسبة الزيادة السنوية
2013	17,945,694	1,514,548	9%
2014	20,097,109	2,151,415	12%
2015	22,746,070	2,648,961	13%
2016	26,124,311	3,378,241	15%
2017	29,861,094	3,736,783	14%
2018	34,247,851	4,386,757	15%
2019	39,057,954	4,810,103	14%
2020	43,202,310	4,144,356	11%
2021	49,187,553	5,985,244	14%
2022	54,590,199	5,402,646	11%
2023	57,306,808	2,716,609	5%
2024	45,898,742	-11,408,066	-20%
2025	49,013,200	3,114,478	7%

الرسم البياني (2) تطور الرواتب التقاعدية منذ عام 2013 وحتى نهاية عام 2025

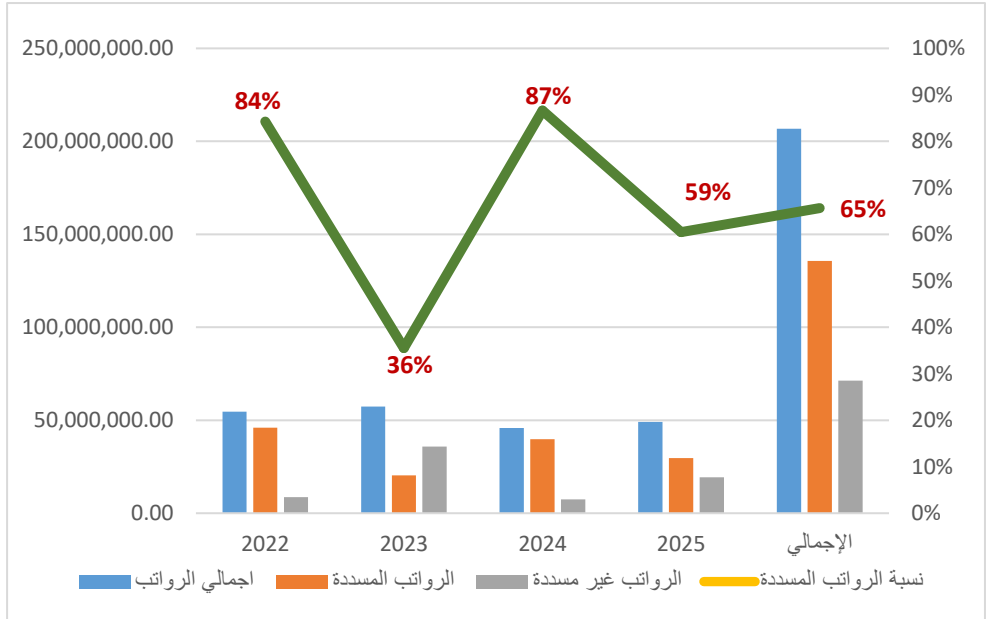


3.3 تطور صرف الرواتب التقاعدية (2025-2022)

جدول رقم (3) يوضح تطور صرف الرواتب التقاعدية (2025-2022)

السنة	إجمالي الرواتب	الرواتب المسددة	الرواتب غير مسددة	نسبة الرواتب المسددة
2022	54,590,199.10	45,993,306.79	8,596,891.00	84%
2023	57,306,807.97	20,358,015.11	35,835,429.00	36%
2024	45,898,742.00	39,757,999.66	7,428,161.00	87%
2025	49,013,200.00	28,850,932.00	20,162,268.00	59%
الإجمالي	206,808,949.07	134,960,253.56	72,022,749.00	65%

الرسم البياني رقم (3) يوضح تطور صرف الرواتب التقاعدية (2025-2022)



تشير البيانات المالية إلى أن متوسط نسبة صرف الرواتب التقاعدية خلال السنوات الأربع (2025-2022) بلغ نحو 65% من إجمالي الرواتب المستحقة، وهو مؤشر يعكس قدرة الصندوق على الاستمرار في الإيفاء بجزء كبير من التزاماته رغم الضغوط المالية التي واجهها خلال هذه الفترة. فقد بلغت نسبة الصرف 84% في عام 2022، وانخفضت في عام 2023 نتيجة ظروف السيولة إلى 36%، ثم عادت للتحسن إلى 87% في عام 2024 و59% في عام 2025. وبالمحصلة، فإن معدل الصرف التراكمي البالغ 65% يعد مستوى أفضل بكثير من واقع العديد من صناديق التقاعد في النقباءات المهنية الأخرى التي واجهت توقعًا شبه كامل أو تعثرًا كبيرًا في صرف الرواتب، ما يؤكد أن الصندوق لا يزال يحافظ على قدرة تشغيلية مقبولة في إدارة التدفقات النقدية رغم التحديات الهيكلية القائمة.

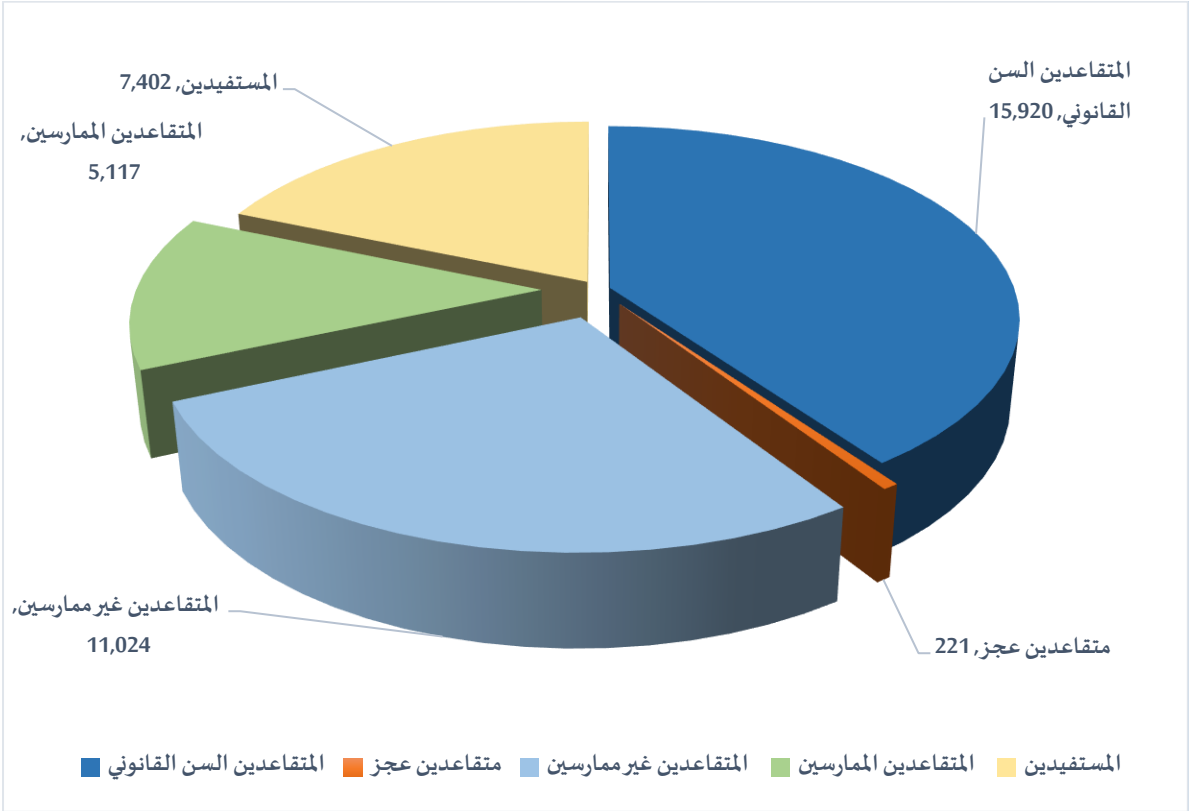
3.4. أعداد وتوزيع المتقاعدين والمستفيدين كما في تاريخ 2025/12/31

جدول رقم (4) أعداد وتوزيع المتقاعدين والمستفيدين كما في تاريخ 2025/12/31

البيان	العدد
المتقاعدين الاحياء	16,141
المتقاعدين السن القانوني	15,920
المتقاعدين بسبب العجز الكلي	221
المتقاعدين غير ممارسين	11,024
المتقاعدين الممارسين	5,117
المستفيدين	7,402
الإجمالي	23,543

الرسم البياني رقم (4)

أعداد وتوزيع المتقاعدين والمستفيدين كما في تاريخ 2025/12/31



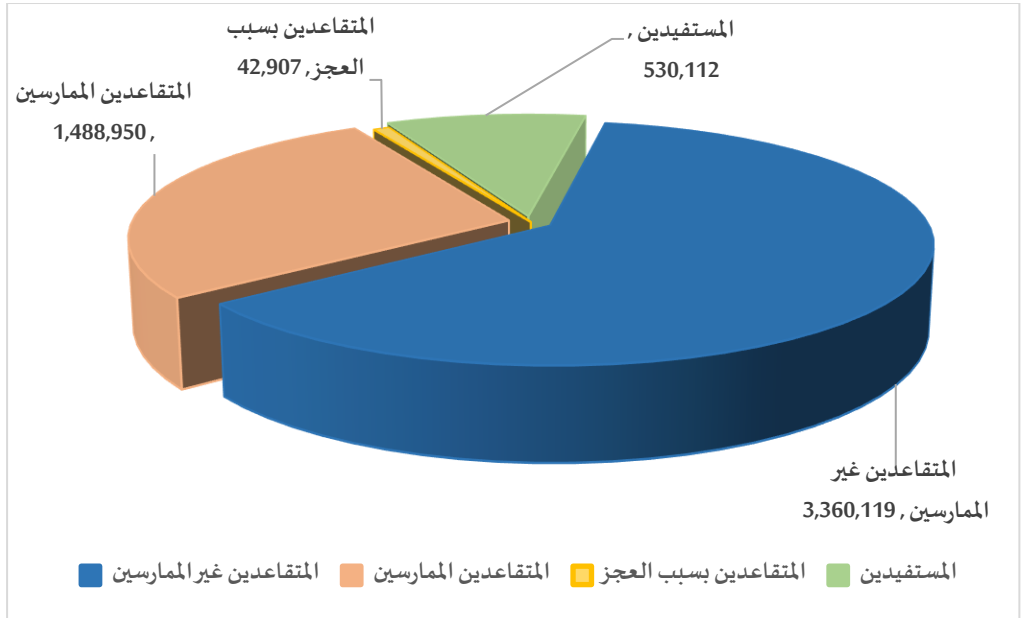
3.5. توزيع الرواتب التقاعدية كما في 2025/12/31

جدول رقم (5) يوضح توزيع الرواتب التقاعدية من صندوق التقاعد كما في 2025/12/31

البيان	قبل تطبيق النظام المعدل	مساهمة صندوق التأمين الاجتماعي	الراتب التقاعدي بعد تطبيق النظام المعدل	*المحول للبنك من الراتب قبل تطبيق النظام
المتقاعدين غير الممارسين	3,360,119		3,024,107	840,030
المتقاعدين الممارسين	1,488,950		744,475	يتم ترصيد المبلغ
المتقاعدين بسبب العجز	42,907	18,134	56,750	56,750
المستفيدين	530,112	117,341	647,453	323,727
الإجمالي	5,422,088	135,475	4,472,785	1,220,507

- المبلغ المحول للبنك يتضمن الرواتب التقاعدية من صندوق التأمين الاجتماعي للمتقاعدين بسبب العجز والمستفيدين المتوفين قبل اكتمال سن التقاعد

الرسم البياني رقم (5) توزيع الرواتب التقاعدية من صندوق التقاعد كما في 2025/12/31



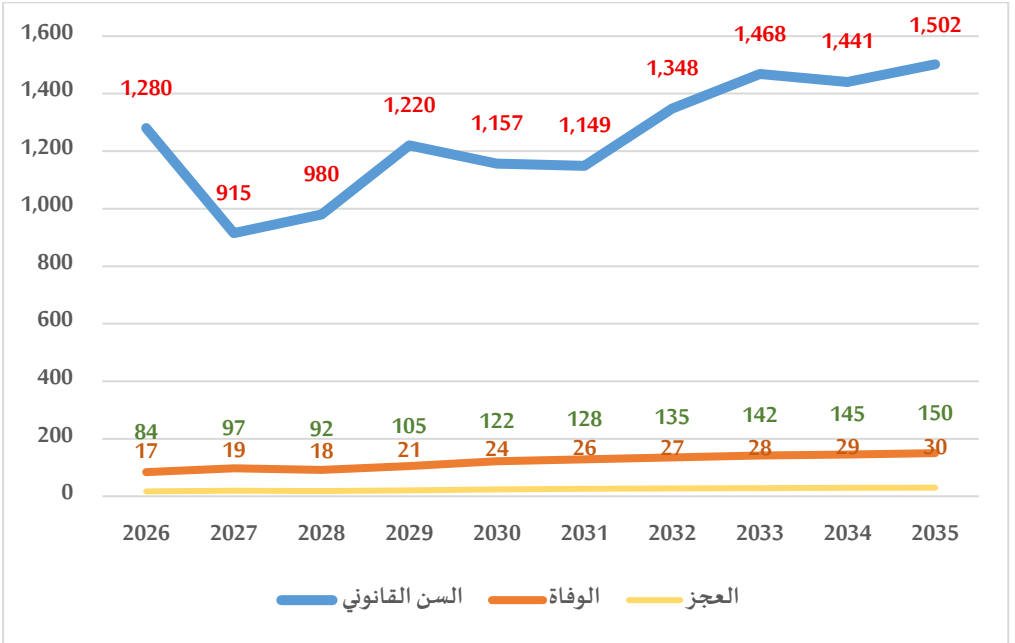
ساهم تطبيق نظام التقاعد المعدل في تخفيض قيمة الرواتب التقاعدية "إدارياً" من مبلغ (65,065,056) ديناراً سنوياً قبل تطبيق الاقتطاعات القانونية المنصوص عليها في نظام التقاعد المعدل لعام 2023، إلى مبلغ (49,013,200) ديناراً سنوياً بعد التطبيق. ويعكس ذلك أثر النظام المعدل في ضبط الالتزامات التقاعدية بما يتلاءم مع القدرة المالية للصندوق، بما يسهم في تقليص العجز المالي وتعزيز استدامة موارده للأجيال القادمة.

3.6. أعداد المتقاعدين المتوقع تقاعدهم (2025-2035)

جدول رقم (6) يوضح أعداد المتقاعدين المتوقع تقاعدهم خلال الفترة (2025-2035)

العام	السن القانوني	الوفاة	العجز	الإجمالي
2026	1,280	84	17	1,381
2027	915	97	19	1,031
2028	980	92	18	1,090
2029	1,220	105	21	1,346
2030	1,157	122	24	1,303
2031	1,149	128	26	1,303
2032	1,348	135	27	1,510
2033	1,468	142	28	1,638
2034	1,441	145	29	1,615
2035	1,502	150	30	1,682
الإجمالي	12,460	1,200	239	13,899

جدول رقم (6) يوضح أعداد المتقاعدين المتوقع تقاعدهم خلال الفترة (2025-2035)



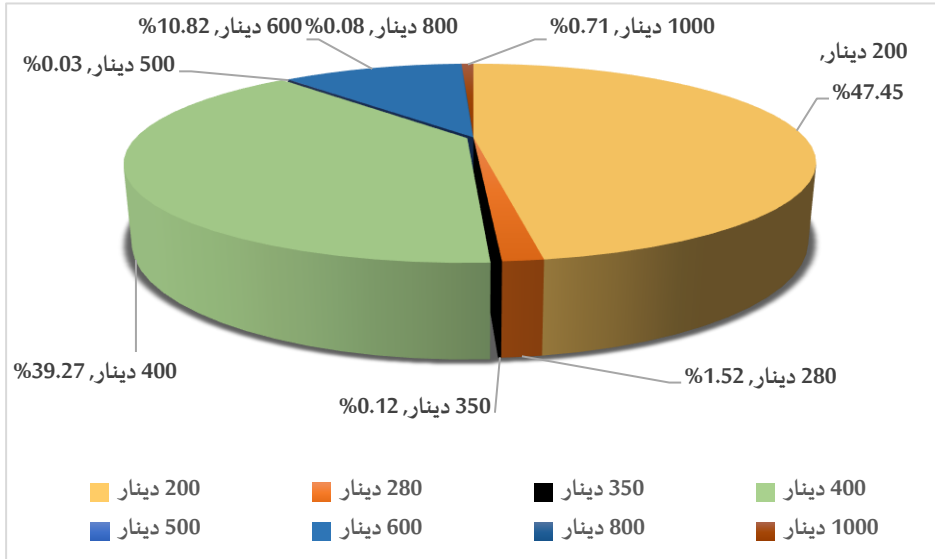
من الملاحظ ان معدل المهندسين المتوقع احوالهم على التقاعد في السنوات العشر القادمة (2025-2035) يبلغ معدل 1,390 متقاعد وهو اقل من أعداد المتقاعدين المسجل في عام 2019 والذي بلغ 1461 متقاعد (صفحة 13)

3.7. توزيع الرواتب التقاعدية كما في 2025/12/31:

جدول رقم (7) يوضح توزيع الرواتب التقاعدية

المتوسط	نسبة الرواتب	الإجمالي	نسبة العدد	العدد	الشريحة التقاعدية
205.56	32.47%	1,574,359.14	47.45%	7659	200 دينار
214.05	1.09%	52,655.50	1.52%	246	280 دينار
457.32	0.18%	8,689.13	0.12%	19	350 دينار
361.10	47.21%	2,289,018.64	39.27%	6339	400 دينار
417.69	0.04%	2,088.47	0.03%	5	500 دينار
493.04	17.70%	858,388.61	10.82%	1746	600 دينار
462.77	0.12%	6,016.01	0.08%	13	800 دينار
507.49	1.19%	57,853.49	0.71%	114	1000 دينار
300.51	100%	4,849,068.99	100%	16141	الإجمالي

الرسم البياني رقم (7) يوضح توزيع الرواتب التقاعدية



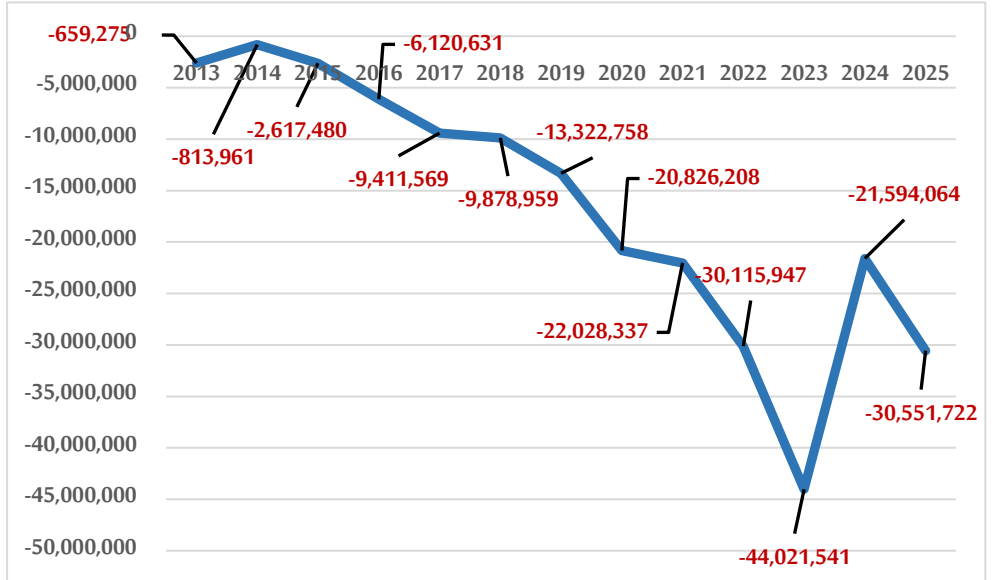
تُظهر بيانات الشرائح التقاعدية وجود تركيز واضح ومهيمن لفاتورة الرواتب التقاعدية في شريحتي 200 دينار و400 دينار، حيث تستحوذ هاتان الشريحتان معاً على 86.7% من عدد المتقاعدين (47.45% لشريحة 200 دينار و39.27% لشريحة 400 دينار)، وعلى ما نسبته 79.7% من إجمالي فاتورة الرواتب التقاعدية الشهرية، فعلى الرغم من أن متوسط الراتب في شريحة 200 دينار هو الأدنى (205.56 دينار)، إلا أن الكتلة العددية الكبيرة تجعلها تمثل وحدها 32.5% من إجمالي الفاتورة، فيما تشكل شريحة 400 دينار 47.2% من إجمالي الرواتب بمتوسط راتب يبلغ 361 دينار. ويعكس هذا التركيز أن أي إجراء مالي أو إصلاحي يستهدف الاستدامة أو إدارة السيولة لا يمكن أن يكون فعالاً دون معالجة مباشرة لهاتين الشريحتين، سواء من خلال إعادة هيكلة المنافع، أو تصميم أدوات دعم موجهة، أو بناء حلول انتقالية تراعي العدالة الاجتماعية دون الإضرار بالتوازن المالي للصندوق.

4. تطور العجز في النشاط التقاعدي وقيمة الرواتب التقاعدية

الجدول رقم (8) تطور الإيرادات الإجمالية لصندوق التقاعد والرواتب التقاعدية (2013 – 2025)

السنة	إيرادات النشاط التقاعدي	الرواتب التقاعدية	العجز المالي
2013	17,285,969	17,945,694	-659,725
2014	19,283,148	20,097,109	-813,961
2015	20,128,590	22,746,070	-2,617,480
2016	20,003,680	26,124,311	-6,120,631
2017	20,449,525	29,861,094	-9,411,569
2018	24,368,892	34,247,851	-9,878,959
2019	25,735,196	39,057,954	-13,322,758
2020	22,376,102	43,202,310	-20,826,208
2021	27,159,216	49,187,553	-22,028,337
2022	24,474,252	54,590,199	-30,115,947
2023	13,285,267	57,306,808	-44,021,541
2024	24,452,524	45,898,742	-21,594,064
2025	18,461,478	49,013,200	-30,551,722
الإجمالي	277,463,839	489,278,895	-211,962,902

الرسم البياني (8) تطور العجز المالي لصندوق التقاعد للفترة (2013 – 2025)

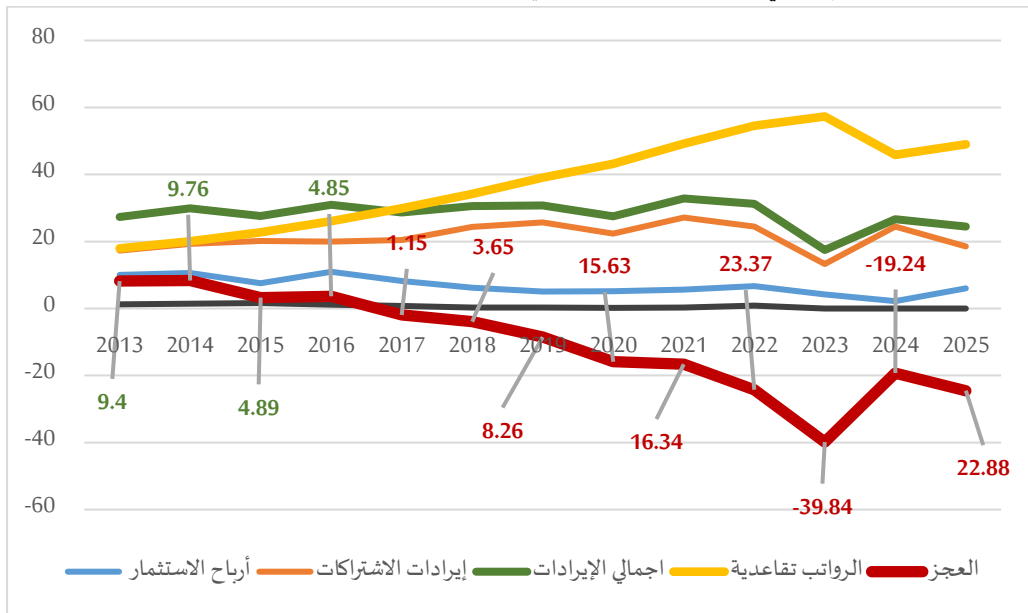


4.1. تطور العجز الاكتواري لصندوق التقاعد للفترة (2013 – 2025)

جدول رقم (9) تطور العجز الاكتواري لصندوق التقاعد للفترة (2013 – 2025) - المبالغ مليون دينار

السنة	أرباح الاستثمار	إيرادات الاشتراكات	إجمالي الإيرادات	الرواتب تقاعدية	الفائض/ العجز
2013	10.07	17.29	27.36	17.95	9.41
2014	10.58	19.28	29.86	20.1	9.76
2015	7.51	20.13	27.64	22.75	4.89
2016	10.97	20	30.97	26.12	4.85
2017	8.26	20.45	28.71	29.86	-1.15
2018	6.22	24.37	30.59	34.24	-3.65
2019	5.06	25.74	30.8	39.06	-8.26
2020	5.19	22.38	27.57	43.2	-15.63
2021	5.69	27.16	32.85	49.19	-16.34
2022	6.72	24.5	31.22	54.59	-23.37
2023	4.18	13.29	17.47	57.31	-39.84
2024	2.21	24.45	26.66	45.9	-19.24
2025	7.616	18.5	26.116	49	-22.884
الإجمالي	90.276	277.54	367.816	489.27	-121.454

الرسم البياني (9) تطور العجز الاكتواري لصندوق التقاعد للفترة (2013 – 2025)



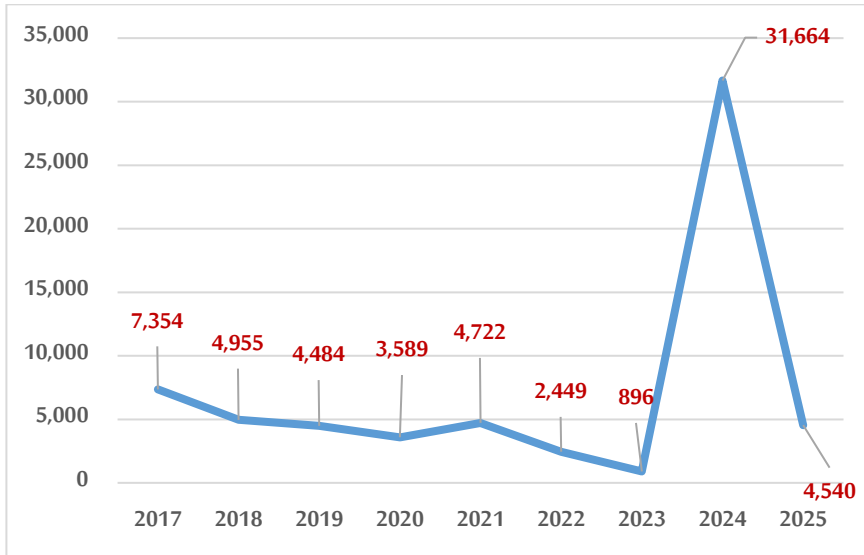
5. تحليل بيانات المشتركين في صندوق التقاعد لعام 2025: يبين الجدول (10) توزيع المشتركين في صندوق التقاعد حسب الشرائح التقاعدية. حيث بلغ عدد الزملاء المنتقلين الى شرائح اعلى خلال هذا العام (59) زميلاً وزميلة وبنسبة انخفاض (70%) عن العام الماضي، وبلغ عدد الزملاء من قاموا بتخفيض شريحتهم (1,306) زميلاً وزميلة

- أعداد المشتركين في صندوق التقاعد منذ التأسيس:

الجدول رقم (10) يوضح أعداد المشتركين في صندوق التقاعد منذ التأسيس

السنة	عدد المنتسبين
ما قبل عام 2017	132,890
2017	7,354
2018	4,955
2019	4,484
2020	3,589
2021	4,722
2022	2,449
2023	896
2024	31,664
2025	4,540
المجموع	197,543

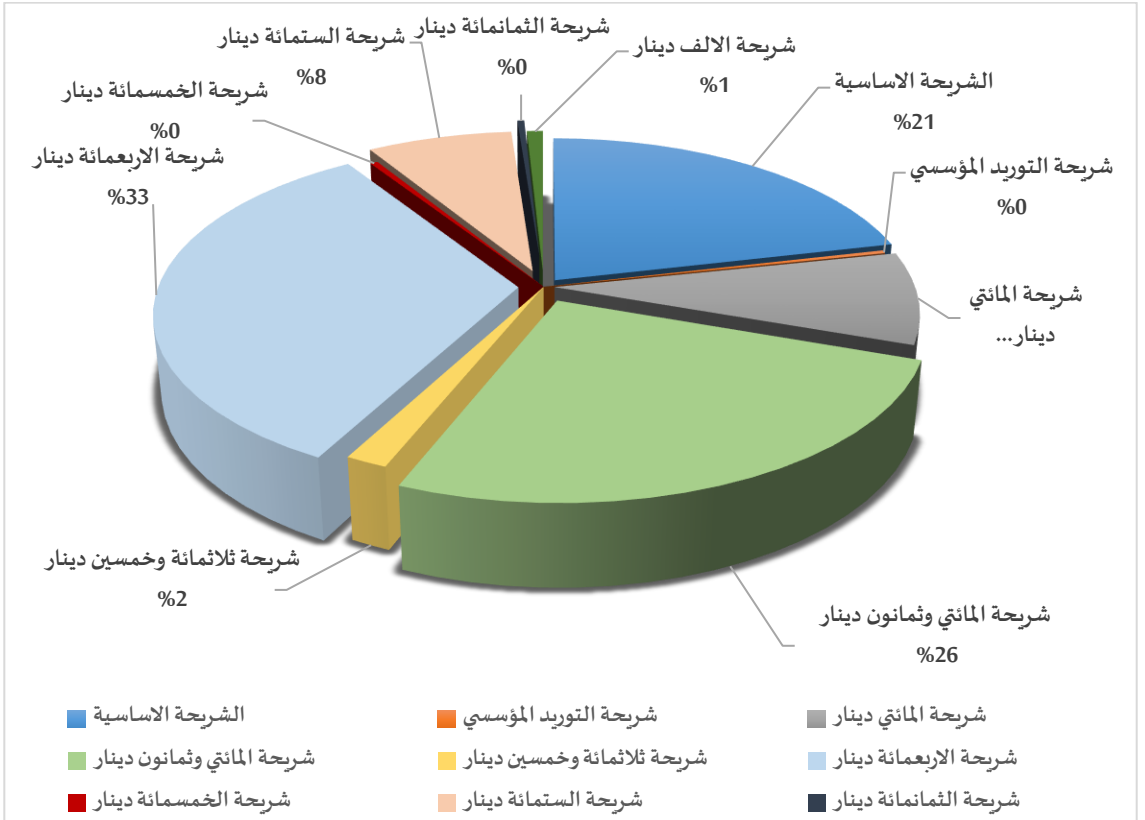
الرسم البياني رقم (10) يوضح نمو أعداد المشتركين في صندوق التقاعد (2025-2017)



الجدول رقم (11) توزيع المشتركين في صندوق التقاعد حسب الشرائح كما في 2025/12/31

النسبة	أعداد المشتركين	الشريحة
%21.36	37,298	الشريحة الاساسية
%0.29	505	شريحة التوريد المؤسسي
%8.74	15,268	شريحة المائتي دينار
%25.75	44,974	شريحة المائتي وثمانون دينار
%1.63	2,854	شريحة ثلاثمائة وخمسين دينار
%33.08	57,772	شريحة الاربعمائة دينار
%0.39	682	شريحة الخمسمائة دينار
%7.57	13,221	شريحة الستمائة دينار
%0.36	631	شريحة الثمانمائة دينار
%0.83	1,449	شريحة الالف دينار
100%	174,654	الإجمالي

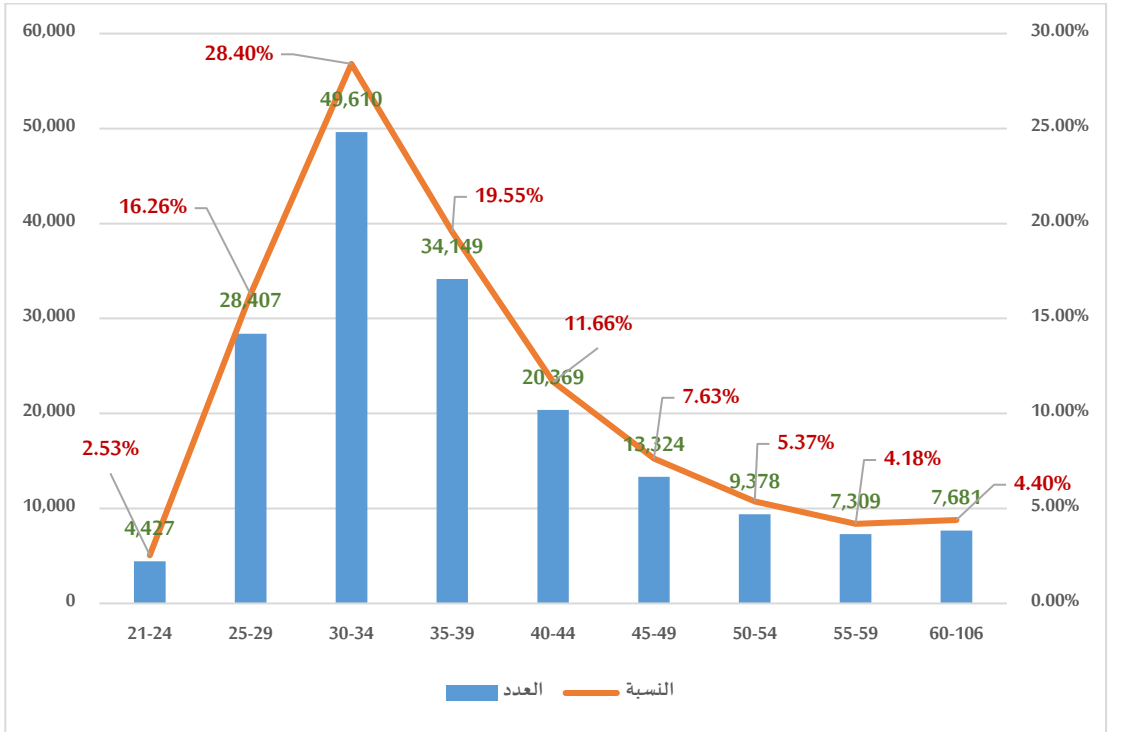
الرسم البياني رقم (11) توزيع أعداد المشتركين في صندوق التقاعد حسب الشرائح كما في 2025/12/31



الجدول رقم (12) يوضح توزيع المشتركين في الصندوق حسب الفئة العمرية كما في 2025/12/31

النسبة	العدد	الفئة العمرية
2.53%	4,427	24-21
16.26%	28,407	29-25
28.40%	49,610	34-30
19.55%	34,149	39-35
11.66%	20,369	44-40
7.63%	13,324	49-45
5.37%	9,378	54-50
4.18%	7,309	59-55
4.40%	7,681	106-60
100%	174,654	الإجمالي

الرسم البياني رقم (12) يوضح توزيع المشتركين في الصندوق حسب الفئة العمرية كما في 2025/12/31



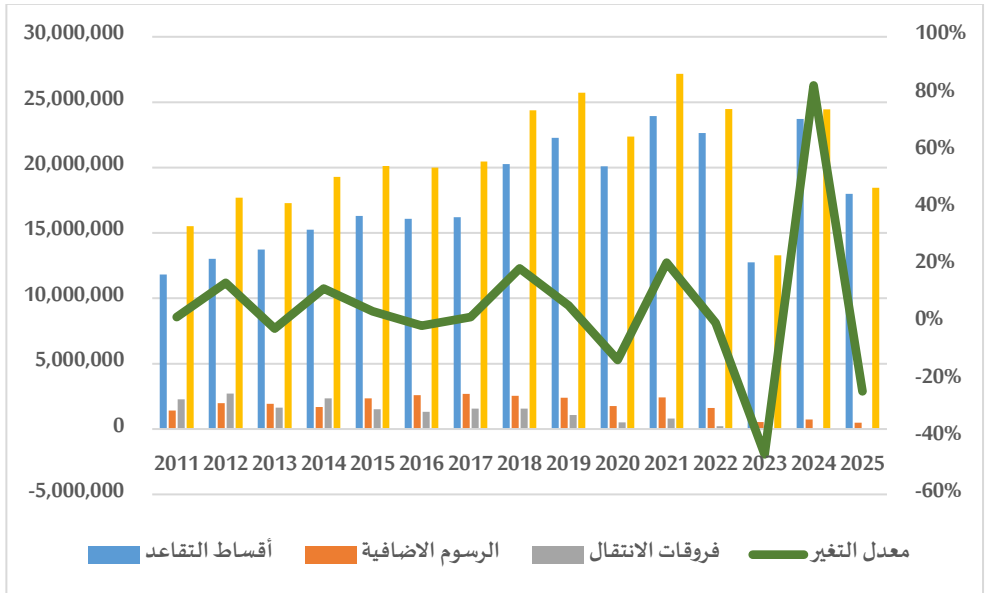
78.5% من المشتركين في الصندوق وعددهم 136,962 مشترك دون عمر 45 عاماً من أصل 174,654 مشترك

5.1. الإيرادات التقاعدية كما في 2025/12/31

جدول رقم (13) – مجموع الإيرادات والرسوم الاضافية وفروقات الانتقال الخاصة بالتقاعد

السنة	أقساط التقاعد	الرسوم الاضافية	فروقات الانتقال	إجمالي الإيرادات	معدل التغير
2011	11,819,252	1,414,818	2,271,507	15,505,577	2%
2012	13,018,952	1,973,581	2,708,645	17,701,178	14%
2013	13,720,368	1,938,181	1,627,420	17,285,969	-2%
2014	15,238,688	1,692,693	2,351,767	19,283,148	12%
2015	16,292,811	2,334,039	1,501,740	20,128,590	4%
2016	16,081,669	2,598,786	1,323,225	20,003,680	-1%
2017	16,201,449	2,678,403	1,569,673	20,449,525	2%
2018	20,256,440	2,552,112	1,560,340	24,368,892	19%
2019	22,264,940	2,405,698	1,064,558	25,735,196	6%
2020	20,100,991	1,755,246	519,865	22,376,102	-13%
2021	23,941,779	2,418,745	798,692	27,159,216	21%
2022	22,649,668	1,618,584	206,000	24,474,252	-10%
2023	12,759,723	525,544	-	13,285,267	-46%
2024	23,707,645	724,488	20,389	24,452,522	83%
2025	17,978,412	496,212	--	18,461,478	-24%

الرسم البياني رقم (13) يوضح تطور الإيرادات والرسوم الإضافية وفروقات الانتقال (2025-2011)

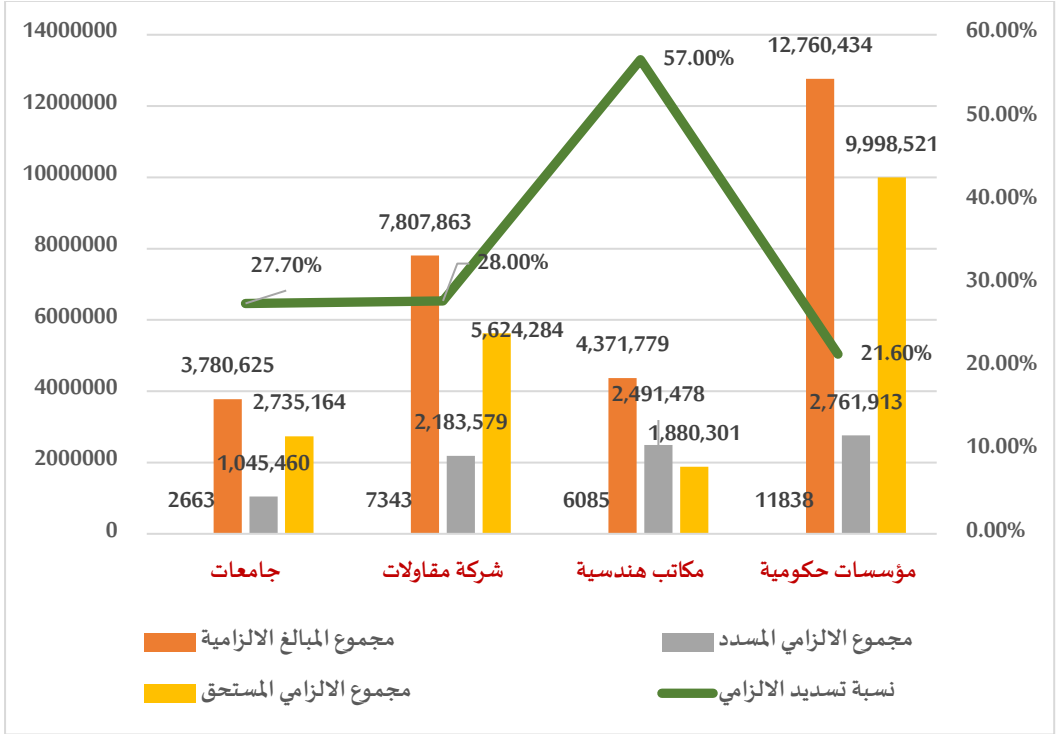


5.2. تحليل نسبة تسديد المهندسين العاملين داخل الأردن:

جدول رقم (14) يوضح نسبة تسديد المهندسين العاملين داخل الأردن

نسبة تسديد الالزامي	مجموع الالزامي المستحق	مجموع الالزامي المسدد	مجموع المبالغ الالزامية	العدد	تصنيف جهة العمل
27.7%	2,735,164	1,045,460	3,780,625	2663	جامعات
28.0%	5,624,284	2,183,579	7,807,863	7343	شركة مقاولات
57.0%	1,880,301	2,491,478	4,371,779	6085	مكاتب هندسية
21.6%	9,998,521	2,761,913	12,760,434	11838	مؤسسات حكومية
29.5%	20,238,270	8,482,431	28,720,701	27929	الإجمالي

الرسم البياني رقم (14) يوضح المبالغ المسددة من المهندسين العاملين داخل الأردن



تُظهر بيانات الاشتراكات التقاعدية الإلزامية حسب جهة العمل أن نظام التقاعد المعدّل لعام 2023 وبمستوى الأقساط الحالي لم يرفع الالتزام بالسداد؛ إذ لا تتجاوز نسبة التسديد الإجمالية 29.5%، مع انخفاض لدى المؤسسات الحكومية (21.6%) والجامعات وشركات المقاولات (-28%) مقابل أداء أفضل لدى المكاتب الهندسية (57%). ويعكس ذلك فجوة بين قيمة القسط والقدرة الفعلية على الدفع، ويؤكد أن فرض اشتراكات موحّدة على أنماط دخل وظروف عمل متباينة ليس خياراً عملياً—خصوصاً وأن نحو 60% من المهندسين يعملون خارج المملكة، وعليه، فإن الحل يتمثل في نموذج تقاعدي مرن يراعي اختلاف ظروف العاملين داخل الأردن وخارجه، بما يرفع الالتزام والتحصيل ويعزز استقرار التدفقات النقدية واستدامة الصندوق.

6. خدمات المشتركين:

يهدف تعزيز التواصل مع مشركي صندوق التقاعد تم استحداث وحدة الاشتراكات التقاعدية لتقديم كافة الخدمات للمشركين والتواصل معهم ومن اهم الخدمات التي تقدمها وحدة الاشتراكات على سبيل المثال ما يلي:

1. تقديم خدمات الاعفاء من الرسوم الإضافية.
2. تقديم خدمات تعديل الشريحة للمشركين.
3. احتساب الراتب التقاعدي للمشركين
4. استلام وتدقيق طلبات التأجيل للمشركين.
5. استلام طلبات الانسحاب لأعضاء النقابة والاستفسار عن الدور.
6. تقديم خدمات تقسيط الاشتراكات التقاعدية للفترة الاختيارية والإلزامية.
7. استلام وتدقيق طلبات الاعفاء لمنتهي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
8. تقديم خدمة تقسيط الاشتراكات السنوية.
9. تقديم خدمة تفعيل برنامج التوريد المؤسسي.
10. تقديم خدمة تحديث البيانات
11. الاستفسار عن الوضع المالي الخاص بالمهندس (الاستعلام المالي)
12. التواصل والتنسيق مع كافة دوائر النقابة المختلفة بكل ما يخص خدمات المشركين (الدائرة القانونية – دائرة تكنولوجيا المعلومات – الدائرة المالية – وحدة التقاعد – قسم خدمة الزملاء - مركز الاتصال – الفروع).
13. التواصل المباشر مع المشركين في الأردن وحول دول العالم من خلال البريد الإلكتروني والاتصال المباشر وارسال رسائل نصية ومنصة الواتساب.

وقد أسهمت وحدة الاشتراكات التقاعدية في رفع كفاءة خدمة المشركين وتوسيع نطاق الوصول إليهم من خلال قنوات تواصل متعددة داخل الأردن وخارجه. كما نجحت الوحدة، بالتعاون مع دائرة تكنولوجيا المعلومات، في تطوير خدمات رقمية مثل رابط الاستعلام المالي، بما يتيح للمشرك الاطلاع على بياناته والتزاماته بشكل مباشر وآمن، ويقلل الحاجة للمراجعة الحضورية ويرفع جودة البيانات وسرعة إنجاز المعاملات.

كما عملت وحدة الاشتراكات التقاعدية على توحيد إجراءات خدمة المشركين من خلال أعداد اجراءات ونماذج عمل نموذجية وموحدة (SOPs) تضمن اتساق الخدمة وعدالتها، وتحدّ من الاجتهادات الفردية وتفاوت القرارات. وتم تعزيز حوكمة الصلاحيات ومسار المواقفات عبر تحديد نقاط تدقيق واضحة وربطها بالأنظمة والتعليمات، بما يحسّن الضبط الداخلي ويقلل مخاطر الأخطاء والتلاعب، ويضمن أن كل معاملة تمرّ بمسار موثوق وقابل للمراجعة، مع رفع تقارير دورية للإدارة حول حجم الطلبات وزمن الإنجاز ونسب الالتزام وجودة البيانات.

جدول رقم (15) خدمات المشتركين خلال عام 2025

النسبة	العدد	البيان	المحور
40.20%	16,030	التحقق من صحة بيانات المشتركين وتحديثها	إدارة بيانات المشتركين
11.50%	4,572	تحديث البيانات	
1.40%	540	معالجة ملاحظات	
14.60%	5,808	استفسارات واستعلام مالي	الخدمات المالية
0.20%	72	تحويل رواتب	
7.50%	2,977	تأجيل سداد الاشتراكات	إدارة الاشتراكات
2.30%	918	تقسيم اشتراكات تقاعدية	
0.60%	228	تقسيم اشتراكات سنوية	
1.40%	546	برنامج التوريد المؤسسي	
6.30%	2,496	احتساب الراتب التقاعدي	المسار التقاعدي
3.40%	1,365	الانتقال بين الشرائح	
2.20%	872	طلبات إلغاء العضوية	الإجراءات الإدارية / القانونية
1.60%	642	إصدار كتب تعهد	
0.20%	60	إصدار خطابات رسمية	
0.90%	357	إعفاء من الرسوم الإضافية	الإعفاءات
1.30%	516	إعفاء الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة	
4.70%	1,866	خدمات أخرى	خدمات متنوعة
100%	39,865	—	الإجمالي (الإجراءات)
—	≈1,200,000	رسائل نصية	قنوات الاتصال
—	≈54,000	واتساب	
—	15217	اتصالات هاتفية	
—	≈13200	مراجعين	

يُظهر الجدول حجم النشاط التشغيلي المرتفع لوحدته الاشتراكات خلال عام 2025، حيث تم تنفيذ ما مجموعه 39,865 إجراءً، تركزت بشكل رئيسي في خدمات إدارة بيانات المشتركين والاستعلامات المالية. كما يعكس النشاط التواصل المكثف، الذي شمل أكثر من 1.2 مليون رسالة نصية وآلاف التفاعلات عبر مختلف القنوات، مستوى الطلب المتزايد على خدمات الوحدة وكفاءة التعامل معه.

وبالتعاون مع خدمة الزملاء ووحدة التقاعد قامت وحدة الاشتراكات بتقديم الخدمات لكافة المشتركين المراجعين خلال عام 2025 والذين يقدر عددهم ما يتجاوز 47 ألف مهندس ومهندسة لمن قام بسحب دور، وقامت وحدة الاشتراكات بالتواصل الفعال خلال عام 2025 بهدف التعريف في نظام التقاعد المعدل لعام 2023 والرد على كافة الاستفسارات الواردة لهم. وتقوم وحدة الاشتراكات باستقبال الاستفسارات من المشتركين عبر البريد الإلكتروني Subs@JEA.ORG.JO أو الواتساب رقم 0798561254 / 0798651258 للتخفيف والتسهيل على المشتركين التواصل مع موظفي الوحدة وتقديم أفضل الخدمات

7. نظام صندوق التقاعد:

تأسس صندوق تقاعد نقابة المهندسين الأردنيين بتاريخ 1973/7/16 كنظام حماية اجتماعية (تكافلي) قائم على نموذج المنفعة المحددة (Defined Benefit – DB)، أي أن الالتزام الأساسي للصندوق هو دفع راتب تقاعدي محسوب بمعادلة محددة ترتبط بسنوات الاشتراك وشروط الاستحقاق، بغض النظر عن أداء الاستثمار في سنة معينة. عملياً، وهذا النموذج يجعل الصندوق أشبه "ميزانية طويلة الأجل" تُدار بمعادلة حساسة لثلاثة متغيرات حاكمة: (1) الانضباط الاكتواري في تسعير المنفعة مقابل الاشتراك، (2) جودة العائد الاستثماري واستقراره، (3) التوازن الديموغرافي بين الممولين والمستفيدين. وكلما اتسعت المنافع أو طال مدد الصرف أو تراجع إلزامية التحصيل، يرتفع تلقائياً "سعر" الالتزام على الصندوق، حتى لو بقيت الأقساط ثابتة. لذلك، فإن نجاح نموذج DB لا يتحقق إلا من خلال حوكمة صارمة لإدارة الأصول والخصوم، وقواعد اكتوارية واضحة تمنع التوسع في المنافع دون تمويل مقابل، وآليات تحصيل منتظمة تمنع تحويل النظام إلى نظام دفع فوري (Pay-as-you-go) يُموّل من التدفقات الشهرية بدل بناء احتياطي مستدام. وعليه، تأتي التعديلات التشريعية على النظام كأداة ضبط وإعادة معايرة، لكن فعاليتها تبقى مشروطة بأن تُدار كحزمة متكاملة تربط التمويل بالمنافع، وتربط القرار الاستثماري بالمخاطر، وتؤسس لعادلة بين الأجيال داخل الصندوق.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن صندوق التقاعد خضع منذ تأسيسه إلى تسع دراسات اكتوارية متعاقبة شكّلت سجلاً مهنيًا متكاملاً لتشخيص المخاطر وتقييم الاستدامة. وقد أجمعت هذه الدراسات، رغم اختلاف توقيتها والافتراضات المستخدمة فيها، على مجموعة من الملاحظات الجوهرية المتكررة، أبرزها: اتساع الفجوة بين الاشتراكات والمنافع، حساسية الصندوق العالية لتغيرات الديموغرافيا ومتوسط الأعمار، الاعتماد المفرط على عوائد استثمارية تفوق القدرة الفعلية على تحقيقها، وضعف مرونة نموذج المنفعة المحددة في امتصاص الصدمات المالية والديموغرافية.

إلا أن التجربة العملية أظهرت أن معالجة توصيات تلك الدراسات غالباً ما جاءت جزئية أو مؤجلة أو غير مكتملة، ما أدى إلى ترحيل المخاطر من دراسة إلى أخرى بدل إغلاقها جذرياً. وانطلاقاً من هذا الدرس التراكمي، فإن التوجه الحالي لا يقتصر على أعداد الدراسة الاكتوارية العاشرة كتشخيص إضافي، بل يهدف إلى تفادي أخطاء المسار السابق عبر الانتقال المنهجي والمدرّوس نحو نظام المساهمات المحددة (Defined Contribution – DC)، كنموذج أكثر شفافية واستدامة، يربط المنفعة التقاعدية مباشرة بحجم المساهمة والعائد المحقق الفعلي، ويحدّ من تراكم الالتزامات غير الممولة، ويعيد توزيع المخاطر بشكل عادل بين الصندوق والمشارك، بما يضمن حماية الحقوق وتقليل المخاطر النظامية على المدى الطويل.

وبناءً على ما تقدّم، ومع إدراك الطبيعة البنوية لمخاطر نموذج المنفعة المحددة وحدود قدرته على الاستدامة عند غياب الانضباط الاكتواري الكامل، يصبح من الضروري الانتقال من توصيف الإطار النظري للنظام إلى استعراض المسار المهني الذي وثّق هذه المخاطر عبر الزمن. وفي هذا السياق، تمثّل الدراسات الاكتوارية المتعاقبة أداة التشخيص الرئيسية التي رصدت تطور الاختلالات وحدّرت من آثارها، ما يستوجب عرض ملخصها وتحليل دلالاتها قبل الانتقال إلى قراءة الخلل الاكتواري والاستثماري بصورة زمنية تفصيلية.

8. ملخص الدراسات الاكتوارية:

تُظهر مراجعة الدراسات الاكتوارية المتعاقبة لصندوق التقاعد منذ عام 1983 نمطاً واضحاً ومتكرراً: تشخيص مبكر ودقيق للاختلالات البنوية، يقابله التزام تنفيذي محدود أو متقطع بتوصيات الإصلاح. فمنذ الدراسة الأولى طُرحت توصيات جوهرية تتعلق برفع الاشتراكات وربط التقاعد بسن محدد وتصحيح معادلات الاستحقاق، وتكررت لاحقاً الدعوات إلى تعديل الشرائح غير المبنية على أسس اكتوارية، ورفع سن التقاعد، وتنويع مصادر الدخل، وتحسين السياسة الاستثمارية والحوكمة وتقليص المصاريف الإدارية. إلا أن عدم التطبيق الكامل وفي الوقت المناسب لهذه التوصيات، أو تأجيلها أو تنفيذها جزئياً، أدى إلى تراكم الفجوة الاكتوارية وتضخم الالتزامات على مدى عقود، وصولاً إلى مرحلة باتت تتطلب قرارات إصلاحية عميقة مبنية على البيانات والالتزام الصارم بمخرجات الدراسات، بدل الاستجابة الظرفية أو الحلول المؤقتة.

جدول رقم (16) يوضح ملخص الدراسات الاكتوارية (1983-2021)

التوصيات	الدراسة الاكتوارية
- عدم التوازن القائم بين الاشتراكات الضرورية لتغطية المزايا والمنافع المقررة. - زيادة الاشتراكات أكثر من ثلاثة أضعاف. - ربط التقاعد ببلوغ العضو سن الستين بدلاً من ربط التقاعد بمدة الخدمة لثلاثين عاماً.	الدراسة الاكتوارية الأولى 1983
- يكون الالتزام الاكتواري او الاحتياطي الواجب توفره في الصندوق (84.84) مليون دينار. - قيمة الموجودات المتراكمة في الصندوق (24.67) مليون دينار. - قيمة العجز الاكتواري في الصندوق (60.17) مليون دينار. - زيادة الاشتراكات لتصل الى (200%) من القيمة المحددة لها. - اتخاذ قرار حاسم بشأن اعضاء النقابة غير المسددين للالتزاماتهم تجاه الصندوق ونسبتهم (60%).	الدراسة الاكتوارية الثانية 1997
- يكون الالتزام الاكتواري او الاحتياطي الواجب توفره في الصندوق (92.43) مليون دينار. - قيمة الموجودات المتراكمة في الصندوق (50) مليون دينار. - قيمة العجز الاكتواري في الصندوق (42.43) مليون دينار. - عدم تنفيذ توصيات الدراسة الاكتوارية الثانية. - استحداث شريحتين جديدتين (250,350) على اسس غير اکتواري.	الدراسة الاكتوارية الثالثة 2001
- عدم كفاية الاشتراكات للوفاء بالالتزامات المالية على المدى المتوسط والبعيد ورفعها بنسبة (50%). - دمج صندوق التقاعد مع صندوق التأمين الاجتماعي. - فروقات الانتقال بين الشرائح غير مبنية على اسس اکتواري. - تطوير السياسة الاستثمارية والعمل على تخفيض المصاريف الإدارية.	الدراسة الاكتوارية الرابعة 2004
- اقساط شرائح (200,280,400) غير مبنية على اسس اکتواري. - زيادة (30) دينار على الراتب التقاعدي شهرياً أفضل من الربط بالتضخم لأنه يخفض من نقطة التعادل - ينصح بإلغاء التدريجي لشريحة (280) واستحداث شريحة (1000) التي تم احتساب اقساطها اکتواريًا.	الدراسة الاكتوارية الخامسة 2008

التوصيات	الدراسة الاكتوارية
<ul style="list-style-type: none"> - تعديل اقساط شريحة (280,400) وتطبيق شريحة (1000) التي تم دراستها سابقاً. - عدم ربط الرواتب التقاعدية بمعدلات التضخم جزئياً او كلياً لارتفاع التكاليف. - ازالة شرط السن لاستحقاق الراتب وذلك عن طريق فرض اشتراك فعلي لمدة 20 سنة. - تطوير السياسة الاستثمارية والعمل على تخفيض المصاريف الادارية. - تبني سياسة اعلامية طويلة الامد للاتصال او التواصل مع المشتركين والمستفيدين. 	<p>الدراسة الاكتوارية السادسة 2011</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رفع الاشتراكات التقاعدية لجميع الشرائح لأنها غير مبنية على اساس اكتوارية. - الاعتماد على مصادر بديلة و اضافية لتمويل صندوق التقاعد (طوابع، توقيع مخططات..). - رفع سن التقاعد وهو مبرر لارتفاع معدل الاعمار وتحسن الامور الصحية. - تعديل قيمة موجودات الصندوق واعتمادها من جهات رسمية لإدخالها في الدراسة. - تحسين نظام تكنولوجيا المعلومات في النقابة وخاصة فيما يتعلق بالمنتقلين بين الشرائح. 	<p>الدراسة الاكتوارية السابعة 2014</p>
<ul style="list-style-type: none"> - رفع مستوى دخل الصندوق نظراً لعدم كفاية الاشتراكات وحاجة الصندوق لمصادر دخل إضافية. - النظر بجدية في إمكانية مساهمة المتقاعدين من خلال تقديم دعم استثنائي. - تعديل الصيغة الحسابية المتعلقة بالمعاش التقاعدي الشهري من خلال تعديل المعادلة الحسابية بحسب سنة التقاعد. - رفع سنّ التقاعد القانوني. - إعادة النظر في سياسة الاستثمار الحالية وهيكلية توزيع الموجودات على استثمارات أكثر سيولة مع احتمال تعزيز عوائد الاستثمارات. 	<p>الدراسة الاكتوارية الثامنة 2017</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تخفيض منافع المتقاعدين والمستفيدين. هناك عدة طرق يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. - رفع سن التقاعد دون السماح للأعضاء بالاستمرار في دفع الاشتراكات بعد سنّ معين، لتجنب زيادة الراتب التقاعدي. - بالنسبة للمشاركين الحاليين، يمكن تعديل معادلة احتساب الراتب التقاعدي لفترات الاشتراك المستقبلية. - تخفيض الحقوق المترجمة للمشاركين الحاليين. - تقليص منافع الورثة من خلال تقييد شروط الاستحقاق. - رفع جوهرى لقيمة الاشتراكات. - تأمين مصادر أخرى للدخل بجانب الاشتراكات الشهرية من الأعضاء. 	<p>الدراسة الاكتوارية التاسعة 2021</p>

إن الدرس الأهم الذي تقدمه لنا هذه المسيرة الطويلة من الدراسات الاكتوارية هو أن تكرار التشخيص دون التزام بالتنفيذ يقود حتماً إلى تعميق الأزمة. وعليه، فإن مسؤوليتنا اليوم تفرض علينا عدم تكرار أخطاء الماضي، وعدم ترحيل القرارات الصعبة إلى أجيال لاحقة. إن الالتزام الجاد بتوصيات الدراسات الاكتوارية، واتخاذ القرارات في وقتها، وتنفيذها ضمن إطار حوكمة واضح، هو السبيل الوحيد لحماية الصندوق واستعادة توازنه وضمان استدامته للأجيال القادمة.

9. استعراض الخلل الاكتواري والاستثماري (1973-2023)

تأسس صندوق التقاعد في 16 تموز 1973 على أساس صندوق تكافلي للأعضاء النقابة، بهدف توفير حماية تقاعدية مستقرة ومستدامة. إلا أن مسار السياسات التطبيقية خلال العقود اللاحقة أنتج اختلالات تراكمية قلبت معادلة التوازن المالي، وأبرزها: زيادات متكررة في المنافع التقاعدية دون إعادة مواءمة هيكل الاشتراكات، فترات طويلة من تعطيل إلزامية الاشتراك امتدت لما يقارب ربع قرن، وعوائد استثمارية أدنى من الفرضيات الاكتوارية المعتمدة.

هذه الممارسات قد تبدو في ظاهرها استجابة اجتماعية أو معالجة ظرفية، لكنها أنتجت خللاً اكتواريًا بنيويًا. وتشير التقديرات الاكتوارية الحديثة إلى فجوة تمويلية تُقدَّر بنحو (1.6) مليار دينار. كما يواجه الصندوق التزامات مالية حتى نهاية عام 2025 تُقدَّر بنحو (100) مليون دينار، منها قرابة (72) مليون دينار رواتب مستحقة غير مصروفة. وفي سياق تطور الالتزامات، بلغت فاتورة الرواتب السنوية تاريخيًا مستويات تُقدَّر بحوالي (65) مليون دينار، مع عجز سنوي وصل إلى نحو (30) مليون دينار في بعض السنوات، وهو ما نقل الصندوق تدريجيًا من مرحلة التمويل الذاتي إلى مرحلة تمويل العجز عبر الاستنزاف، وقد مرّ الصندوق بثلاث محطات فاصلة في مساره وذلك وفقا لما يلي:

1. عام 2013 – نقطة التعادل الأولى: (تعادل الاشتراكات مع الرواتب التقاعدية)

تُظهر البيانات أن الصندوق سجّل عجزًا في النشاط التقاعدي، حيث لم تكن إيرادات الاشتراكات كافية لتغطية الرواتب التقاعدية، إذ بلغت الاشتراكات في عام 2013 مبلغ (17.29) مليون دينار مقابل رواتب تقاعدية (17.95) مليون دينار، **بفجوة مالية بلغت (-0.66) مليون دينار**. ويعكس ذلك أن النشاط التقاعدي الأساسي كان يعاني من عجز منذ بداية الفترة. رغم اقترابه النسبي من نقطة التعادل في ذلك العام، قبل أن يتسع هذا العجز في السنوات اللاحقة.

2. عام 2017 – نقطة التعادل الثانية: (تعادل إجمالي الإيرادات التقاعدية والاستثمارية مع الرواتب التقاعدية)

سجّل الصندوق في عام 2017 عجزًا في التدفقات النقدية التشغيلية، حيث بلغت إجمالي الإيرادات (الاشتراكات وعوائد الاستثمار) نحو (28.7) مليون دينار مقابل رواتب تقاعدية بلغت (29.9) مليون دينار، **بعجز مالي قدره (-1.15) مليون دينار** وعلى الرغم من توجيه الإيرادات الاستثمارية لتمويل الرواتب التقاعدية، إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق التغطية كامل قيمة الرواتب التقاعدية.

3. عام 2018 – نقطة التعادل الثالثة: (التحول إلى تمويل الالتزامات من بيع الأصول)

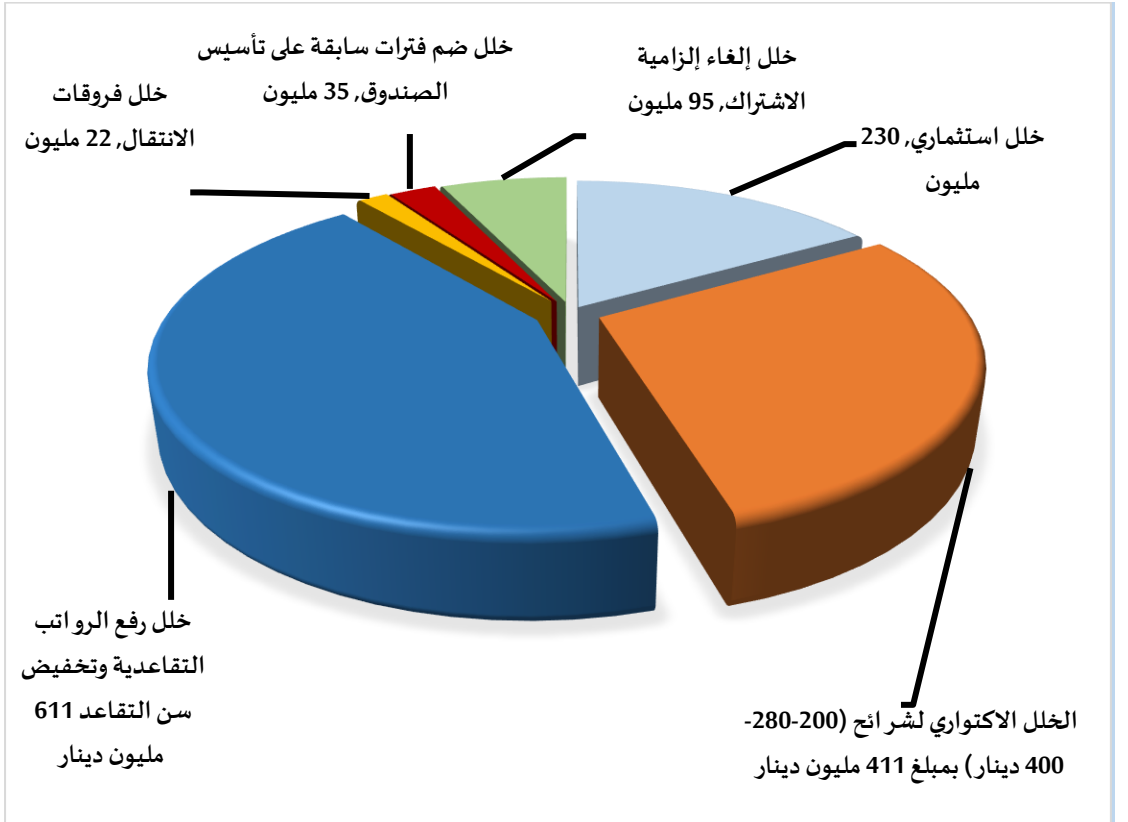
ابتداءً من عام 2018، دخل الصندوق مرحلة تعمق العجز المالي، حيث ارتفع العجز إلى (-3.65) مليون دينار، ما يؤكد أن العجز المسجل في عام 2017 لم يكن ظرفيًا، بل بداية مسارتصاعدي، وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة تحول مالية. حيث بدأ الصندوق فعليًا بالاعتماد على تسيل/بيع الأصول لتغطية فجوات السيولة وسداد الرواتب التقاعدية، بدلاً من تمويلها من الإيرادات الجارية، بما فيها الاشتراكات وعوائد الاستثمار، مما يؤكد الانتقال إلى نموذج يعتمد على بيع الأصول بدلاً من نموذج تمويل قائم على التدفقات النقدية من الاشتراكات التقاعدية.

وفي هذا السياق، شهد نظام التقاعد عبر العقود سلسلة من التعديلات التشريعية في أعوام (1974، 1986، 1991، 1993، 1999، 2002، 2007، 2018، 2021، 2023)، هدفت إلى مواءمة النظام مع المتغيرات المالية والديموغرافية ومتطلبات الاستدامة، ولقد شملت هذه التعديلات ملفات متعددة مثل إلزامية الاشتراك، وسن التقاعد، وقيم الأقساط وآليات احتساب بعض الاستحقاقات، وعلى الرغم من ذلك تشير المؤشرات إلى أن تحقيق الاستدامة يتطلب إصلاحًا أشمل يعالج التمويل والحوكمة وإدارة الأصول والخصوم بشكل متكامل، وبالاستناد إلى بيانات مكتملة ودراسات اكتوارية دقيقة، بما ينسجم مع قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته.

10. تحليل الفجوة التمويلية (العجز الاكتواري):

يُظهر تحليل الفجوة التمويلية لصندوق التقاعد أن الاختلال القائم ليس ناتجاً عن عامل واحد، بل عن تراكم مجموعة من العوامل الاكتوارية والاستثمارية والتشغيلية على مدى زمني طويل. فيحسب نتائج الدراسات الاكتوارية، تشكلت الفجوة نتيجة تدني متوسط العائد الاستثماري المحقق مقارنة بالفرضيات الاكتوارية، والتوسع في المنافع التقاعدية دون موازنة مقابلة في هيكل الاشتراكات، إلى جانب احتساب فترات دون وجود تمويل كافٍ، وضعف الانضباط الاكتواري في تسعير المنافع والاشتراكات. كما أسهمت فروقات الانتقال بين الأنظمة، وإلغاء إلزامية الاشتراك لفترات طويلة، واختلال التوازن بين عدد الممولين وعدد المستفيدين، في تعميق الفجوة. ويؤكد هذا التحليل أن معالجة الفجوة التمويلية تتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة لا تقتصر على رفع الاشتراكات أو ضبط المنافع فقط، بل تشمل إعادة تصميم النموذج التمويلي، وتعزيز الحوكمة، وتحسين إدارة الأصول والخصوم، وربط القرارات المستقبلية بقدرة الصندوق الفعلية على التمويل والاستدامة.

رسم بياني رقم (15) يوضح توزيع أسباب الفجوة التمويلية



إلى جانب العوامل الاكتوارية والتشغيلية، يتأثر الوضع المالي لصندوق التقاعد بشكل جوهري بمحددات قانونية فالصندوق يُصنّف كصندوق تقاعد إسلامي مغلق، يعمل ضمن سوق محدود وأدوات استثمارية مقيدة، ما يضعه في واقع مالي مختلف جذرياً عن الصناديق المفتوحة. وفقاً لما يلي:

1. التزام الصندوق بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. يقتصر نطاق استثماره جغرافياً داخل المملكة الأردنية الهاشمية فقط.
3. قاعدة عملائه ومموليه محصورة بالمهندسين المنتسبين للنقابة، دون إمكانية التوسع أو التنوع الديموغرافي.

وتؤدي هذه القيود مجتمعة إلى تضيق هامش التنوع الاستثماري، والحد من الوصول إلى أدوات ذات عائد أعلى أو أسواق أعمق وأكثر سيولة، ما ينعكس على متوسط العائد الاستثماري طويل الأجل وقدرته على مجاراة نمو الالتزامات التقاعدية. وعليه، فإن تقييم الأداء الاستثماري للصندوق أو مقارنة نتائجه بصناديق مفتوحة دون أخذ هذه المحددات البنوية بعين الاعتبار يؤدي إلى استنتاجات غير دقيقة، ويؤكد أن أي معالجة للفجوة التمويلية تستلزم مواءمة سياسات الاستثمار مع طبيعة الصندوق المقيدة، وتطوير أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، ورفع كفاءة إدارة المخاطر ضمن الإطار الجغرافي والمؤسسي المتاح.

جدول رقم (17) يوضح تحليل الفجوة التمويلية (العجز الاكتواري):

المحور الاستراتيجي	البيان	الأثر المالي (مليون دينار)	التفسير التنفيذي
اختلال العائد الاستثماري	فجوة العائد الاستثماري بين الفعلي والمفترض	230	عائد محقق ≈ 4% مقابل مفترض ≈ 7% نتيجة قيود الاستثمار وتركيز الأصول وضعف التنوع
عدم دقة الفرضيات الاكتوارية	انحراف الفرضيات الأساسية	411	انحراف في فرضيات العمر المتوقع، النمو، العائد الاستثماري، وأنماط الانتفاع والسداد، ما أدى إلى زيادة القيمة الحالية للالتزامات
اختلال تسعير المنافع التقاعدية	منافع غير مسعرة اكتوارياً	611	زيادات في المنافع دون تعديل مقابل في الاشتراكات، ما نتج عنه تراكم التزامات غير ممولة
اختلال هيكل الشرائح التقاعدية	فروقات انتقال غير مسعرة	22	انتقالات بين الشرائح دون تسعير اكتواري دقيق، ما ولد التزامات إضافية غير ممولة
التزامات غير ممولة	ضم مدد خدمة دون تمويل مقابل	35	احتساب مدد سابقة دون اشتراكات أو عوائد مقابلة، ما شكل عبئاً مالياً مباشراً
تراجع قاعدة المشتركين	انخفاض التغطية التمويلية	95	إلغاء الإلزامية أدى إلى تراجع عدد الممولين وانخفاض التدفقات الداخلة
الإجمالي	الفجوة التمويلية (العجز الاكتواري)	1,404	عجز هيكلية ناتج عن اختلالات في التسعير، الفرضيات، الاستثمار، وقاعدة التمويل

*أظهرت نتائج الدراسة الاكتوارية التاسعة أن الفجوة التمويلية لصندوق التقاعد بلغت نحو (1.419) مليار دينار كما في 2021/12/31، فيما تشير التقديرات الأولية للدراسة الجارية حالياً إلى احتمال ارتفاعها لتقترب من مستوى (1.6) مليار دينار، بما يعكس استمرار الضغوط الاكتوارية والمالية على الصندوق والحاجة إلى مسارٍ إصلاحي متكامل.

في هذا التحليل تم اعتماد منهج اكتواري محافظ قائم على التدفقات النقدية المخصومة (Discounted Cash Flows) ، بعيداً عن أي افتراضات نظرية متفائلة. منهجية التحليل هي مهندس متقاعد يبدأ استلام الراتب التقاعدي فور الإحالة، ويستمر الصرف حتى عمر 77 عاماً كمعدل عمر متوقع. ثم تنتقل المنفعة إلى الزوجة لمدة ست سنوات بعد الوفاة، مع افتراض فرق عمر 6 سنوات بينهما، وبذات المنفعة المقررة وفق أحكام النظام. كما تم احتساب جميع الأقساط المدفوعة خلال فترة الاشتراك شاملاً الغرامات، وعلى أساس عائد استثماري فعلي 4% سنوياً، ثم خصم التدفقات المستقبلية لإظهار القيمة الحالية الحقيقية للالتزامات وليس قيمتها الاسمية.

وتُظهر النتائج بوضوح أن كل شريحة من الشرائح التقاعدية تعاني خللاً اكتواريًا بنيويًا حتى بعد احتساب العوائد الاستثمارية الفعلية؛ إذ إن القيمة الحالية للأقساط المسددة لا تغطي القيمة الحالية للرواتب التقاعدية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للمتقاعد وزوجته. ويتسع هذا الخلل كلما ارتفع الراتب التقاعدي المرتبط بالشريحة، ما يعني أن المشكلة ليست في ضعف العائد فقط، بل في عدم مواءمة هيكل الاشتراكات مع تكلفة منفعة طويلة الأجل. وعليه، تؤكد هذه المؤشرات أن النظام بصيغته الحالية يوّلد عجزًا مكتسبًا منذ لحظة الإحالة على التقاعد؛ عجز يتراكم مع الزمن ويضغط مباشرة على السيولة والاستدامة المالية للصندوق حتى في ظل تحقيق عوائد استثمار إيجابية.

جدول رقم (18) تحليل عجز الشرائح التقاعدية (200 – 280 - 400 دينار)

عائد استثمار 4%			السنة
400	280	200	الشريحة
12	8	4	من 1 إلى أقل من 5 سنوات
18	12	6	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
24	16	8	من 10 إلى أقل من 15 سنة
30	20	10	من 15 إلى أقل من 20 سنة
36	24	12	20 سنة فأكثر
11,520	7,680	3,840	مجموع قيمة الاقساط المسددة
21,649	14,432	7,216	مجموع القيمة الحالية للأقساط المسددة
466.67	326.67	233.33	الراتب التقاعدي
126,000	88,200	63,000	مجموع قيمة الرواتب المسددة
82,319	57,623	41,160	مجموع القيمة الحالية للرواتب المسددة
-60,670	-43,191	-33,943	قيمة العجز اكتواري

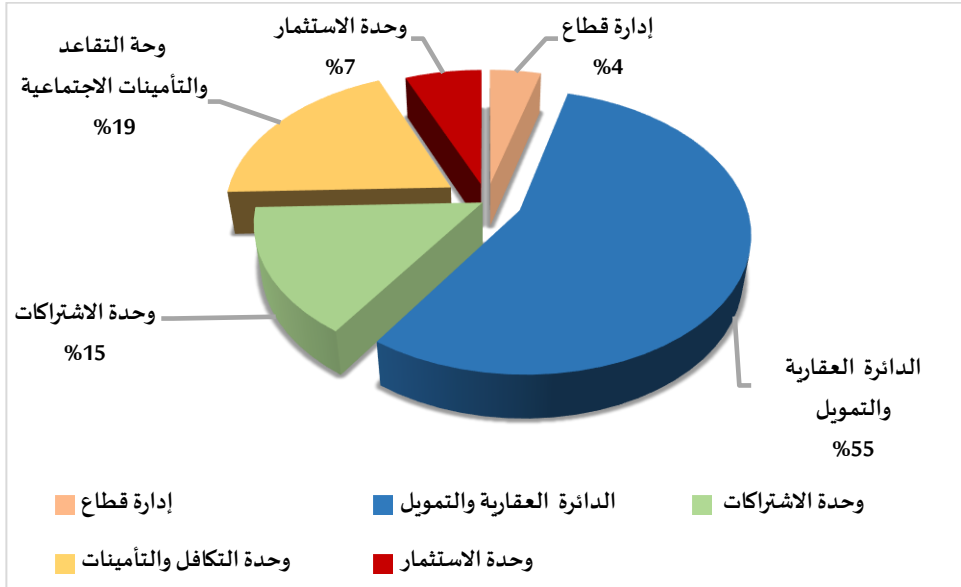
11. الأعمال التشغيلية لصندوق التقاعد

تقوم إدارة صندوق التقاعد من خلال كادرٍ عدده (47) موظفًا وإجمالي رواتب شهرية قدره (49,061) دينار بإدارة وتشغيل منظومة واسعة لا تقتصر على أصول صندوق التقاعد فقط، بل تمتد لإدارة أصول النقابة وصناديقها المختلفة، وبقيمة تقديرية إجمالية تقارب (240) مليون دينار. وتشمل هذه المسؤوليات الإدارة الفنية للمشاريع، وإدارة السجلات والتنظيم العقاري، وأعمال البيع والتمويل، وخدمات الخلوياوات والإنترنت لصالح صندوق النقابة، إلى جانب إدارة ملفات صندوق التكافل الاجتماعي وصندوق المسؤولية الاجتماعية وصندوق التأمين الاجتماعي. كما تتولى الإدارة تشغيل وإدارة وتدقيق ملفات المتقاعدين والمستفيدين ما يقارب (24) ألف متقاعد ومستفيد، ودراسة ما يقارب (1,000) ملف إحالة تقاعد سنويًا، وتنفيذ نحو (14,000) عملية تفقد حال وتحديث البيانات، والتواصل مع المشتركين، وتحقيق وتحصيل إيرادات سنوية تقارب (18.5) مليون دينار، إضافةً إلى إدارة صرف رواتب تقاعدية سنوية لا تقل عن (30) مليون دينار، واستقبال ما لا يقل عن (60) ألف مراجع سنويًا.

جدول رقم (19) توزيع أعداد وتكاليف الموظفين في صندوق التقاعد:

عدد الموظفين	الإدارة / الوحدة
2	إدارة القطاع
26	الدائرة العقارية والتمويل
7	وحدة الاشتراكات التقاعدية
9	وحدة التقاعد والتأمينات الاجتماعية
3	وحدة الاستثمار
47	الإجمالي

رسم بياني رقم (16) يوضح توزيع أعداد وتكاليف الموظفين في صندوق التقاعد:



تتولى إدارة صندوق التقاعد تشغيل وإدارة مجموعة من المنظومات المالية المترابطة. تشمل صندوق التقاعد، وصندوق التكافل الاجتماعي، وصندوق التأمين الاجتماعي، وصندوق المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى الإشراف الفني والإداري والبيعي والتسويقي والتمويلي على كافة مشاريع صندوق النقابة وأعمال التنظيم العقاري. كما تتولى الإدارة تشغيل خدمات الخلوياوات والإنترنت لصالح صندوق النقابة ضمن إطار مؤسسي موحد.

ويعكس هذا الاتساع في نطاق العمل حجماً تشغيلياً متقدماً يتجاوز الدور التقليدي لصناديق التقاعد، حيث تجمع الإدارة بين إدارة الأصول، وتشغيل الخدمات، وإدارة المشاريع، وتقديم الخدمات المباشرة للأعضاء والمتقاعدين. وفي هذا السياق، تبقى كلفة التشغيل الحالية منخفضة نسبياً مقارنة بحجم الأصول المدارة والخدمات المقدمة.

جدول رقم (20) يوضح نطاق الأعمال التشغيلية والمؤشرات الرئيسية لصندوق التقاعد وصناديق النقابة

مجال العمل	أبرز الأعمال التشغيلية	حجم/مؤشر سنوي تقريبي
إدارة الأصول (AUM)	إدارة أصول صندوق التقاعد وصناديق النقابة	≈ 240 مليون دينار
إدارة محفظة العقارات المؤجرة	إدارة عقود الإيجار، التحصيل، معالجة المتأخرات، تجديد العقود، متابعة الصيانة والتأمين وتقييم الأداء الإيجاري	ما يقارب 500 ألف دينار سنوياً
مشاريع البنية التحتية	متابعة تنفيذ والإشراف على جميع مشاريع البنية التحتية	2,173,135.96 دينار
الإدارة الفنية للمشاريع	متابعة تنفيذ المشاريع، الإشراف الفني،	276,143.165 دينار
السجلات والتنظيم العقاري	تدقيق الملكيات، تحديث السجلات، المطابقة القانونية وتنظيم الملفات العقارية	لكافة صناديق النقابة
البيع والتمويل	إدارة عمليات البيع والتحصيل والتمويل وأعداد العقود	9 مليون دينار
خدمات الخلوياوات والإنترنت	إدارة وتشغيل خدمات الخلوياوات والإنترنت لصالح النقابة	≈ 12 ألف مشترك
إدارة صناديق أخرى	إدارة صندوق التكافل الاجتماعي وصندوق المسؤولية الاجتماعية وصندوق التأمين الاجتماعي واللجان الطبية	ما يقارب 9000 مشترك وأصول تقارب 35 مليون
المتقاعدون والمستفيدين	إدارة ملفات المتقاعدين، التحديث، المتابعة والتدقيق	≈ 24 ألف متقاعد ومستفيد
إحالات التقاعد	دراسة طلبات الإحالة، التدقيق، الاحتساب واستكمال الإجراءات	≈ ألف ملف سنوياً
تفقد الحال	التحقق من الحالة التقاعدية وتحديث السجلات	≈ 14,000 سنوياً
خدمات المشتركين	تقديم 17 خدمة مختلفة للمشاركين والمتقاعدين	≈ 30,000 سنوياً
تحصيل الإيرادات	تحصيل الاشتراكات والإيرادات التشغيلية والخدمات التقاعدية	18.5 مليون دينار سنوياً
صرف الرواتب التقاعدية	إدارة التدفقات النقدية وإجراءات الصرف والقيود والمطابقات	≤ 30 مليون دينار سنوياً
خدمة الجمهور والمرجعين	استقبال ومتابعة المعاملات الحضورية والاتصالات	50,000 مراجع سنوياً

وتشير المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن إدارة صندوق التقاعد تشرف على منظومة مالية وتشغيلية واسعة تتجاوز نطاق عمل صندوق تقاعد تقليدي، حيث تتولى إدارة أصول تقارب 240 مليون دينار تشمل أصول صندوق التقاعد وصناديق النقابة المختلفة، إضافة إلى إدارة وتشغيل تدفقات مالية سنوية تتجاوز 57 مليون دينار تشمل تحصيل الاشتراكات والإيرادات التشغيلية وصرف الرواتب التقاعدية. كما تتولى الإدارة الإشراف على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التطويرية التي تتجاوز قيمتها 2.4 مليون دينار، وإدارة عمليات بيع وتمويل عقاري تقارب 9 ملايين دينار، إلى جانب إدارة محفظة عقارية مدرة للدخل بنحو 623 ألف دينار سنوياً.

وفي الجانب التشغيلي تقوم الإدارة بإدارة ما يقارب 24 ألف حساب تقاعدي، ومعالجة نحو 30 ألف خدمة سنوية للمشاركين والمتقاعدين، وتنفيذ ما يقارب 14 ألف إجراء سنوي لتفقد الحال، إضافة إلى دراسة نحو 1000 طلب إحالة للتقاعد سنوياً، واستقبال أكثر من 50 ألف مراجع سنوياً، فضلاً عن إدارة خدمات الخلوياوات والإنترنت لما يقارب 12 ألف مشترك، والإشراف على صناديق أخرى تضم ما يقارب 9000 مشترك وأصوياً تقارب 35 مليون دينار. ويؤكد هذا الحجم من العمليات أن الإدارة تدير منظومة مالية وخدمية متكاملة متعددة المهام تجمع بين إدارة الأصول والاستثمارات، والإشراف الفني على المشاريع، وتشغيل الخدمات، وتقديم الخدمات لما يقارب 47 ألف مراجع من المشاركين والمتقاعدين والمستفيدين، وانجاراً ما يقارب 40 ألف خدمة للمشاركين.

إن مقارنة كلفة التشغيل الحالية لصندوق التقاعد بمعايير المؤسسات المصرفية ومؤسسات الضمان الاجتماعي وهيئات التقاعد تُظهر أن الصندوق يعمل بكفاءة تشغيلية أعلى من المتوسط العالمي، حيث لا تتجاوز كلفة الرواتب 2-3% من الإيرادات والمدفوعات السنوية، رغم إدارة أصول (النقابة وصناديقها) تقارب 240 مليون دينار وتدقيق وإدارة ملفات 24 ألف متقاعد ومستفيد.

بالمقارنة مع مؤشرات الكفاءة التشغيلية المعتمدة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، يُظهر صندوق التقاعد مستوى مرتفعاً من الكفاءة في إدارة موارده البشرية والتشغيلية. ففي حين تقاس كفاءة البنوك عادة بمؤشر كلفة التشغيل إلى الدخل (Cost-to-Income Ratio) والذي يتراوح في المتوسط بين 45% و65% وقد يصل في بعض المؤسسات إلى حدود 70%، فإن هذا المؤشر في صندوق التقاعد لا يتجاوز 2-3% فقط، وهي نسبة منخفضة للغاية تعكس كفاءة تشغيلية استثنائية.

وعند قياس الكفاءة من زاوية تكلفة إدارة الأصول (Assets Under Management)، يدير الصندوق أصوياً تقارب 240 مليون دينار بكلفة تشغيل مباشرة تقل عن 0.25% من إجمالي الأصول، في حين تتحمل المؤسسات المالية عادةً نسب إدارة وتشغيل أعلى بكثير عند إدارة محافظ استثمارية مماثلة.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن صندوق التقاعد يحقق مستوى مرتفعاً من الإنتاجية التشغيلية، سواء من حيث حجم الأصول المدارة لكل موظف، أو حجم الإيرادات المحصلة، أو عدد المستفيدين الذين يتم خدمتهم، الأمر الذي يعكس كفاءة مؤسسية عالية في إدارة الموارد وتحقيق القيمة مقابل التكلفة التشغيلية، علاوة على عدم تحميل صناديق (التكافل الاجتماعي - التأمين الاجتماعي - المسؤولة الاجتماعية - التأمين الصحي) أية مصاريف عن إدارة خدمات تلك لسنوات عديدة أو تحميل صندوق النقابة تكلفة استغلال 30% من مبنى التقاعد لعدة سنوات.

جدول رقم (21) تحليل مقارن لمؤشرات الكفاءة التشغيلية والإنتاجية مقابل المعايير المصرفية

صندوق التقاعد (فعالياً)	القطاع المصرفي (المتوسط المهني)	المؤشر المالي / التشغيلي
≈ 2% - 3%	45%-65% وقد تصل إلى 70%	كلفة التشغيل إلى الدخل (Cost-to-Income Ratio)
≈ 3%	ما يقارب 25%	تكلفة الرواتب إلى الإيرادات
أقل من 0.25%	1%-2% سنوياً	تكلفة الإدارة من الأصول (AUM Cost)
≈ 5.1 مليون دينار	3 - 6 مليون دينار	الأصول المدارة لكل موظف
≈ 553 ألف دينار	أقل في المؤسسات التقليدية	الإيرادات السنوية لكل موظف
≈ 510 متقاعد / مستفيد	أقل بسبب تعدد الفروع	عدد المستفيدين لكل موظف
≈ 30 مليون دينار	يدار عبر وحدات منفصلة	حجم المدفوعات السنوية
هيكل تشغيلي بتكاليف منخفضة	تكاليف تشغيل مرتفعة	نموذج تقديم الخدمة

12. الدائرة العقارية والتمويل:

تُعد الدائرة العقارية والتمويل إحدى الدوائر التشغيلية المحورية في نقابة المهندسين الأردنيين، وتمثل مسؤوليتها الأساسية في الإشراف العام وتنفيذ جميع مشاريع تطوير أراضي النقابة والصناديق التابعة لها، وإدارة ملف الأراضي والسجلات العقارية بكفاءة عالية، بما يضمن حماية الأصول وتعظيم العائدات وتحقيق الاستدامة المالية. وتشمل اختصاصات الدائرة متابعة استخراج سندات الملكية، والتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة، والإشراف على أعمال التقييم السنوي للمحافظة العقارية، وتنفيذ عمليات بيع الأراضي للمهندسين، إضافة إلى تقديم خدمات التمويل والقروض وفق السياسات المعتمدة، وتنظيم قواعد البيانات والسجلات العقارية، وتقديم خدمات الاتصال وخدمة العملاء والمتقاعدين. وتتوزع الدائرة تنظيمياً إلى مجموعة من الأقسام المتخصصة التي تعمل ضمن إطار تكاملي، على النحو التالي:

12.1. قسم المشاريع

يتولى قسم المشاريع إدارة دورة المشروع بشكل متكامل داخل الدائرة العقارية والتمويل، ويُعد الجهة الفنية المسؤولة عن تحويل احتياجات النقابة إلى مشاريع قابلة للتنفيذ وفق معايير العطاءات والحوكمة الفنية. ويشمل نطاق عمل القسم أعداد وثائق عطاءات التصميم ومتابعة مراحل التصميم حتى اكتماله، ثم طرح عطاءات التنفيذ من خلال لجنة العطاءات، ومتابعة تنفيذ أعمال البنية التحتية للمشاريع ضمن المواصفات والجدول الزمنية المعتمدة. كما يختص القسم بأعداد عطاءات الإشراف ومتابعة أداء الكادر الفني والاستشاري، إلى جانب أعداد وثائق عطاءات تصميم وتنفيذ الأبنية الخاصة بالنقابة (مباني الفروع والمباني الاستثمارية) بما يتضمن المخططات والمواصفات والشروط، والإشراف على تنفيذ أعمال التحديث والتأهيل حتى الاستلام الأولي. ويشارك القسم في اللجان الفنية المختصة (دراسة العروض، الاستلام، ودراسات الجدوى الاستثمارية)، ويتولى متابعة صيانة المباني القائمة والمباني الاستثمارية من خلال طرح عطاءات الصيانة وإدارة العقود والمخاطبات والرد على الشركات المستأجرة. كما ينفذ القسم أعمال المسؤولية الاجتماعية ضمن منهجية عطاءات مكتملة تبدأ بالكشف والتقدير واستدراج العروض، وتنتهي بمتابعة التنفيذ وأعداد المطالبات والاستلام وفق الأصول.

وضمن إطار تعزيز كفاءة تنفيذ مشاريع البنية التحتية والأبنية التابعة للنقابة، قام قسم المشاريع خلال عامي 2024-2025 بإدارة ومتابعة حزمة مشاريع تشغيلية واستثمارية بموازانات واضحة ونتائج ملموسة. ففي مجال مشاريع البنية التحتية، تم إنجاز واستلام أعمال كشف وتطويل وصلات المياه المنزلية بقيمة إجمالية بلغت (38,130) دينار مع الأوامر التغييرية، واستلامها نهائياً بتاريخ 2025/12/9. كما تم إنجاز مشروع الطنيب – العيادات بقيمة إجمالية بلغت (213,615) دينار مع استلام أولي بتاريخ 2025/3/1. إضافة إلى ذلك، يجري العمل على مشاريع استراتيجية كبرى مثل خطوط المياه الناقلة والمغذية لمشاريع جنوب عمان بقيمة تقارب (1,485,896.96) دينار، إلى جانب مشاريع أخرى قيد الدراسة أو استكمال المواقف مثل مشروع شبكة المياه والطرق – جبيل/ناعور بتقدير استشاري يبلغ (423,330) دينار.

وفي مجال مشاريع الأبنية والصيانة، استكمل القسم تنفيذ توسعة مقر فرع إربد بقيمة تجاوزت (141,902) دينار، إضافة إلى تنفيذ عدد من مشاريع الصيانة والتحديث في المباني الاستثمارية شملت نظام الإنذار والإطفاء بقيمة (19,645) دينار، وتحديث وتأهيل تسوية الاستثماري بقيمة (22,333) دينار، وصيانة مبنى الأكاديمية بقيمة (12,685) دينار. كما تم تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية بقيمة (17,870) دينار، ويجري استكمال تشطيبات قاعة مادبا بقيمة (28,800) دينار ضمن مرحلة استلام النواقص. وتعكس هذه الأرقام الدور التنفيذي للقسم في إدارة الأصول والمشاريع وفق أولويات تشغيلية دقيقة وبما يدعم استدامة البنية التحتية والمرافق التابعة للنقابة.

وبذلك، بلغ إجمالي الكلف التقديرية/التعاقدية لمشاريع البنية التحتية التي تم إنجازها أو يجري العمل ما يقارب (2.17) مليون دينار أردني، في حين بلغت كلف مشاريع الأبنية والصيانة والتأهيل المنفذة ضمن الفترة ذاتها نحو (0.28) مليون دينار أردني. وعليه، فإن إجمالي محفظة المشاريع التي أشرف عليها قسم المشاريع خلال عام 2025 تجاوزت (2.45) مليون دينار أردني، بما يعكس حجم الدور التنفيذي للقسم في إدارة مشاريع النقابة وتعزيز جاهزية البنية التحتية والمرافق التشغيلية وفق أولويات فنية ومالية واضحة.

جدول رقم (22) يوضح مشاريع البنية التحتية

اسم المشروع	كلفة المشروع	نوع المشروع	واقع حال
أعمال وصلات المياه المنزلية لمشروع الحصن – أبو السوس / اربد	(38,130) دينار	تنفيذ	تم الانجاز
اعمال مشروع اسكان المهندسين الطنيب العيادات	(213,615) دينار	تنفيذ	تم الانجاز
اعمال شبكة المياه والطرق لمشروع -جبيل-ناعور	(423,330) دينار	تنفيذ	تشكيل لجنة لدراسة العروض
اعمال خطوط المياه الناقلة ولشارع جنوب عمان	(1,485,896.96)	تنفيذ	جاري العمل
اعمال شبكة الطرق وشبكة المياه الزيتونة 8-	(12,164) دينار	تصميم	الموافقات اللازمة
الإجمالي	2,173,135 دينار		

جدول رقم (23) مشاريع المباني والصيانة

اسم المشروع	قيمة العطاء	نوع المشروع	واقع حال
توسعة مقر فرع اربد	141,902 دينار	تنفيذ	تم الانجاز
توسعة مقر فرع اربد	7,188 دينار	اشراف	تم الانجاز
المسؤولية الاجتماعية	17,870 دينار	اشراف/ ادارة	تم الانجاز
صيانة متفرقات بالاستثماري	5,725 دينار	صيانة	تم الانجاز
صيانات متفرقة	6,295 دينار	صيانة	تم الانجاز
نظام الإنذار والاطفاء	19,645 دينار	صيانة	تم الانجاز
مقر فرع الطفيلة	5,300 دينار	تصميم	تم الانجاز
تحديث وتأهيل تسوية الاستثماري	22,333 دينار	صيانة	تم الإنجاز
عطاء المكيفات بالاستثماري	4,100 دينار	صيانة	تم الإنجاز
صيانة متفرقات بالاستثماري	4,300 دينار	صيانة	تم الانجاز
صيانة مبنى الأكاديمية	12,685 دينار	صيانة	تم الانجاز
تشطيبات قاعة مادبا	28,800 دينار	تشطيبات	استلام نواقص
الإجمالي	276,143 دينار		

12.2. قسم التنظيم والمعلومات العقارية

جدول رقم (24) يوضح أعمال قسم التنظيم والمعلومات العقارية

م	المحور	النشاط	الإنجازات المحققة
1	تخطيط وتنظيم المشاريع	إفراز المشاريع	تم الانتهاء من إفراز 3 مشاريع: أم رمانة - أبو بايين، جلول 3 (بير البيت)، جلول 2. ويجري العمل على إفراز 4 مشاريع: السرو الشمالي، حوارة الهبيجة، الشويحي الشرقي - أبو نصير، الحصن - أبو السوس (إريد).
2	إدارة تخصيص أراضي المشاريع	إجراء القرعة	تم إجراء قرعة مشروع طنيب 2 - العيادات، وبلغ عدد المستفيدين 48 مهندساً ومهندسة.
3	تطوير البنية التحتية	إيصال التيار الكهربائي	تم أعداد الدراسات الفنية وإيصال الكهرباء إلى 3 مشاريع: جلول 2، جلول 3، طنيب 2 - العيادات.
4	تقييم الأصول	تقييم الأراضي	تم تقييم مشروع واحد لغايات القرعة، إضافة إلى تقييم القطع المتبقية في 11 مشروعاً.
5	الحوكمة والمتابعة	اجتماعات اللجنة	عقدت اللجنة 3 اجتماعات وتم إصدار 41 توصية لمتابعة وتنظيم المشاريع.
6	تجهيز المشاريع للبيع	تجهيز وعرض المشاريع	تم تجهيز 30 مشروعاً وعرضها للبيع.
7	إدارة الأصول العقارية	دراسة المحفظة	يتم دراسة مشاريع ومباني صندوق التقاعد وأصول صندوق النقابة والتأمين الصحي والتأمين الاجتماعي تمهيداً لطرح عطاء لتقدير المحفظة العقارية.
8	استثمار الأراضي	التضمين الزراعي	تم تضمين مشروعين زراعيين: السلط - وادي الخاضة، جبيل - ناعور.
9	الشراكات الاستثمارية	متابعة الشراكات	متابعة الشراكة مع شركة الشرق العربي في مشروع اللبن - المحطة، ومع الشركة المهنية في مشروع روابي عمان التنموي.
10	التنسيق المؤسسي	متابعة الإجراءات	متابعة إجراءات المشاريع مع الجهات الرسمية: دائرة الأراضي والمساحة، أمانة عمان، البلديات، وزارة الإدارة المحلية، شركة الكهرباء الأردنية، مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري.
11	حماية الأصول	متابعة الاعتداءات	تشكيل لجنة مشتركة من قسم التنظيم والمعلومات العقارية والوحدة القانونية لمتابعة أي اعتداءات على مشاريع النقابة.
12	التسويق	تحديث الإعلانات	تحديث إعلانات بيع المشاريع على الموقع الإلكتروني للنقابة
13	إدارة التنازل	متابعة التنازلات	متابعة وتدقيق جميع عمليات التنازل بين المهندسين وتوثيقها ضمن النظام المعتمد.
14	التسجيل العقاري	معاملات التسجيل	تم توقيع 345 معاملة تسجيل لدى مديريات تسجيل الأراضي والمساحة.

يواصل قسم التنظيم والمعلومات العقارية جهوده في تنظيم وإدارة السجلات العقارية الخاصة بمشاريع النقابة، بما يضمن دقة البيانات وسلامة الإجراءات المتعلقة بملكية الأراضي والمشاريع. وقد شملت أعمال القسم متابعة وتدقيق عمليات التنازل بين المهندسين لقطع الأراضي، وتوثيقها وفق الأصول المعتمدة، إضافة إلى متابعة معاملات تسجيل الأراضي لدى مديريات تسجيل الأراضي والمساحة، حيث تم إنجاز وتوقيع 345 معاملة تسجيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما عمل القسم على تحديث قواعد البيانات العقارية وتعزيز التكامل بين المعلومات التنظيمية والسجلات العقارية بما يساهم في رفع كفاءة إدارة الأصول العقارية للنقابة وضمان حفظ حقوق المهندسين.

كما يضطلع القسم بدور محوري في إدارة وتوثيق السجلات العقارية لأراضي النقابة وصناديقها المختلفة، بما في ذلك أراضي ومشاريع صندوق التقاعد والصناديق الأخرى، من خلال حفظ البيانات العقارية وتنظيمها ومتابعة معاملاتها لدى الجهات الرسمية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الحوكمة العقارية وحماية أصول النقابة وصناديقها وضمان سلامة إدارتها واستثمارها.

13.1. القسم المالي والإداري

يختص بإدارة الحسابات التشغيلية المرتبطة بخدمات الدائرة، ومتابعة معاملات الرهن وفك الرهن، وإدارة خدمات الخليويات والانترنت لحساب صندوق النقابة ومتابعة الاستفسارات المالية المتخصصة، والتنسيق مع فروع النقابة والرد على استفسارات الزملاء عبر البريد الإلكتروني الرسمي .

جدول رقم (25) يوضح أعمال قسم المالي والاداري

المحور	البيان	الإجمالي لعام 2025
المراسلات	الصادر	10,732
	الوارد	21,520
خدمات المتقاعدين والمستفيدين	تفقد الحال	17,890
الخدمات القانونية/المالية	الرهن	7
	فك الرهن	56
	التنازل الخارجي	375
	التنازل الداخلي	60
العمليات المالية	عدد الشيكات المسلمة	3,243

تُظهر مؤشرات الأداء لعام 2025 حجم النشاط التشغيلي المرتفع للوحدة، حيث تم التعامل مع أكثر من 21 ألف معاملة واردة، وتنفيذ ما يقارب 18 ألف إجراء تفقد حال، إضافة إلى إدارة العمليات المالية ومعاملات الرهن والتنازل، بما يعكس مستوى عالي من الجاهزية التشغيلية وكثافة الخدمات المقدمة للمشركين.

الخطوط الخلوية:

جدول رقم (26) يوضح تطور خدمات الخطوط الخلوية والإنترنت لعام 2025

الشركة	الخطوط الجديدة	إلغاء	تحويل	صافي الإضافة	الإجمالي التراكمي
زين - خلوي / إنترنت	781	265	131	385	6,490
أمنية - خلوي / إنترنت	872	264	38	570	3,602
أورانج - خلوي / إنترنت	462	128	10	324	1,729
الإجمالي	2,115	657	179	1,279	11,821

يُظهر تحليل خدمات الخطوط الخلوية والإنترنت خلال عام 2025 تحقيق إضافة صافية بلغت 1,279 خطاً جديداً، ليصل العدد التراكمي إلى 11,821 خطاً، ما يعكس استمرار الطلب على خدمات الاتصالات المرتبطة بصندوق النقابة. ويؤكد هذا النمو أهمية هذه الخدمة كإحدى الخدمات التشغيلية الداعمة للمشاركين. وارتفاع مستوى الاستفادة منها خلال العام.

12.3. محفظة المراجعة:

في إطار التوجه المؤسسي للنقابة نحو تنوع أدوات التمويل وتعزيز كفاءة استثمار الموارد، قرر مجلس النقابة بموجب القرار رقم (365) بتاريخ 2020/1/15 إنشاء محفظة تمويل مشتركة بين صندوق التأمين الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي، بحيث تبلغ حصة صندوق التأمين الاجتماعي (30%) وحصة صندوق التأمين الصحي (70%)، وذلك لتوفير آلية تمويلية منظمة تلي احتياجات الزملاء المهندسين ضمن إطار مالي منضبط، مع استثناء أراضي النقابة من عمليات التمويل ضمن هذه المحفظة حفاظاً على طبيعة الاستثمار العقاري للنقابة.

وعلى الرغم من التحديات المالية التي يواجهها صندوق التقاعد خلال هذه المرحلة، فقد حرصت النقابة ومجلسها على الاستمرار في دعم احتياجات الزملاء وتوفير أدوات تمويلية مناسبة، بما يعكس التزاماً مؤسسياً بالموازنة بين متطلبات الاستدامة المالية والبعد الخدمي للنقابة تجاه أعضائها.

وخلال عام 2025، بلغ إجمالي قيمة المبيعات المرتبطة بالمشاريع والبرامج التمويلية نحو (9 ملايين دينار، استفاد منها (213) زميلاً وزميلة، وهو ما يعكس استمرار النشاط التشغيلي والاستثماري للنقابة رغم التحديات القائمة. وقد استحوذت مشاريع أراضي النقابة على الحصة الأكبر من حركة المبيعات، حيث تم طرح (27) مشروعاً سكنياً وريفياً في مختلف محافظات المملكة بناءً على توصيات لجنة الأراضي والإسكان ولجنة إدارة الصندوق، واستفاد منها (171) زميلاً وزميلة بقيمة مبيعات تقارب (8.8) ملايين دينار.

كما شملت البرامج التمويلية الأخرى مجالات متعددة تلي احتياجات الزملاء المهنية والاجتماعية، بما في ذلك تمويل السيارات ومواد البناء والأثاث والأجهزة الكهربائية، إضافة إلى بعض البرامج ذات الطابع الاجتماعي مثل تمويل تكاليف الزواج، الذي شهد إقبالاً ملحوظاً خلال العام.

وتؤكد هذه المؤشرات أن النقابة واصلت، رغم التحديات المالية، الحفاظ على دورها التنموي والخدمي تجاه أعضائها، من خلال توفير أدوات تمويلية متوازنة وتنشيط الاستثمار العقاري الموجه للزملاء، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المهني والاجتماعي للمهندسين وفي الوقت ذاته دعم استدامة الموارد المالية للصناديق ضمن إطار من الحوكمة والانضباط المالي.

قسم خدمة الزملاء :

يُعد قسم خدمة الزملاء أحد المحاور التشغيلية ضمن إدارة التقاعد والتأمينات الاجتماعية، حيث يتولى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات اليومية للزملاء والزميلات أعضاء النقابة، من خلال منظومة عمل تهدف إلى تلبية احتياجاتهم بكفاءة وفاعلية، وبما ينسجم مع توجهات النقابة في تطوير مستوى الخدمة وتحسين تجربة المنتسبين.

وخلال عام 2025، عمل القسم على تطوير إجراءات العمل وتبسيط مسارات إنجاز المعاملات، وتعزيز التنسيق مع الوحدات المختلفة داخل الإدارة، الأمر الذي ساهم في رفع كفاءة الأداء وتسريع إنجاز الطلبات وتحسين جودة المخرجات. كما واصل القسم دوره في تقديم الإرشاد والتوجيه للزملاء بخصوص الخدمات التقاعدية والتمويلية والعقارية، وتسهيل الإجراءات المرتبطة بها وفق الأنظمة والتعليمات المعتمدة.

كما يساهم القسم في دعم الاستدامة المالية للصندوق من خلال إدارة ملفات الخدمات التمويلية والعقارية المرتبطة بالمنتسبين، وتعزيز كفاءة التعامل مع الطلبات والاستفسارات بما يحقق التوازن بين جودة الخدمة ومتطلبات الحوكمة والانضباط المالي.

وفي إطار هذا الدور الخدمي، استقبل صندوق التقاعد خلال عام 2025 ما مجموعه (47,000) مراجع من الزملاء والزميلات، وهو مؤشر يعكس حجم العمل التشغيلي والخدمي الذي يضطلع به القسم وباقي وحدات الإدارة في خدمة أعضاء النقابة في مختلف محافظات المملكة

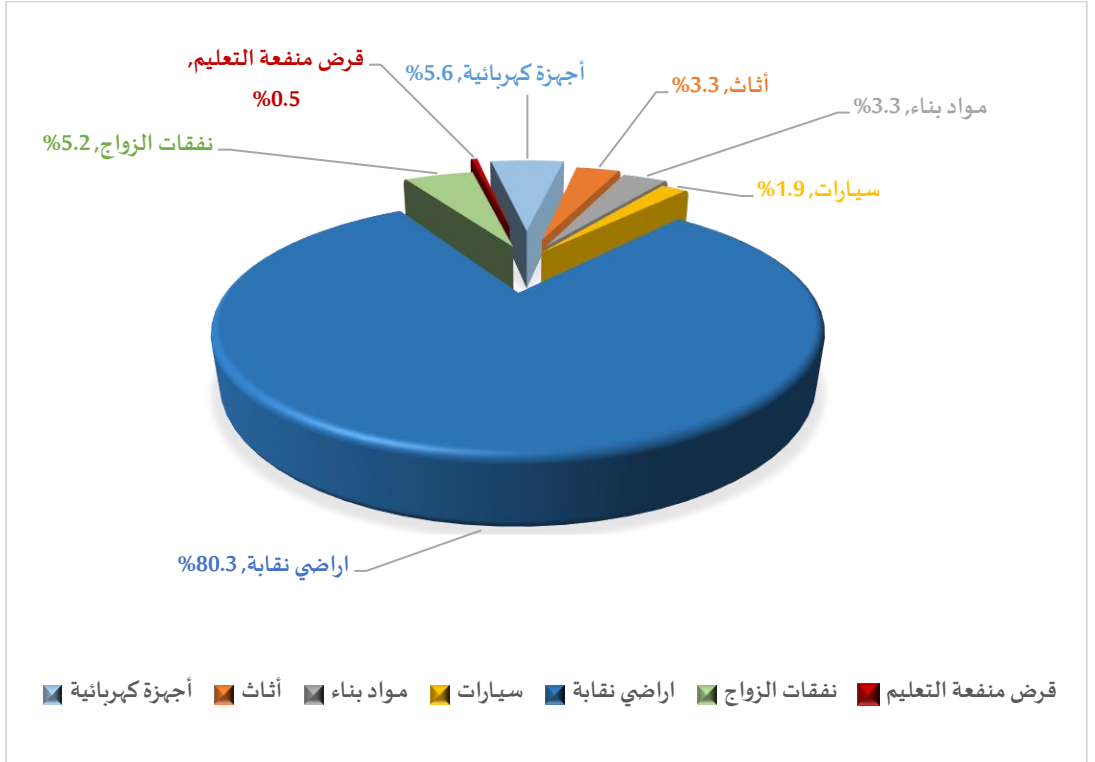
كما أظهرت نتائج قياس رضا المتعاملين تحقيق نسبة رضا تجاوزت 90%، وذلك استناداً إلى عينة بلغت (478) مراجعاً.

تعكس بيانات حركة المبيعات والتمويلات خلال عام 2025 نشاطاً تشغيلياً ملحوظاً في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية للزملاء أعضاء النقابة، حيث بلغ إجمالي عدد المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية والبيعية (213) مستفيداً، بإجمالي قيمة مبيعات تجاوزت (9.0) مليون دينار أردني، في حين بلغت قيمة التمويلات المقدمة ما يقارب (2.19) مليون دينار أردني. وقد استحوذت مشاريع أراضي النقابة على الحصة الأكبر من حجم المبيعات، بعدد (171) مستفيداً وقيمة مبيعات بلغت نحو (8.84) مليون دينار، وهو ما يعكس أهمية المشاريع العقارية كأحد المحركات الرئيسية للنشاط الاستثماري والخدمي للنقابة. كما شملت البرامج التمويلية المقدمة للزملاء مجالات متعددة مثل تمويل السيارات ومواد البناء والأثاث والأجهزة الكهربائية، إضافة إلى برامج الدعم الاجتماعي كتمويل نفقات الزواج وقرض منفعة التعليم، بما يعكس تنوع الأدوات التمويلية التي توفرها النقابة لتلبية احتياجات أعضائها وتعزيز دورها الخدمي والاقتصادي في آن واحد، ضمن إطار من الحوكمة المالية والإدارة الرشيدة للموارد.

جدول (27) يوضح حركة المبيعات والتمويلات خلال عام 2025

المشروع	المستفيدين عدد	قيمة المبيعات دينار	قيمة التمويل دينار
أجهزة كهربائية	12	10,979	9,442
أثاث	7	23,237	18,217
مواد بناء	7	39,584	31,593
سيارات	4	40,250	26,349
اراضي نقابة	171	8,844,685	2,061,682
نفقات الزواج	11	41,861	35,989
قرض منفعة التعليم	1	1,690	1,112
المجموع	213	9,002,287	2,194,384

الرسم البياني (17) يوضح توزيع نسب المبيعات والتمويلات للمشاريع الاستثمارية لعام 2025



13. الاستثمار والتطوير العقاري:

واصل مجلس النقابة تركيزه الكبير على سياسة شراء قطع الأراضي المناسبة، إدراكًا منه لأهميتها كركيزة أساسية في تعزيز العملية الاستثمارية للصندوق وضمان استدامته المالية. تأتي هذه السياسة ضمن استراتيجية مدروسة تهدف إلى تنمية أصول الصندوق، وتعزيز موارده، وتوفير فرص استثمارية متنوعة تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، قامت لجنة الأراضي والإسكان بالنقابة بدور محوري في دراسة العروض المقدمة لشراء الأراضي، حيث بذلت جهودًا كبيرة في البحث والتحليل الميداني. شملت هذه الجهود الكشف الميداني والتقييم الدقيق لـ (11) قطع أراضي وعقارات موزعة على مختلف محافظات المملكة. واعتمدت اللجنة على معايير دقيقة لتقييم الجدوى الاستثمارية لكل عرض، بما يشمل موقع الأرض، وإمكانية استثمارها، وقيمتها السوقية، ومدى توافقها مع احتياجات الصندوق وأهدافه الاستثمارية.

علاوة على ذلك، واصل المجلس جهوده لتطوير الاستثمار العقاري من خلال الحصول على عروض لشراء أراضي وعقارات سكنية وريفية في مختلف محافظات المملكة. وبناءً على توصيات لجنة الأراضي والإسكان ولجنة إدارة الصندوق، تم طرح العديد من المشاريع السكنية والريفية للبيع للزملاء الأعضاء، مما أتاح الفرصة لـ 171 زميلًا وزميلة للاستفادة، بقيمة مبيعات إجمالية بلغت نحو 8.85 مليون دينار.

ولقد بلغت القيمة الدفترية للمباني الاستثمارية وقطع الأراضي المتبقية في الصندوق حتى التاريخ نفسه، فقد بلغت ما يقارب 90 مليون دينارًا أردنيًا. تُظهر هذه القيمة الدفترية الجهود المبذولة للحفاظ على قيمة الأصول وتنميتها بما يتماشى مع رؤية الصندوق الاستثمارية بعيدة المدى.

وتفصيلًا لهذه البيانات، تعرض الجداول (30.29,28) ملخصًا شاملًا للمباني والأراضي التي يمتلكها الصندوق، موضحةً توزيعها، قيمتها الاستثمارية، والمشاريع المرتبطة بها. تعكس هذه الجداول مدى تنوع استثمارات الصندوق، حيث تساهم في دعم استقراره المالي وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه أعضائه من المهندسين.

من خلال هذه الجهود، يظهر التزام مجلس النقابة بإدارة موارد الصندوق بمهنية عالية ورؤية مستقبلية تسعى لتحقيق أفضل العوائد الممكنة، مع التركيز على المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي التي تعزز من قوة الصندوق المالية وتخدم مصلحة أعضائه على الأمدين القريب والبعيد.

يؤكد هذا الأداء المالي على التزام الصندوق بإدارة موارده بكفاءة عالية، مع التركيز على تحقيق أقصى استفادة من استثماراته العقارية لضمان تحقيق العوائد المرجوة وتحقيق الاستدامة المالية طويلة الأجل.

انسجامًا مع نهج الحوكمة الرشيدة والشفافية المالية، وحرصًا على اعتماد قيم عادلة ومحدثة لأصول الصندوق، قرر مجلس النقابة طرح عطاء لتقييم أراضي ومباني الصندوق وفق أفضل الممارسات المهنية المتبعة في هذا المجال، وتم تكليف جهة تقييم مستقلة ومعتمدة للقيام بأعمال التقييم الشامل لكافة أراضي ومباني الصندوق. وقد أسفرت نتائج التقييم عن تسجيل انخفاض في قيمة بعض الأصول بمبلغ إجمالي قدره 930 ألف دينار، الأمر الذي تم أخذه بعين الاعتبار ضمن المعالجات المحاسبية والإفصاحات المالية اللازمة. ونرفق طيًّا جداول تفصيلية تبين أراضي ومباني الصندوق وقيمة التدني التي أظهرتها نتائج التقييم.

13.1. أراضي ومباني صندوق التقاعد كما في 2025/12/31

الجدول رقم (28) يوضح الأراضي الاستراتيجية التي يمتلكها الصندوق لأغراض الاستثمار طويل الأجل

م	الموقع	المساحة (دونم)	التكلفة الإجمالية	القيمة السوقية
1.	عمان/عبدون الوسطاني	7	144,744	6,184,497
2.	عمان/ دير غبار	6	506,969	3,516,040
3.	اريد/بني كنانة	10	150,000	150,000
4.	السلط / الطباعة	48	930,716	1,062,864
5.	السلط/ السرو	50	393,619	1,899,696
6.	السلط/الصبيحي 2	492	514,360	2,460,000
7.	المفرق/ الروقية الحصينات	333	456,073	4,995,810
8.	معان/ انتولة	2	36,440	36,440
9.	العقبة/مرجان المهندسين	100	5,883,334	13,177,080
	المجموع	1048	9,069,194	33,518,867

الجدول رقم (29) يوضح محفظة المباني الاستثمارية التي يمتلكها الصندوق

م	الموقع	المساحة الإجمالية (م ²)	التكلفة الإجمالية (دينار)	القيمة السوقية (دينار) 2025
1	مبنى جبل القلعة	162 مباني	88,823	124,380
		679 أرض		
2	المبنى الاستثماري الاول	5418 مباني	3,388,861	3,994,490
		1525 أرض		
3	المبنى الاستثماري الثاني/غداف *	6816 مباني	2,378,453	2,258,770
		1410 أرض		
4	مبنى شركة الالبسة الأردنية	6202 مباني	1,227,491	1,259,160
		4291 أرض		
5	المبنى الاستثماري مادبا **	4512 مباني	796,443	2,665,065
		5761 أرض		
6	مباني الهناجر	11395 مباني	2,426,941	2,518,808
		20919 أرض		
	المجموع		10,307,012	12,820,673

*تمثل حصة صندوق التقاعد من المبنى الاستثماري / غداف بنسبة 50%.

**تمثل حصة صندوق التقاعد من مبنى مادبا الاستثماري بنسبة 50%.

الجدول (30) - الأراضي التي يمتلكها الصندوق لأغراض الاستثمار قصير ومتوسط الأجل

م	الموقع	المساحة الإجمالية (دونم)	عدد القطع المفروزة	عدد المسجلين	عدد القطع المتبقية	كلفة القطع المتبقية	القيمة السوقية	التدني خلال عام 2025
1.	ابو علندا/المبرك	158	187	186	1	15,563	35,471	
2.	شفا بدران / طاب كراع	11	9	6	3	53,823	337,800	
3.	شفا بدران/المقرن	109	148	147	1	2,042	83,529	
4.	شفا بدران/أم العروق1	118	161	155	6	119,227	278,375	
5.	شفا بدران/ام العروق2	8	14	0	14	510,272	710,090	
6.	شفا بدران / أم شطيرات	81	76	72	4	78,241	196,200	
7.	شفا بدران/زينات الربوع	58	66	36	30	1,180,575	1,200,000	
8.	أبو نصير/1المربط 1	79	110	109	1	8,093	117,296	
9.	ابو نصير/2ام بطمة	15	31	28	3	62,105	343,750	
10.	ابو نصير/3/مرج الصانع	82	127	81	46	644,899	1,701,580	
11.	ناعور/بلعاس	108	149	145	4	10,552	324,630	
12.	ناعور/ العال والروضة	66	76	74	2	84,993	140,340	
13.	ناعور/البلد	33	41	39	2	24,509	61,286	
14.	ناعور/ أم رمانه	120	147	144	3	63,520	375,060	
15.	ناعور/ام البرك	65	91	87	4	198,539	203,585	
16.	مرج الحمام / الرجاحة	78	70	65	5	290,779	289,851	928
17.	الجببة/ 1 / أم حليلفة 1	162	214	207	7	247,499	1,217,853	
18.	الجببة/2/ أم حليلفة 2	369	492	487	5	275,220	1,066,350	
19.	الجببة/ 3/ العين البيضاء 1	298	386	381	5	74,670	551,100	
20.	الجببة/ 4/ العين البيضاء 2	210	194	193	1	1,258,154	1,503,900	
21.	طربور/ أم العقارب	49	82	80	2	24,311	145,200	
22.	شاكر الجنوبي/ قرية سالم1	162	179	169	10	289,475	486,690	
23.	شاكر الجنوبي/ قرية سالم2	152	95	83	12	434,430	434,430	
24.	عمان/ الذهبية الغربية1	119	159	152	7	219,000	219,000	
25.	عمان/الذهبية الغربية2	162	217	201	16	546,552	681,150	
26.	طنيب1/العياديات/الاسراء	75	92	89	3	12,662	485,990	
27.	القسطل/ الموارس	172	40	39	1	15,373	65,882	
28.	الحيزة/1/ الحجره	75	86	52	34	678,933	850,360	
29.	الحيزة/2/زويزا	40	78	49	29	615,741	633,213	
30.	الحجره الجنوبي/ الياسمين	205	341	319	22	1,751,690	4,326,200	
31.	حي عمدان / وادي الطي	48	68	67	1	13,727	363,000	
32.	موبص/1/ السفوح الغربي	225	337	263	74	2,881,668	2,785,470	96,198
33.	موبص/ 2/ السفوح الغربي	53	66	46	20	647,223	846,960	
34.	موبص/ 3/ السفوح الشرقي	94	107	32	75	2,010,186	2,654,730	
35.	موبص/ 4 / ام زعرورة الشرقي	56	65	59	6	167,267	336,130	

يبيع

صندوق التقاعد
التقرير السنوي 2025

م	الموقع	المساحة الإجمالية (دونم)	عدد القطع المفروزة	عدد المسجلين	عدد القطع المتبقية	كلفة القطع المتبقية	القيمة السوقية	التدني خلال عام 2025
.36	جلول/1/المحروقات 1	40	0	0	0	850,972	1,000,000	
.37	جلول/2/الظهرة	59	39	0	39	1,715,517	2,340,000	
.38	جلول/3/بئر البيت	69	48	25	23	1,175,600	1,265,000	
.39	جلول/5/المحروقات 2	60	0	0	0	1,446,554	1,500,000	
.40	عين الباشا/1/ الشويحي	107	130	107	23	780,063	750,000	30,063
.41	الرمان/التويم	62	66	62	4	586,994	234,798	352,197
.42	ام قصير/2/السيح	238	0	0	0	1,785,000	1,785,000	
.43	الطنيب/2/السكة الشرقي	357	435	392	43	1,119,046	2,009,320	
.44	الطنيب/3+4/السكة الغربي	339	431	393	38	1,959,225	2,334,960	
.45	الطنيب/6/السكة	139	61	19	42	2,880,338	2,520,000	
.46	الطنيب/6/السكة	139	79	7	72		3,456,000	
.47	مشروع طنيب 2 العيادات	40	55	48	7	136,037	490,000	
.48	الجيزة/ ام رمانه / ابو باين	225	199	178	21	188,896	1,157,500	
.49	ناعور/الجبيل	101	90	48	42	1,627,402	2,280,000	
.50	*اللين / المحطة 500 م2	85	123	73	46	1,410,889	1,840,000	
	*اللين / المحطة 750 م2			4				
.51	رواي الاسراء/المرحلة الاولى	100	200	198	2	71,639	73,350	
.52	اريد/الحصن 1	96	102	101	1	5,036	55,850	
.53	اريد/الحصن 3	107	138	120	18	99,156	297,210	
.54	اريد/ناطفة	78	96	94	2	75,580	75,580	
.55	اريد/النعيمة 1	63	69	63	6	248,608	280,240	
.56	اريد/النعيمة 3	73	27	5	22	270,701	896,540	
.57	الرمثا/السبط	86	76	74	2	20,731	126,490	
.58	اريد/الحصن 4-ابو السوس	294	324	167	157	2,081,935	5,697,305	
.59	الزرقاء/جربيا 1	41	58	57	1	8,619	19,760	
.60	الزرقاء/جربيا 2-ابومعود	78	101	44	57	743,583	947,850	
.61	الزرقاء/ العالوك	128	47	40	7	338,016	525,875	
.62	الزرقاء/موقع عايش	43	56	47	9	190,480	190,480	
.63	الزرقاء/جربيا قرقرش	47	65	54	11	176,423	242,680	
.64	الزرقاء/المشتلة وفروع	21	33	28	5	44,328	209,071	
.65	الزرقاء/الجامعة الهاشمية	142	147	56	91	244,224	1,197,300	
.66	الزرقاء/الكمشة 1 (البيرة)	83	112	59	53	551,407	847,210	
.67	الزرقاء/الكمشة 2 (الميدان)	115	143	138	5	2,506	74,300	
.68	السلط/السرو 1	87	123	97	26	161,844	3,084,300	
.69	السلط/السرو 2	251	286	220	66	2,671,249	3,981,525	
.70	السلط/الرشراش	62	68	65	3	21,389	119,630	
.71	السلط/حمرة الصحن/	328	48	40	8	276,504	340,947	
.72	السلط/سيحان 2 (بئر الجبير)	99	42	9	33	432,701	1,997,580	

صندوق التواعد
التقرير السنوي 2025

م	الموقع	المساحة الإجمالية (دونم)	عدد القطع المفروزة	عدد المسجلين	عدد القطع المتبقية	كلفة القطع المتبقية	القيمة السوقية	التدني خلال عام 2025
.73	السلط/القفرة الشمالية	94	55	46	9	211,524	574,380	
.74	السلط/الصبيحي 1	117	40	35	5	268,558	351,890	
.75	السلط / يرقا	203	68	54	14	494,711	1,776,705	
.76	السلط / ام العمد	45	25	20	5	260,091	308,320	
.77	السلط / الجببة	120	135	127	8	193,820	340,560	
.78	السلط/ وادي الخاضة	70	0	0	0	861,233	1,400,000	
.79	السلط/عبرا	60	0	0	0	666,124	1,800,000	
.80	السلط / البحيرة	31	22	18	4	61,546	267,475	
.81	الجلد1/ غور الرامة	101	84	83	1	162,138	388,260	
.82	الجلد 2/ غور الرامة	183	106	78	28	855,688	1,775,280	
.83	مادبا/الزيتونة 1	306	350	307	43	1,453,804	1,762,159	
.84	مادبا/الزيتونة 2	156	180	106	74	1,914,660	2,330,210	
.85	القسطل / الزيتونة 3	61	130	96	34	717,246	545,318	171,928
.86	مادبا الزيتونة 8	125	121	111	10	397,632	562,500	
.87	مادبا/ حسان	120	0	0	0	1,595,093	2,404,920	
.88	مادبا/ماعين-الكرك 1	50	41	24	17	121,303	703,700	
.89	مادبا/ ماعين الكرك 2	50	0	0	0	737,261	1,000,000	
.90	مادبا/الخضراء	196	76	70	6	519,650	519,650	
.91	مادبا/الدليلة	70	0	0	0	393,049	560,000	
.92	مادبا/جامعية القيامة	126	0	0	0	693,000	693,000	
.93	مادبا/الفيحاء الحمرة	176	0	0	0	3,419,680	3,419,680	
.94	مادبا / حوارة	123	85	4	81	1,539,936	2,653,475	
.95	الكرك / النخيلة الشرقية	54	53	24	29	157,270	768,565	
.96	الكرك/الكنار	91	0	0	0	262,229	728,000	
.97	الكرك/ الثنية	60	67	5	62	667,765	744,000	
.98	الكرك/المواردية	10	12	3	9	52,020	309,735	
.99	معان / الدراوشة	130	0	0	0	34,384	65,000	
.100	معان / شعب اريتمان	7	14	0	14	47,080	84,000	
.101	جرش / الشواهد	66	80	78	2	3,540	38,698	
.102	جرش/ام قنطرة 1	122	46	45	1	2,935	23,796	
.103	جرش/عنيبة 2	242	88	71	17	444,850	549,465	
.104	جرش/عنيبة 3	71	0	0	0	87,714	497,000	
.105	جرش/عنيبة 4	52	0	0	0	57,865	364,000	
.106	جرش / قفقفا	239	87	79	8	324,875	324,875	
.107	جرش/سوف	118	101	96	5	103,270	195,250	
.108	عجلون / خلة نمير	69	0	0	0	95,541	621,000	
.109	عجلون / صخرة - كفرنا	119	44	37	7	335,764	56,564	279,200
.110	المفرق / الغدير الابيض	112	111	77	34	82,888	688,425	

م	الموقع	المساحة الإجمالية (دونم)	عدد القطع المفروزة	عدد المسجلين	عدد القطع المتبقية	كلفة القطع المتبقية	القيمة السوقية	التدني خلال عام 2025
.111	المفرق / رحاب1	69	63	50	13	269,410	269,410	
.112	المفرق/حمامة العموش	358	136	7	129	2,141,028	5,611,450	
.113	الطفيلة/صلخد	106	99	95	4	50,101	57,540	
.114	مشروع نوخة الطفيلة	5	0	0	0	128,285	157,500	
.115	مرجان المهندسين	300	368	351	17	5,029,126	8,219,240	
.116	الزيتونة 9	125	70	47	23	1,540,828	1,725,000	
.117	سطح معان المرامل	2				93,140	93,154	
	المجموع	13511	11875	9718	2157	71,460,369	120,625,249	930,513

13.2. تراجع القيمة السوقية للأصول للفترة (2025-2014)

جدول رقم (31) يوضح تراجع القيمة السوقية للأصول للفترة (2025-2014) - المبالغ بالمليون دينار أردني

السنة	القيمة السوقية للأصول	مبيعات عقارية	صافي أرباح الاستثمار	الموجودات	المطلوبات	صافي حقوق الملكية
2014	336	29.7	10.7	203.4	17.9	185.6
2015	365	17.4	7.5	208.1	18.5	189.6
2016	365	24	11	203	15	188
2017	363.7	19.5	8.3	194.5	11.8	182.7
2018	355.8	12	6.2	187.7	12.2	175.5
2019	345.8	10	5	181	14.3	166.7
2020	295.8	13	5.1	167.6	18.3	149.3
2021	283	14.9	5.7	160	26.4	133.6
2022	266	17.7	6.7	146	34.5	111.5
2023	250.4	6.5	4.2	137.6	67.5	70.1
2024	232.4	7.1	2.2	134.3	85.2	49.1
2025	197	8.9	7.7	120	101	19
الإجمالي		180.7	80.3			

تُظهر البيانات المالية للفترة (2025-2014) تحولاً جوهرياً في المركز المالي للصندوق، حيث تراجع القيمة السوقية للأصول من (365) مليون دينار في عام 2016 إلى (197) مليون دينار في عام 2025 بانخفاض (47%)، وهو ما يعكس تآكلاً مستمراً في قيمة الأصول. وبالتوازي، انخفضت القيمة الدفترية للأصول من (134) مليون دينار إلى (120) مليون دينار، في حين ارتفعت المطلوبات بشكل متسارع من (17.9) مليون دينار إلى (101) مليون دينار، ما أدى إلى انكماش حاد في صافي حقوق الملكية من (185.6) مليون دينار إلى (19) مليون دينار فقط. وذلك على الرغم من تحقيق الصندوق أرباحاً استثمارية تراكمية بلغت (80.3) مليون دينار، وإيرادات من المبيعات العقارية بقيمة (180.7) مليون دينار خلال نفس الفترة، إلا أن هذه الموارد لم تُترجم إلى نمو في القاعدة الرأسمالية، بل تم توجيهها لتغطية الالتزامات الجارية، وعلى رأسها الرواتب التقاعدية، ما يعكس اختلالاً واضحاً في نموذج التمويل.

14. النشاط الاستثماري:

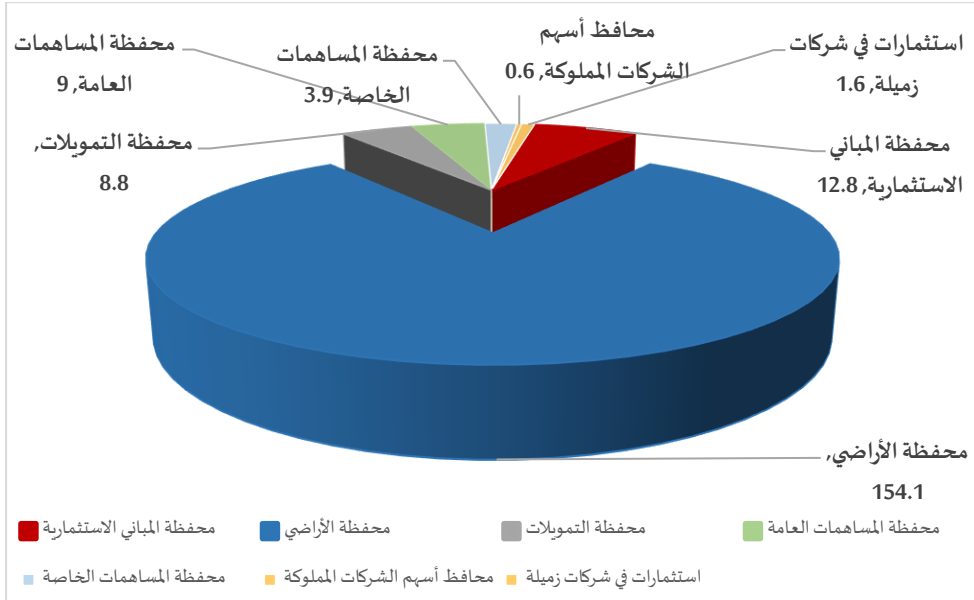
14.1. توزيع الأدوات الاستثمارية لصندوق التقاعد

يُظهر هيكل المحفظة الاستثمارية لصندوق التقاعد خلال 2021-2025 تركّزاً مرتفعاً ومستقراً في محفظة الأراضي؛ إذ شكّلت 80.7% من الإجمالي في كل من 2021 و2025. بالمقابل تراجعت محفظة التمويلات من 23.8 مليون (8.6%) إلى 8.8 مليون (4.6%)، بينما بقيت المباني الاستثمارية ضمن نطاق محدود من 14.5 إلى 12.8 مليون (قراءة 5-7%). وشهدت المساهمات العامة تراجعاً خلال الفترة قبل أن ترتفع مجدداً إلى 9 مليون (4.7%) في 2025، في حين سجلت المساهمات الخاصة مبلغ 3.3 مليون (حوالي 1.4-2.1%). أما بقية المحافظ فظلت هامشية: حيث بلغت أسهم الشركات المملوكة 0.6 مليون (0.3%) والاستثمارات في الشركات الزميلة 1.6 مليون (1.0%) في 2025.

جدول رقم (32) يوضح توزيع الأدوات الاستثمارية لصندوق التقاعد

البيان	2021	2022	2023	2024	2025
محفظة المباني الاستثمارية	14.5	13	12.9	13	12.8
محفظة الأراضي	224.2	214.5	206.1	190.9	154.1
محفظة التمويلات	23.8	19.6	14	10.5	8.8
محفظة المساهمات العامة	9.1	8.3	6.1	6.3	9.0
محفظة المساهمات الخاصة	3.9	3.9	3.9	3.9	3.3
محافظ أسهم الشركات المملوكة	0.6	0.4	0.6	0.7	0.6
استثمارات في شركات زميلة	1.5	1.6	1.6	1.6	1.4
المجموع	277.8	261.3	245.2	226.9	190

رسم بياني رقم (18) يوضح توزيع الأدوات الاستثمارية لصندوق التقاعد (2021-2025)



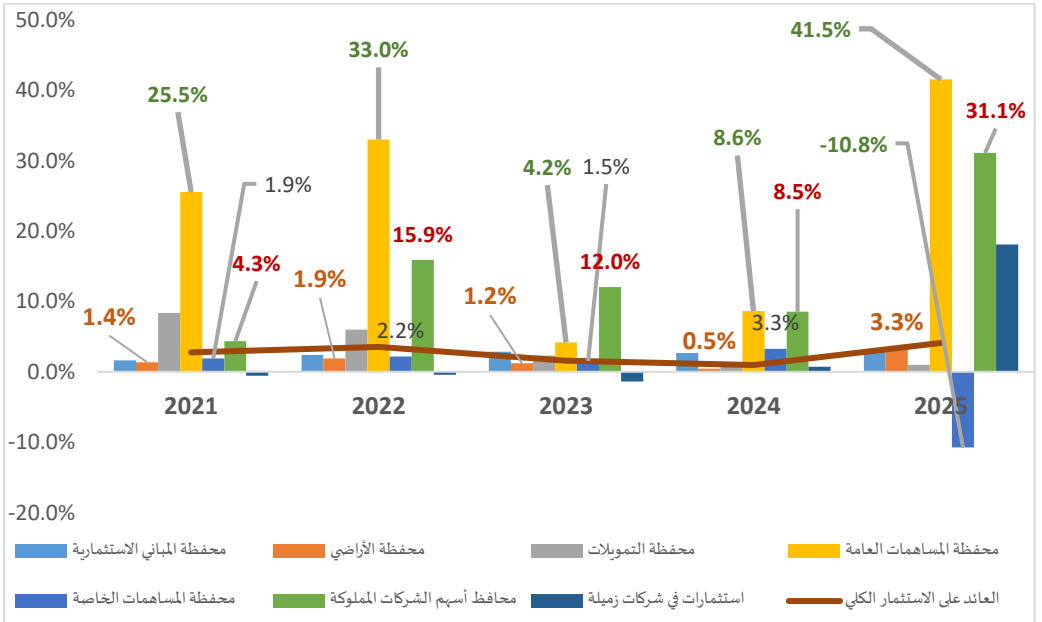
14.2. استعراض العائد الاستثماري (2025-2021)

تعكس بيانات إيرادات الاستثمار لصندوق التقاعد تراجعًا حادًا خلال 2021-2024؛ إذ انخفضت الإيرادات من 7.67 مليون بعائد 2.7% إلى 2.18 مليون بعائد 0.9%. ما يعكس ضعفًا في توليد التدفقات النقدية خلال تلك الفترة. إلا أن عام 2025 شهد تعافياً ملحوظاً، حيث ارتفعت إيرادات الاستثمار إلى 9.31 مليون دينار بعائد 4.1% وعلى مستوى المحافظ الاستثمارية الفرعية، سجلت محفظة الأراضي تذبذبًا واضحًا؛ إذ انخفضت الإيرادات إلى 0.95 مليون بعائد 0.5% في 2024 قبل أن ترتفع بشكل كبير إلى 6.21 مليون بعائد 3.3% في 2025. كما استمر تراجع عائد التمويل المملوكة إلى 31.1%. بالمقابل، حققت المساهمات العامة أعلى عائد نسبي بلغ 41.5% في 2025 بإيرادات 2.62 مليون. كما ارتفع عائد أسهم الشركات للصناعات الكيماوية (تحت التصفية). في المقابل، سجلت المساهمات الخاصة أداءً سلبيًا في 2025 بعائد -10.8%. إجمالاً، يعكس عام 2025 تحسناً قوياً في الإيرادات، إلا أن هذا التحسن جاء بعد فترة من التراجع الحاد، ما يشير إلى تقلب مرتفع في أداء المحفظة الاستثمارية

جدول رقم (33) يستعرض العائد الاستثماري (2025-2021)

نسب العائد على الاستثمار					إيرادات الاستثمار					البيان
2025	2024	2023	2022	2021	2025	2024	2023	2022	2021	
%2.9	%2.6	%2.9	%2.4	%1.6	0.37	0.34	0.37	0.35	0.23	محفظة المباني الاستثمارية
%3.4	%0.5	%1.2	%1.9	%1.4	6.49	0.95	2.56	4.24	3.04	محفظة الأراضي
%1.0	%1.2	%2.3	%6.0	%8.3	0.10	0.17	0.45	1.43	1.99	محفظة التمويل
%41.5	%8.6	%4.2	%33.0	%25.5	2.62	0.53	0.35	3.00	2.32	محفظة المساهمات العامة
%10.8-	%3.3	%1.5	%2.2	%1.9	0.42-	0.13	0.06	0.08	0.07	محفظة المساهمات الخاصة
%31.1	%8.5	%12.0	%15.9	%4.3	0.14	0.05	0.05	0.10	0.03	محافظ أسهم الشركات المملوكة
%6.8-	%0.7	%1.4-	%0.4-	%0.6-	0.11-	0.01	0.02-	0.01-	0.01-	استثمارات في شركات زميلة
%4.1	%1.0	%1.6	%3.5	%2.8	9.19	2.18	3.81	9.20	7.67	المجموع

رسم بياني رقم (19) يوضح الجدول العائد الاستثماري (2025-2021)



14.3. محفظة الأوراق المالية:

اختتمت محفظة الأسهم عام 2025 بنتائج قوية انعكست على تعظيم العوائد وتحسين قيمتها السوقية، مستفيدةً من الأداء الاستثنائي لبورصة عمان، ومن خلال نهج استثماري منضبط يوازن بين تحقيق العائد وإدارة المخاطر وفق السياسات الاستثمارية المعتمدة.

وقد حققت المحفظة أرباحاً إجمالية بلغت نحو 2.8 مليون دينار خلال عام 2025، وبمعدل عائد على الاستثمار بلغ 44% مقارنة بـ 10.8% في عام 2024. كما ارتفعت القيمة السوقية لمحفظة الأسهم المتداولة إلى 9 مليون دينار مقابل 6.3 مليون دينار في نهاية عام 2024، وبنسبة نمو 43%. حيث تم ضخ مبلغ 934 ألف دينار بالإضافة الى تحقيق فرق قيمة عادلة إيجابي قدره 1.9 مليون دينار.

جدول رقم (34) يوضح نتائج الأداء الاستثماري لمحفظة الأسهم خلال عام 2025

حجم التداول المنفذ	3,906,299 دينار
توزيعات نقدية محصلة	524,923 دينار
عائد توزيعات الأرباح (Dividend Yield)	8.3%
أرباح المتاجرة	206,166 دينار
صافي بدلات ومكافآت الممثلين	99.262 دينار
فرق قيمة عادلة إيجابي	1,968,092 دينار
إجمالي عائد على الاستثمار	44%

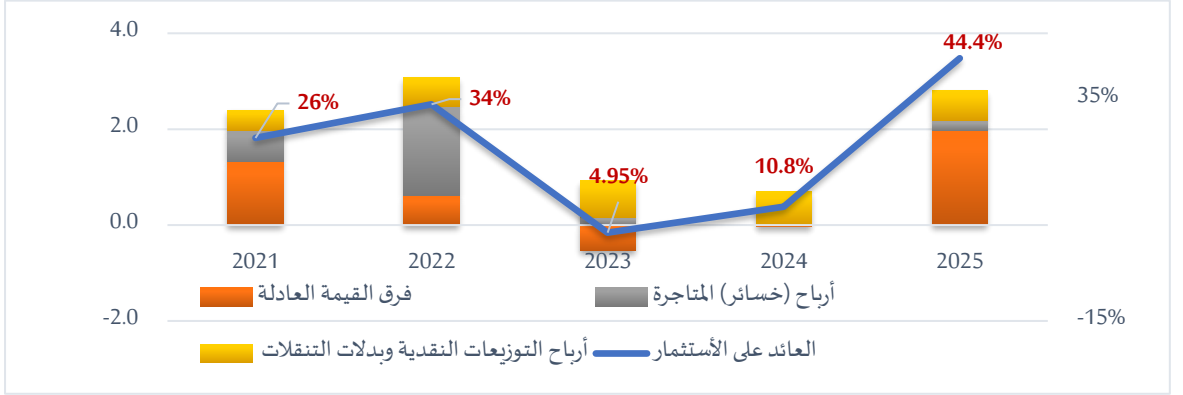
أولاً: تطور مؤشرات الأداء الرئيسية لمحفظة الأسهم خلال الفترة 2020–2025:

يُظهر تحليل مؤشرات الأداء الرئيسية لمحفظة الأسهم خلال الفترة 2020–2025 تذبذباً واضحاً في النتائج، مع تحسن جوهري في عام 2025. فقد سجل فرق القيمة العادلة انتقالاً من خسارة قدرها -0.69 مليون دينار في 2020 إلى مكاسب قوية بلغت 1.32 مليون في 2021، ثم عاد للتراجع في 2023 قبل أن يحقق قفزة كبيرة في 2025 إلى 1.97 مليون دينار، ما يعكس أثر إعادة التقييم السوقي وتحسن أسعار الأصول. كما ارتفعت أرباح المتاجرة بشكل ملحوظ إلى 1.87 مليون دينار في 2022، ثم انخفضت إلى مستويات محدودة جداً في 2024، قبل أن تتحسن مجدداً في 2025 إلى 0.21 مليون دينار. أما أرباح التوزيعات النقدية فقد حافظت على استقرار نسبي ضمن نطاق 0.42–0.78 مليون دينار سنوياً، بما يعكس قدرة المحفظة على توليد دخل نقدي متكرر بغض النظر عن تقلبات السوق. ونتيجة لذلك، ارتفع العائد على الاستثمار من مستوى سلبي في 2020 (-1%) إلى 26% في 2021 و34% في 2022، ثم تراجع في 2023–2024، قبل أن يسجل أعلى مستوى في الفترة عند 44.4% في 2025، وهو مؤشر قوي على تحسن الأداء.

جدول رقم (35) يوضح تطور مؤشرات الأداء الرئيسية لمحفظه الأسهم خلال الفترة 2020-2025.

2025	2024	2023	2022	2021	2020	البيان
1,968,092	-33,554	-522,851	612,095	1,315,794	694,790	فرق القيمة العادلة
206,166	5,165	154,390	1,870,051	664,095	133,318	أرباح (خسائر) المتاجرة
624,185	692,664	779,889	604,479	417,706	469,635	أرباح التوزيعات النقدية وبدلات التنقلات
44.4%	10.8%	4.95%	34%	26%	-1%	العائد على الاستثمار

رسم بياني رقم (20) يوضح تطور أداء محفظة الأسهم (2025-2021)



ثانياً: أداء بورصة عمان خلال عام 2025

اختتمت بورصة عمان عام 2025 بأداء استثنائي وضعها ضمن أفضل الأسواق المالية على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الثالثة عشرة عالمياً من حيث ارتفاع الرقم القياسي وسجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة (ASEGI) ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 3611.6 نقطة في نهاية عام 2025 مقارنة مع 2488.8 نقطة في نهاية عام 2024، محققاً نمواً نسبته 45.1%، وهو أعلى مستوى إغلاق للمؤشر منذ عام 2007.

كما شهدت البورصة نشاطاً ملحوظاً في التداول، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات حوالي 2.2 مليار دينار خلال عام 2025، مقارنة بـ 1.2 مليار دينار في عام 2024، وبنسبة نمو بلغت 80.6%. وبلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1.1 مليار سهم نفذت من خلال حوالي 747 ألف عقد، مقارنة بـ 913.2 مليون سهم عبر 543 ألف عقد في العام السابق.

كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بنسبة 50.1% لتصل إلى نحو 26.5 مليار دينار في نهاية عام 2025، مقارنة بـ 17.7 مليار دينار في نهاية عام 2024، مسجلة بذلك أعلى معدل نمو سنوي منذ عام 2005.

وفي ضوء هذه التطورات، عززت وحدة الاستثمار منهجها في التركيز على الشركات ذات الملاءة المالية القوية والتوزيعات المستقرة، مع متابعة مؤشرات السيولة والمخاطر بما يضمن تحقيق عوائد مستدامة ومتوازنة.

ثالثاً: مقارنة أداء محفظة الأوراق المالية

حققت محفظة أسهم صندوق التقاعد توزيعات نقدية بلغت نحو 525 ألف دينار خلال عام 2025 مقارنة بـ 585 ألف دينار في عام 2024 وبانخفاض طفيف نسبته 10%. كما بلغ عائد توزيعات الأرباح (Dividends Yield) حوالي 8.3% خلال عام 2025 مقابل 9.5% في العام السابق، وسجلت المحفظة أرباحاً متاجرة بنحو 206 آلاف دينار، بالإضافة إلى إيرادات تتجاوز 100 ألف دينار ناتجة عن بدلات ومكافآت التمثيل في مجالس إدارة الشركات المساهم بها والتي جرى توريدها بالكامل إلى صندوق التقاعد، وفي ضوء تعزيز التمرکز الاستثماري في شركات استراتيجية حققت المحفظة أرباحاً تقارب 1.9 مليون دينار ناتجة عن فرق القيمة العادلة للأسهم، بما يعكس كفاءة إدارة المحفظة وتعظيم العوائد المتحققة منها، ونتيجة للأداء الاستثماري للمحفظة، تمكنت محفظة الأسهم في صندوق التقاعد من تحقيق أرباحاً إجمالية بلغت نحو 2.8 مليون دينار خلال عام 2025، وبمعدل عائد على الاستثمار بلغ 44%.

جدول رقم (36) يوضح مقارنة اهم مؤشرات الأداء لسوق عمان المالي مع محفظة الأسهم لصندوق التقاعد (2024-2025)

المحور	المؤشر	2024	2025	القراءة التنفيذية
سوق عمان المالي	المؤشر العام ASEGI (نقطة)	2,488.80	3,611.60	قفزة قوية في 2025 (+45.1%) مقارنة بنمو محدود في 2024 (+2.4%)
سوق عمان المالي	قيمة التداول الإجمالية (مليار د.أ)	1.2	2.2	تحسن كبير في السيولة والعمق السوقي في 2025 (+80.6%)
سوق عمان المالي	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	913.2	1,100	زيادة النشاط مقارنة بـ 2024
سوق عمان المالي	عدد العقود (ألف عقد)	543	747	توسع ملحوظ في حركة التداول
سوق عمان المالي	القيمة السوقية (مليار د.أ)	17.7	26.5	نمو قوي في تقييمات السوق (+50.1%)
لجنة الأسهم	عدد اجتماعات اللجنة	12	8	تركيز أعلى في 2025 مع استمرار الحوكمة
لجنة الأسهم	عدد التوصيات	71	35	ترشيد التوصيات مقابل رفع جودة التنفيذ
التنفيذ	حجم التداول المنفذ (مليون د.أ)	14.7	3.9	انخفاض الحجم في 2025 مقارنة بعام 2024 الذي تضمن تورق أكبر بسبب الاقتراض
التمويل/التورق	قروض تورق لصالح الصندوق (مليون د.أ)	6.8	1.3	عمليات تورق اقل حجمًا في 2025
دخل المحفظة	توزيعات نقدية (ألف د.أ)	585	525	انخفاض طفيف في الدخل النقدي (-10%)
دخل المحفظة	عائد التوزيعات	9.50%	8.30%	تراجع نسبي مع صعود الأسعار السوقية
دخل إضافي	بدلات/مكافآت تمثيل (ألف د.أ)	107	99	توريد كامل للصندوق واستقرار في الدخل
أرباح المحفظة	إجمالي أرباح محفظة الأسهم (مليون د.أ)	0.664	2.8	قفزة نوعية في 2025 مدفوعة بالمكاسب الرأسمالية وفروق القيمة العادلة
العائد	معدل العائد على الاستثمار ROI	10.82%	44%	تحسن كبير يعكس دورة سوق إيجابية
خطوة تكتيكية	ضخ سيولة (تشرين أول 2025)	—	0.934	قرار توسع مدروس
تعزيز المحفظة	ربح حتى نهاية 2025 (ألف د.أ)	—	90	عائد 9.6% خلال 3 أشهر

رابعاً: الحوكمة والتنفيذ (لجنة الاستثمار بالأسهم)

عقدت لجنة الاستثمار بالأسهم ثماني اجتماعات خلال عام 2025 أصدرت خلالها 35 توصية استثمارية. وضمن هذا الإطار، قامت وحدة الاستثمار بتنفيذ 14 عقداً بحجم تداول إجمالي بلغ نحو 3.9 مليون دينار، شملت تنفيذ عملية قرض توزّقت بقيمة 1.3 مليون دينار لصالح صندوق التقاعد، بما يدعم إدارة السيولة وتحسين كفاءة هيكل التدفقات النقدية.

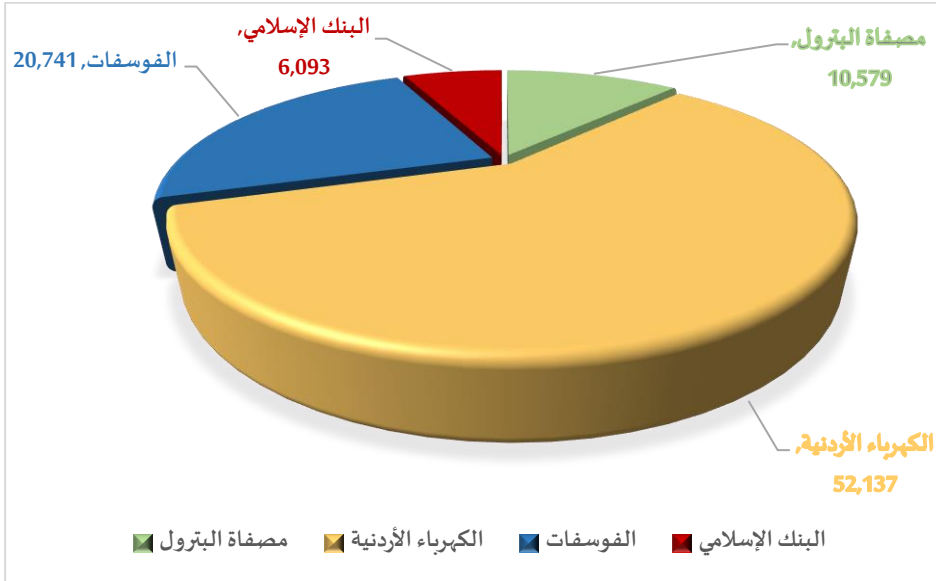
خامساً: تعزيز محفظة الأوراق المالية:

وانطلاقاً من أهمية تعزيز محفظة أسهم صندوق التقاعد وتحقيق عوائد طويلة الأجل بصورة مستدامة، واصلت لجنة الاستثمار بالأسهم نهجها في التوسع المدروس في الاستثمار بأسهم شركات استراتيجية ذات توزيعات مستقرة ومؤشرات مالية متينة، وفي هذا الإطار، تم ضخ سيولة نقدية بقيمة تقارب 934 ألف دينار خلال شهر تشرين الأول من عام 2025، وكانت النتيجة تحقيق أرباح بقيمة 90 ألف دينار كما في نهاية عام 2025، وبمعدن بلغ نحو 9.6% خلال ثلاثة أشهر فقط، بما يدعم جدوى القرار الاستثماري في توقيته، ويعكس قدرة المحفظة على توليد قيمة ضمن أفق زمني قصير دون التفريط بالاعتبارات التحوطية.

جدول رقم (37) يوضح إداء تعزيز محفظة الأسهم خلال عام 2025

اسم الشركة	قيمة الأسهم السوقية	أرباح فرق التقييم	أرباح المتاجرة	إجمالي الربح
مصفاة البترول	376,320	10,579	0	10,579
الكهرباء الأردنية	27,574	6,118	46,020	52,137
الفوسفات	236,900	20,741	0	20,741
البنك الإسلامي	230,000	6,093	0	6,093
المجموع	870,794	43,530	46,020	89,550

رسم بياني (21) يوضح إداء تعزيز محفظة الأسهم خلال عام 2025



جدول رقم (38) المؤشر العام لمحفظة صندوق التقاعد في الشركات المساهمة العامة المتداولة

التغير	كما بتاريخ 2024/12/31	كما بتاريخ 2025/12/31	البيان
22%	9	11	عدد الشركات
12%	6,341,534	7,079,246	قيمة الاسهم الدفترية
43%	6,307,980	9,047,338	قيمة الاسهم السوقية
5965%	-33,554	1,968,092	فرق القيمة العادلة
-72%	13,950,437	3,906,299	حجم التداول
28%	99%	128%	النسبة السوقية للدفترية
-10%	585,214	524,923	الأرباح الموزعة
3892%	5,165	206,166	أرباح المتاجرة
-8%	109,600	101,212	ايراد بدلات ومكافآت الممثلين
-9%	2,150	1,950	بدلات الممثلين المصروفة
310%	%10.82	%44.36	نسبة العائد

يتضمن الجدول فقط الشركات المساهمة العامة المدرجة والمتداولة في بورصة عمان، حيث تم استبعاد الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية غير المدرجة (OTC) وكذلك الشركات الموقوفة عن التداول.

جدول رقم (39) المؤشر العام لمحفظة التقاعد في الشركات الخاصة

التغير	كما بتاريخ 2024/12/31	كما بتاريخ 2025/12/31	البيان
%0	5	5	عدد الشركات
%0	3,936,483	3,936,483	قيمة الاسهم الدفترية

جدول رقم (40) يوضح الشركات المساهمة العامة (المتداولة في سوق الأوراق المالية غير المدرجة)

التسلسل	اسم الشركة	رأسمال الشركة	نسبة مساهمة الصندوق
1	الدستور	4,500,000	%11.71

جدول رقم (41) يوضح الشركات المساهمة العامة (المتداولة في سوق عمان المالي)

الرمز	اسم الشركة	رأسمال الشركة	نسبة مساهمة الصندوق	القيمة الدفترية (دينار)	القيمة السوقية (دينار)	فرق القيمة العادية	ارباح (خسارة) المتاجرة	
PROF	المهنية للاستثمارات	25,725,258	13.8%	1,600,478	2,774,162	1,173,684	124,860	
ACD	المتصدرة للأعمال	1,500,000	12.59%	239,871	162,433	-77,439	0	
JITC	المركز الاردني للتجارة	3,400,000	10.26%	348,836	369,766	20,930	0	
AIFE	الإسراء للتعليم	15,000,000	1.32%	753,153	774,898	21,745	0	
PEDC	البتراء للتعليم	20,000,000	0.63%	379,823	504,748	124,925	0	
PIEC	فيلاذلفيا الدولية	15,000,000	0.54%	147,957	191,617	43,660	0	
JOPT	مصفاة البترول الأردنية	100,000,000	0.49%	2,505,291	2,860,620	355,329	16,175	
JOEP	الكهرباء الأردنية	96,578,919	0.05%	125,653	176,692	51,039	65,131	
JOIB	البنك الاسلامي	200,000,000	0.03%	223,907	230,000	6,093	0	
APO	البوتاس العربية	83,318,000	0.02%	538,118	765,503	227,385	0	
JOPH	مناجم الفوسفات	300,000,000	0.003%	216,159	236,900	20,741	0	
							الإجمالي	206,166

جدول رقم (42) كشف الشركات المساهمة الخاصة

الرقم	اسم الشركة	رأسمال الشركة	عدد الأسهم / الحصص	نسبة الملكية	القيمة الدفترية	
1	مدارس الاحتراف	4,713,504	674,160	14.30%	600,000	
2	دار التمويل الاسلامي	10,000,000	1,425,000	14.25%	1,500,000	
3	*مدارس ليमार	7,941,933	860,000	10.83%	860,000	
4	عجلون الوطنية	10,452,775	975,000	9.33%	975,000	
5	المترا بطة للاستثمار	240,060	1,483	0.62%	1,483	
					الإجمالي	3,936,483

*تم خلال عام 2026 اتخاذ إجراءات للتخارج من استثمار شركة مدارس ليमार التعليمية، والذي استمر تعثره لما يقارب عشر سنوات. وقد جاء ذلك استناداً إلى قرار الهيئة العامة غير العادية للشركة بتاريخ 17 كانون الثاني 2026 بالموافقة على بيع الشركة بكافة موجوداتها وأصولها وممتلكاتها، بقيمة لا تقل عن (5.75) مليون دينار أردني.

ومن المتوقع، بعد سداد كافة التزامات الشركة، أن يبلغ صافي المبلغ المتبقي للتوزيع على المساهمين ما يعادل (0.31) دينار للسهم. ولا تزال إجراءات التخارج في مرحلة استكمال الاتفاقيات والتنفيذ، ومن المتوقع أن يسهم هذا التوجه في إغلاق أحد الملفات الاستثمارية المتعثرة، وتحسين السيولة وتعزيز كفاءة إدارة الأصول

جدول رقم (43) يوضح الشركات المساهمة العامة (الموقوفة عن التداول)

التسلسل	اسم الشركة	رأسمال الشركة	نسبة مساهمة الصندوق
1	عالمية كيماوية	1,500,000	28.572%
2	الانماء للتسهيلات	3,105,500	1.912%
3	المتحدة التكاملية	1,132,423	0.750%
4	الأردنية المركزية	2,322,807	0.222%

جدول رقم (44) توزيعات الأرباح لعام 2025

الرقم	اسم الشركة	عدد الأسهم تقاعد	نسبة توزيعات الأرباح (نقداً)	مبلغ توزيعات الأرباح
1.	مصفاة البترول الأردنية	422,500	50%	211,250
2.	دار التمويل الاسلامي	1,425,000	5%	71,250
3.	شركة مدارس الاحتراف	674,160	8%	53,933
4.	الإسراء للتعليم والاستثمار	197,678	25%	49,420
5.	عجلون الوطنية للاستثمار	950,000	5%	47,500
6.	البتراء للتعليم	126,187	20%	25,237
7.	البوتاس العربية	20,230	120%	24,276
8.	المركز الاردني للتجارة الدولية	348,836	5%	17,442
9.	فيلاذلفيا الدولية	80,851	15%	12,128
10.	مبنى اتحاد صناديق التقاعد	1,340,000	0.45%	6,000
11.	الكهرباء الأردنية	38,500	13%	5,005
12.	الشركة المترابطة للاستثمار	148,295	1%	1,483
الإجمالي				524,923

*عدد الأسهم قبيل اجتماعات الهيئة العامة للشركات

14.4. ممثلي صندوق التقاعد في مجالس ادارة الشركات كما في 2025/12/31

جدول رقم (45) يوضح ممثلي صندوق التقاعد في مجالس ادارة الشركات كما في 2025/12/31

اسم ممثل النقابة	اسم الشركة	نوع الشركة
م. أحمد قاسم محمد السمارة	مصفاة البترول الأردنية / جوبترول	مساهمة عامة
د. م. علي توفيق الخوالده	الأردنية للصحافة والنشر / الدستور	
م. أحمد قاسم محمد السمارة	المهنية للاستثمارات العقارية والاسكان	
م. هيثم يحيى عيسى شقرة	المركز الاردني للتجارة الدولية	
م. مالك خلف العلوان	المتصدرة للأعمال والمشاريع	
م. فوزي ابراهيم عبد الرحيم مسعد	دار التمويل الإسلامي	مساهمة خاصة
م. فراس خالد محمد عريضة	مبنى اتحاد صناديق تقاعد النقابات المهنية المشتركة	
م. خالد محمد راجي عنانزة	عجلون الوطنية للاستثمار والتنمية	
د. م. حسن عبد الرزاق محمد الدباس	عجلون الوطنية للثقافة والتعليم	
م. وليد محمد فلاح عموش	اكاديمية ومدارس الاحتراف الدولية	
م. صالح سليمان الاعمر شديقات	مدارس ليمار التعليمية	
د. م. ابراهيم محمد العدوان	ضاحية البشيرى للإسكان	
م. كمال عبد الرحيم التوفيق الدباس	ضاحية طبربور للإسكان	
م. صخر تيسير عبد الرحيم الكلوب	مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري	
م. عمر "محمد علي" عثمان بدير		
م. طه احمد ياسين		
م. عامر محمود مبارك الحباشنة		
م. فاروق جبر انيل عقلة تادرس		
م. أمجد محمد سعود عبيدات		
م. جمال حسين العرموطي		
د. م. بشار خالد ذياب الطراونة	شركات مملوكة	
م. شكيب عبد اللطيف سعيد عودة الله		
د. م. نسيم خليل جميل الشطرات		
السيد محمد ناصر حسين الجعبري	المهندس للإدارة والاستثمار م. خ. م.	
م. فوزي ابراهيم عبد الرحيم مسعد		
د. م. إبراهيم صالح سليمان الطراونة		
د. م. نسيم خليل جميل الشطرات		
م. عبد الرحيم فتحي سليم البقاعي		
د. م. إياد محمود علي مصالح السرطاوي		

14.5 شركة سبيل الزيتون التجارية:

تم تأسيس شركة سبيل الزيتون التجارية ذ.م.م. كشركة ذات مسؤولية محدودة لدى مراقب الشركات تحت الرقم (42554) بتاريخ 2015/12/22 وبأرسمال (5000) دينار أردني لغايات عمليات المتاجرة في الأسهم لصالح صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين. علماً بأن الشركة مملوكة بالكامل لصندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين. ومن أهم غايات الشركة:

1. شراء الأسهم والسندات بسوق عمان المالي.
 2. تمثيل الشركات.
 3. عقد الاتفاقيات التي ترى فيها تحقيق لغايات الشركة
 4. المشاركة والاشترك والمساهمة في شركات قائمة و/ أو تحت التأسيس.
 5. شراء وبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية لصالح الشركة ضمن بورصة عمان.
- بلغ حجم الاستثمار في الشركة نحو 391,839 ألف دينار في نهاية عام 2025. وخلال العام ذاته، نفذت إدارة الشركة (43) عقداً بحجم تداول بلغ حوالي 2.6 مليون دينار. كان نتيجته تحقيق صافي أرباح قبل ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية حوالي مبلغ (99) ألف دينار للعام 2025، ويعائد على الاستثمار بلغ حوالي 30%.

كما قامت الشركة خلال عام 2025 بتسديد مبلغ قدره حوالي 249.5 ألف دينار لصالح صندوق تقاعد أعضاء نقابة المهندسين كجزء من ذمة الشركة لصالح صندوق التقاعد.

جدول رقم (46) المؤشر العام لمحفظه المتاجرة

التغير	كما بتاريخ 2024/12/31	كما بتاريخ 2025/12/31	البيان
%200	1	3	عدد الشركات
%33-	582,911	391,839	قيمة الاسهم الدفترية
%26-	595,280	442,037	قيمة الاسهم السوقية
%306	12,369	50,198	فرق القيمة العادلة
%21	2,142,631	2,600,502	حجم التداول
%10	%102	%113	النسبة السوقية للدفترية
%100-	8,735	0	الأرباح الموزعة
%334	12,225	53,097	أرباح المتاجرة

جدول رقم (47) كشف الشركات المساهمة العامة

اسم الشركة	رأس مال الشركة	نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	فرق التقييم
مصفاة البترول	100,000,000	0.01%	57,172	58,800	1,628
مجمع الضليل الصناعي	22,278,900	0.45%	104,181	113,237	9,056
التجمعات الاستثمارية المتخصصة	8,100,000	2.22%	230,486	270,000	39,514
الإجمالي			391,839	442,037	50,198

14.6. شركة المهندس للإدارة والاستثمار:

تم تأسيس شركة المهندس للإدارة والاستثمار كشركة مساهمة خاصة محدودة لدى مراقب الشركات تحت الرقم (1344) بتاريخ 2020/01/02 برأسمال (100,000) دينار أردني لغاية الاستثمار لصالح صندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين. علماً بأن الشركة مملوكة بالكامل لصندوق التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين ومن أهم غايات الشركة:

1. شراء وتملك الأسهم والسندات والأوراق المالية لصالح الشركة..
2. شراء وبيع واستنجاز، وتأجير الاراضي، واستغلالها، وتطويرها.
3. الدخول كشريك مؤسس في شركات تحت التأسيس.
4. تقديم الخدمات في مجال ادارة وتسويق العقارات والابنية والمجمعات التجارية.

بلغ حجم الاستثمار في الشركة نحو 151 ألف دينار كما في نهاية عام 2025. وخلال العام ذاته، نفذت الشركة 14 عقداً بحجم تداول بلغ حوالي 378 ألف دينار. كان نتيجته تحقيق صافي أرباح قبل ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية حوالي مبلغ (36) ألف دينار للعام 2025. وبعائد على الاستثمار بلغ حوالي 35%.

جدول رقم (48) المؤشر العام لمحفظه لشركة المهندس للإدارة والاستثمار:

التغير	كما بتاريخ 2024/12/31	كما بتاريخ 2025/12/31	البيان
100%	1	2	عدد الشركات
3%	113,533	116,725	قيمة الاسهم الدفترية
31%	116,200	151,864	قيمة الاسهم السوقية
1218%	2,667	35,138	فرق القيمة العادلة
12%	337,594	378,826	حجم التداول
27%	102.3%	130.1%	النسبة السوقية للدفترية
-100%	8,279	0	الأرباح الموزعة
22%	4,264	5,221	أرباح المتاجرة

جدول رقم (49) كشف الشركات المساهمة العامة

اسم الشركة	رأسمال الشركة	نسبة مساهمة الشركة	القيمة الدفترية (بناء على الكلفة المعدلة)	القيمة السوقية (دينار)	فرق القيمة العادلة
مجمع الضليل الصناعي	22,278,900	0.32%	66,091	81,730	15,639
التجمعات الاستثمارية المتخصصة	8,100,000	0.58%	50,634	70,134	19,500
الاجمالي			116,725	151,864	35,138

15. التحليل المالي:

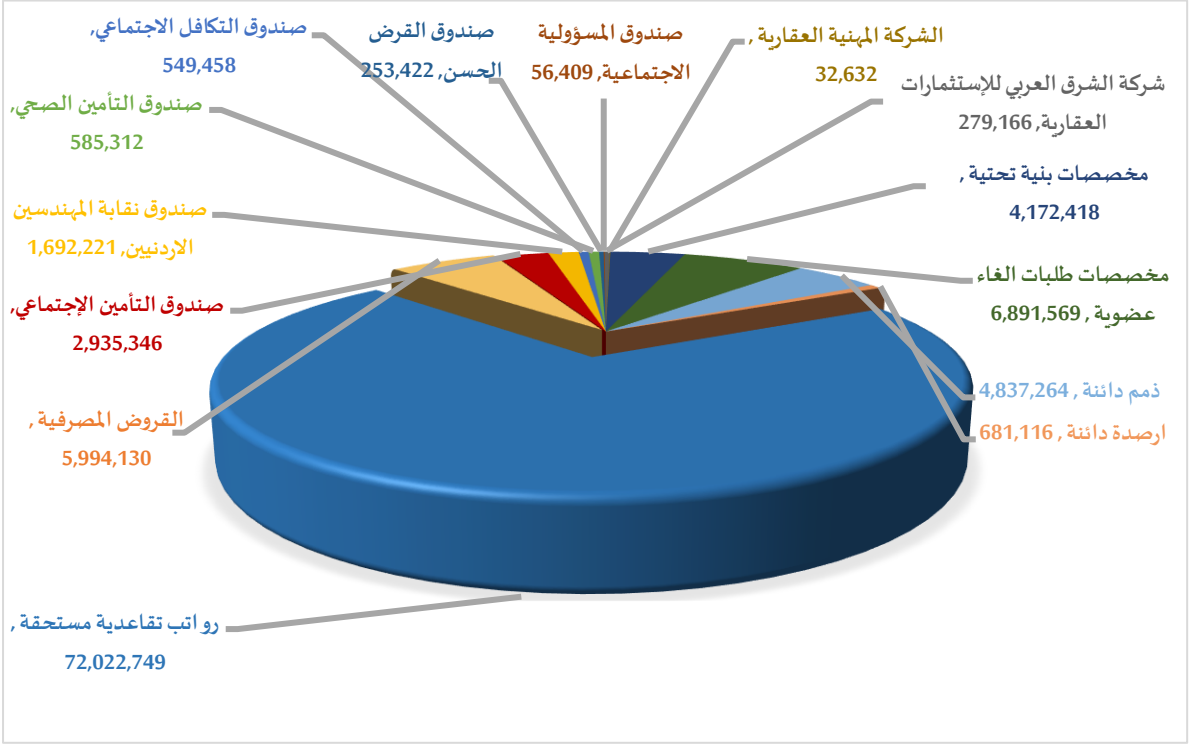
15.1. الالتزامات المالية على الصندوق كما في 2025/12/31

جدول رقم (50) يوضح الالتزامات المالية على الصندوق كما في 2025/12/31

المبالغ	الجهة
72,022,749	رواتب تقاعدية مستحقة
5,994,130	القروض المصرفية
2,935,346	صندوق التأمين الإجتماعي
1,692,221	صندوق نقابة المهندسين الاردنيين
549,458	صندوق التكافل الاجتماعي
585,312	صندوق التأمين الصحي
253,423	صندوق القرض الحسن
56,409	صندوق المسؤولية الاجتماعية
279,166	شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية
32,632	الشركة المهنية العقارية
4,172,418	مخصصات بنية تحتية
6,891,569	مخصصات طلبات الغاء عضوية
4,837,264	ذمم دائنة (امانات مهندسين)
681,116	ارصدة دائنة
100,983,212	الإجمالي

إن تجاوز التزامات الصندوق حاجز (100) مليون دينار، مقترناً بالعجز النقدي واستمرار الفجوة بين الإيرادات الجارية والرواتب التقاعدية المستحقة، يؤكد أن الصندوق يواجه تهديداً وجودياً حقيقياً لا يمكن التعامل معه بإجراءات مرحلية محدودة. فالصندوق لا يفي حالياً إلا بما يقارب (40%) من التزاماته الجارية، في حين تستمر الذمم والمستحقات غير المسددة بالتركم سنوياً بمبلغ لا يقل عن (30) مليون دينار، الأمر الذي يفاقم الضغوط المالية ويؤدي إلى تآكل صافي حقوق الملكية عاماً بعد عام. وعليه، فإن الحاجة أصبحت ملحة إلى إصلاح مالي جذري وإعادة بناء نظام التقاعد على أسس اكتوارية وعلمية حديثة، بالتوازي مع إعادة هيكلة أصول الصندوق وتوجيهها نحو محفظة استثمارية أكثر كفاءة وقدرة على توليد الإيراد والسيولة. كما أن ما ورد في تقرير مرآة الحسابات الخارجي يعكس بوضوح جسامة الوضع المالي، ويؤكد أن تأخير الإصلاح سيعمق الأزمة ويرفع كلفة المعالجة ويزيد المخاطر على استمرارية الصندوق وقدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية

رسم بياني رقم (22) يوضح الالتزامات المالية على الصندوق كما في 2025/12/31



تعكس المؤشرات المالية لصندوق التقاعد في نهاية عام 2025 الحاجة إلى المضي قدماً في إصلاحات هيكلية لنظام التقاعد بما يعزز استدامته المالية وقدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية. وفي هذا الإطار، عملت اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد خلال الفترة الماضية على دراسة واقع الصندوق بصورة معمقة، وتقديم مجموعة من التوصيات والإجراءات الإصلاحية المقترحة الهادفة إلى إعادة التوازن بين الإيرادات والالتزامات، وتعزيز كفاءة إدارة الأصول وتنوع مصادر الدخل.

كما تشير المعطيات المالية بوضوح إلى تعذر الاستمرار في تطبيق نظام التقاعد القائم بالصيغة الحالية دون تنفيذ إصلاحات مالية جوهرية، إذ إن استمرار العمل بذات المعادلات والالتزامات دون معالجة هيكلية سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين الإيرادات والاستحقاقات التقاعدية. وعليه، فإن أي مسار إصلاحي واقعي يستوجب إعادة ضبط الالتزامات المالية للصندوق بما يتناسب مع قدرته التمويلية الفعلية، بما يضمن الحفاظ على استمرارية الصندوق وحماية حقوق المشتركين والمتقاعدين على المدى الطويل.

وتبقى هذه التوصيات مرهونة بقرار الهيئة المركزية والهيئة العامة للنقابة في حال المضي قدماً بتنفيذ خطة الإصلاح المقترحة، باعتبارهما الجهتين المخولتين باتخاذ القرار النهائي بشأن اعتماد الإصلاحات اللازمة لضمان استدامة صندوق التقاعد.

جدول يوضح رقم (51) سداد جميع ذمم الصناديق حسب قرارات المجلس

الإجمالي	التأمين الاجتماعي	صندوق النقابة	التأمين الصحي	اسم المشروع	
3,904,815.00 دينار			2,495,650.00	مشروع اربد - الحصن 2	1.
			823,420.00	مشروع اربد - ايدون	2.
			585,745.00	مشروع جرش - كفير	3.
6,683,385.00 دينار		4,192,320.00		مشروع ناعور- ام رمانة 2	4.
		1,250,000.00		مشروع السلط - غياضة	5.
		1,241,065.00		مشروع عين الباشا - الرملة الشرقي	6.
1,800,000.00 دينار	1,800,000.00			مشروع ام قصير- المصاراة	7.
12,388,200.00	1,800,000.00	6,683,385.00	3,904,815.00	الإجمالي	

في إطار تطبيق سياسة فصل الذمم المالية بين صناديق النقابة وتعزيز استقلالها المالي، قام صندوق التقاعد خلال عام 2025 بتسوية الالتزامات المالية المستحقة لصالح عدد من صناديق النقابة الدائنة. وقد تمت هذه التسوية من خلال بيع مجموعة من الأراضي والمشاريع العقارية وتخصيص قيمتها لسداد الذمم القائمة وفق الجدول أعلاه، وبموجب هذه الإجراءات، تم سداد التزامات لصالح صندوق التأمين الصحي بقيمة (3,904,815) دينار، وصندوق النقابة بقيمة (6,683,385) دينار، وصندوق التأمين الاجتماعي بقيمة (1,800,000) دينار، ليبلغ إجمالي المبالغ المسددة (12,388,200) دينار أردني.

وتأتي هذه الخطوة ضمن النهج المؤسسي الهادف إلى تنظيم العلاقة المالية بين الصناديق، ومعالجة التشابكات المالية التاريخية، وترسيخ مبدأ الاستقلال المالي لكل صندوق، بما يعزز شفافية البيانات المالية ويُحسّن من دقة عرض المركز المالي لصناديق النقابة في التقارير المالية.

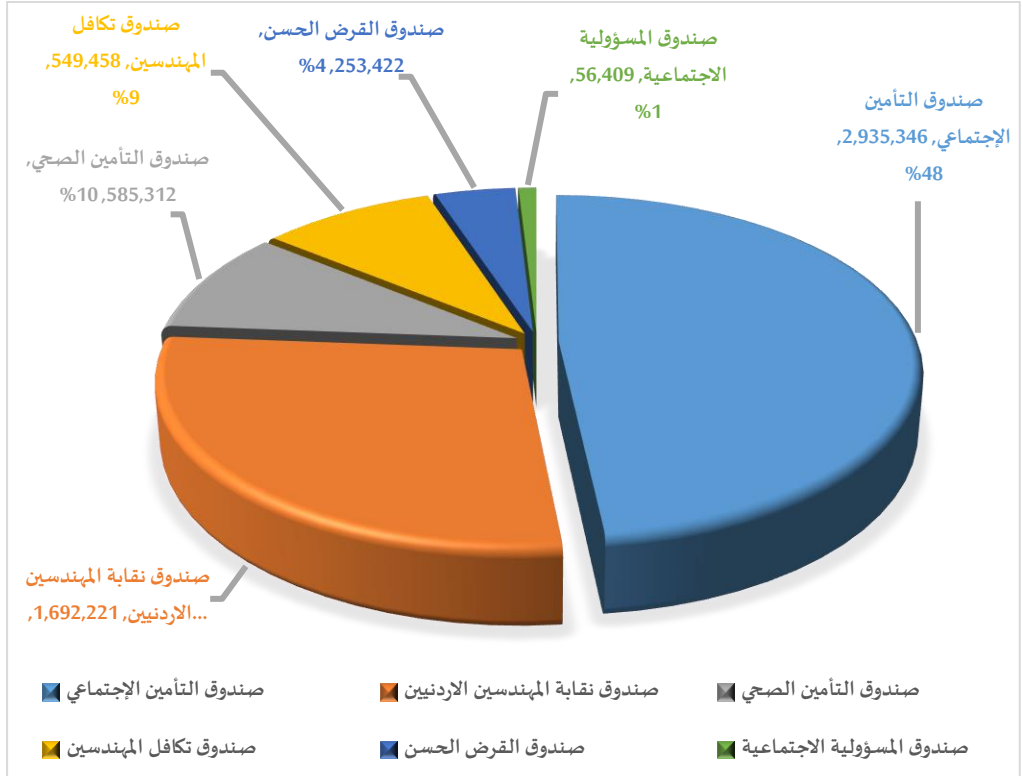
15.2. مقارنة ذمم صناديق النقابة الدائنة على صندوق التقاعد (2025-2024)

جدول يوضح رقم (52) مقارنة ذمم صناديق النقابة الدائنة على صندوق التقاعد (2025-2024)

2025/12/31	2024/12/31	الجهة
2,935,346	—	صندوق التأمين الإجتماعي
1,692,221	5,198,507	صندوق نقابة المهندسين الاردنيين
585,312	6,214,088	صندوق التأمين الصحي
549,458	—	صندوق التكافل الاجتماعي
253,422	—	صندوق القرض الحسن
56,409	—	صندوق المسؤولية الاجتماعية
6,072,168	11,412,595	الإجمالي

يبين الجدول أعلاه تطور الذمم الدائنة لصالح صناديق النقابة على صندوق التقاعد بين عامي 2024 و2025، حيث انخفض إجمالي الالتزامات من 11.4 مليون دينار إلى نحو 5.94 مليون دينار. ويعود هذا الانخفاض إلى الإجراءات التي اتخذتها النقابة ضمن سياسة فصل الذمم المالية بين صناديق النقابة، والتي شملت تسوية جزء من الالتزامات من خلال بيع عدد من الأراضي والمشاريع العقارية وتخصيص قيمتها لصالح الصناديق الدائنة، بما ساهم في تخفيض التشابكات المالية التاريخية وتعزيز استقلالية المركز المالي لكل صندوق وتحسين شفافية التقارير المالية.

رسم بياني يوضح رقم (23) توزيع ذمم صناديق النقابة الدائنة على صندوق التقاعد كما في 2025/12/31

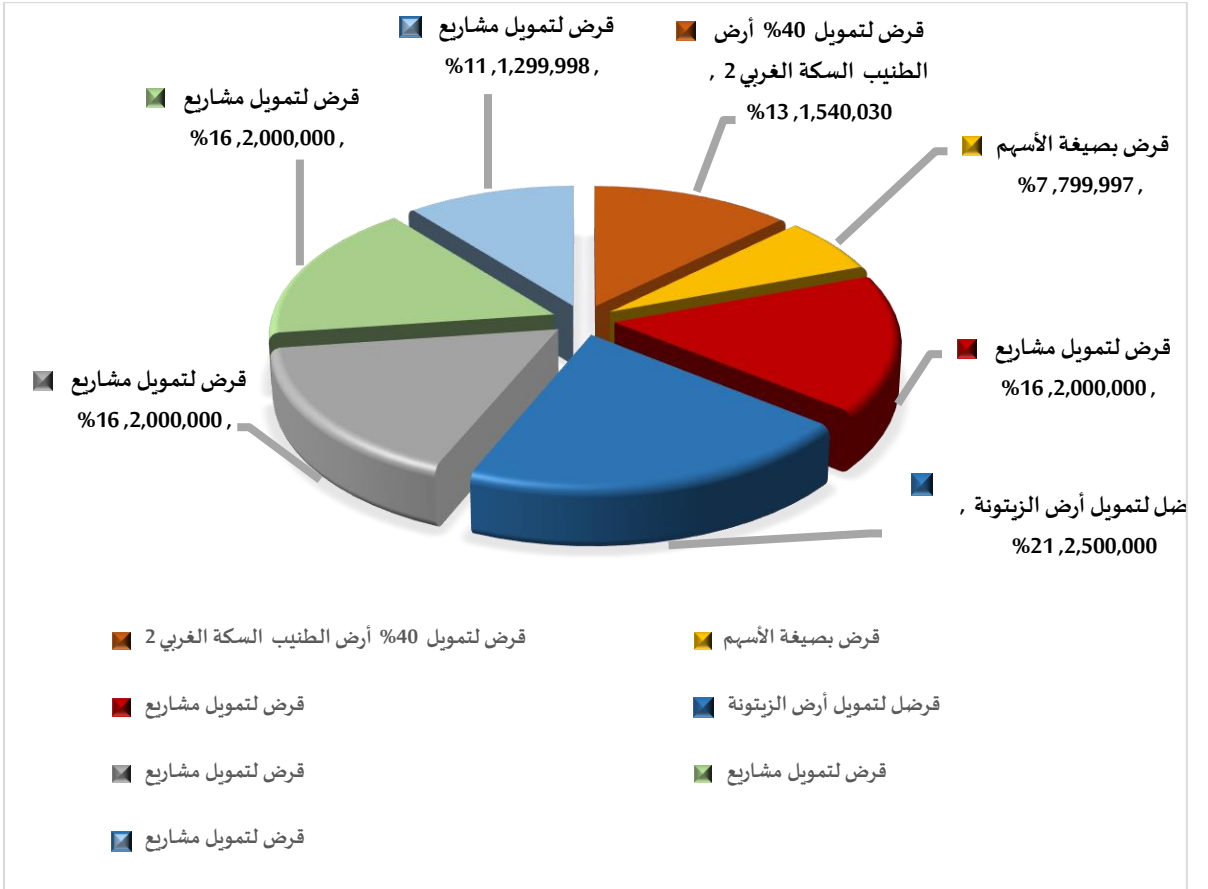


15.3. القروض المصرفية كما في 2025/12/31

جدول يوضح رقم (53) يوضح القروض المصرفية كما في 2025/12/31

المبلغ المتبقي	إجمالي المسدد	قيمة القسط	إجمالي القرض	قيمة المراجعة	قيمة القرض	نسبة المراجعة	التفاصيل
97,212	1,696,634	49,901	1,796,445	256,415	1,540,030	%4.16	قرض لتمويل 40% من أرض الطنيب
37,039	860,068	37,394	897,463	97,466	799,997	%6.00	قرض بصيغة الأسهم
956,609	1,274,460	63,723	2,294,028	294,029	2,000,000	%4.83	قرض لتمويل مشاريع
1,313,670	1,384,992	76,944	2,770,000	270,000	2,500,000	%3.60	قرض تمويل شراء أرض الزيتون 9
1,123,520	1,083,361	63,727	2,294,028	294,029	2,000,000	%4.83	قرض لتمويل مشاريع
1,232,287	955,845	63,723	2,294,028	294,029	2,000,000	%4.83	قرض لتمويل مشاريع
1,233,794	113,042	28,261	1,695,630	395,633	1,299,998	%6.09	قرض بصيغة الأسهم
5,994,131	7,368,402	383,673	14,041,622	1,901,601	12,140,025		الإجمالي

رسم بياني يوضح رقم (24) يوضح القروض المصرفية كما في 2025/12/31

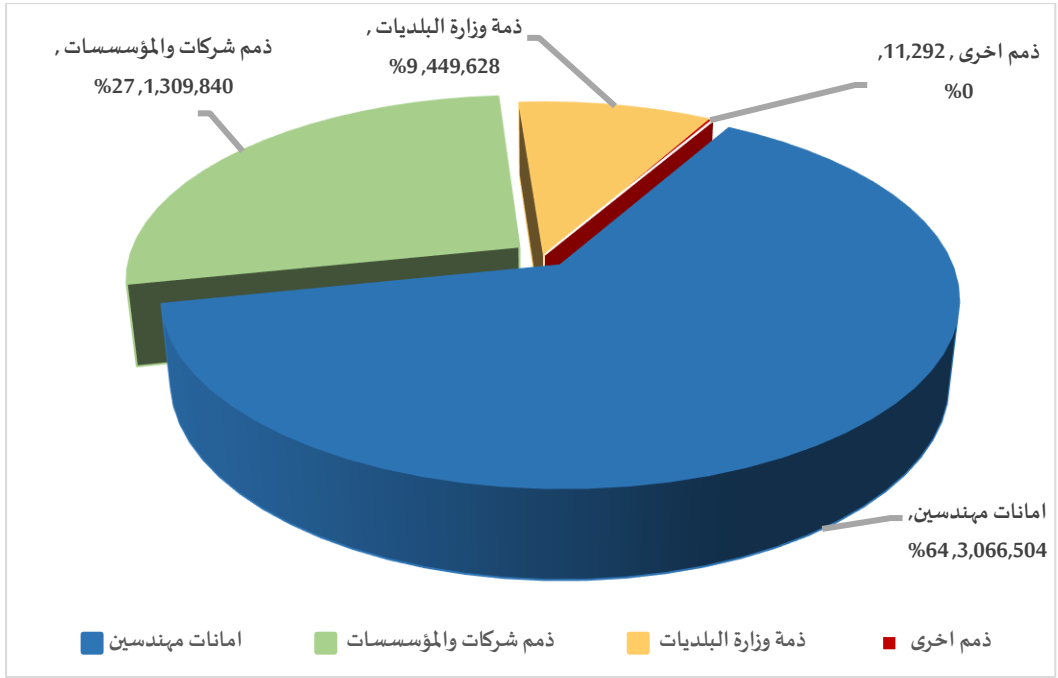


15.4. الذمم الدائنة كما في 2025/12/31

جدول يوضح رقم (54) يوضح الذمم الدائنة كما في 2025/12/31

2024/12/31	2025/12/31	الجهة
4,143,705	3,066,504	امانات مهندسين
2,002,001	1,309,840	ذمم شركات والمؤسسات
449,628	449,628	ذمة وزارة البلديات
10,817	11,292	ذمم اخرى
6,606,151	4,837,264	الإجمالي

رسم بياني يوضح رقم (25) يوضح الذمم الدائنة كما في 2025/12/31



تُظهر المؤشرات المالية للصندوق أن فاتورة الرواتب التقاعدية السنوية بلغت نحو (65) مليون دينار، في حين يسجل الصندوق عجزاً مالياً سنوياً لا يقل عن (30) مليون دينار نتيجة الفجوة بين الإيرادات الجارية والالتزامات التقاعدية المستحقة. كما أن بلوغ إجمالي الالتزامات المالية المتراكمة ما يقارب (100) مليون دينار مع نهاية العام يعكس حجم التحدي المالي الذي يواجهه الصندوق. وتؤكد هذه المعطيات بصورة واضحة أن استمرار العمل بالهيكل الحالي لم يعد قابلاً للاستدامة، الأمر الذي يستوجب إجراء إصلاح مالي واكتواري عميق يعيد التوازن بين الاشتراكات والمنافع التقاعدية، ويؤسس لمرحلة انتقالية نحو نموذج نظام تقاعدي حديث قائم على الاستدامة المالية وخالي من العجز الهيكلي، بما يضمن حماية حقوق المشتركين والمتقاعدين وتعزيز استقرار الصندوق على المدى الطويل.

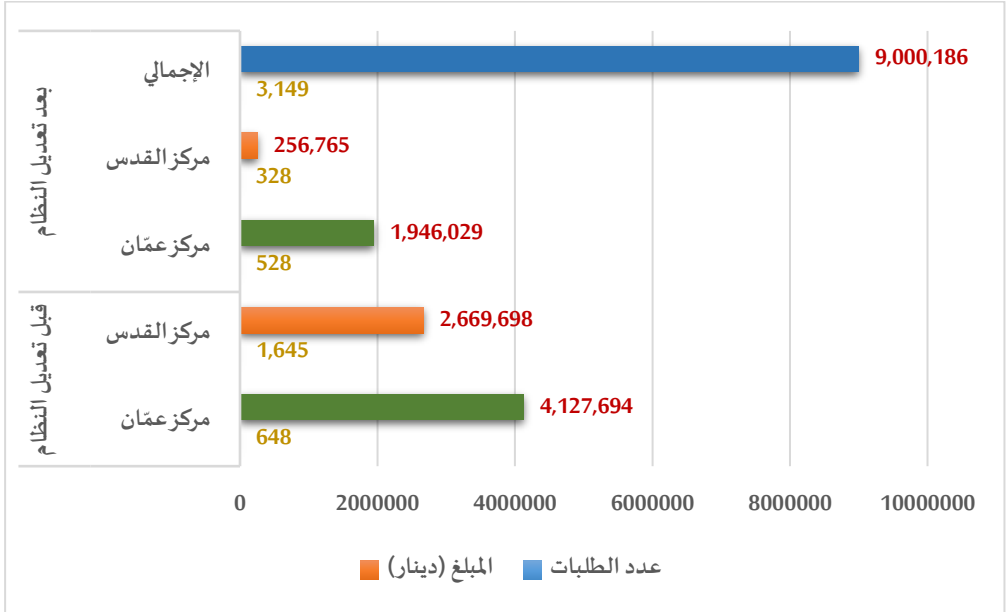
15.5. طلبات الغاء العضوية (2023-2025)

في ضوء ارتفاع عدد طلبات الانسحاب وقيمة المطالبات الإجمالية (3,149 طلبًا بقيمة 9,000,186 دينار)، وبغض النظر عن اختلاف موعد تقديم الطلبات قبل وبعد تعديل النظام، فإن متطلبات الشفافية والمصادقية في عرض البيانات المالية تقتضي تكوين/تعزيز مخصص مالي يعكس الالتزام المحتمل لهذه الطلبات وفق أفضل تقدير متاح. إن عدم الاعتراف بمخصص مناسب يُظهر المركز المالي بصورة متفائلة وغير واقعية، بينما يضمن إدراج المخصص أن تكون القوائم المالية عادلة ودقيقة وتُمكن مجلس النقابة والهيئة العامة من اتخاذ قرارات مبنية على أرقام تعكس المخاطر والالتزامات كما هي، لا كما نتمنى أن تكون.

جدول رقم (55) يوضح طلبات الغاء العضوية وقبل وبعد صدور نظام التقاعد المعدل لعام 2023

البيان	بعد تعديل النظام		قبل تعديل النظام		المبلغ (دينار)
	مركز القدس	مركز عمان	مركز القدس	مركز عمان	
عدد الطلبات	328	528	1,645	648	3,149
الإجمالي	256,765	1,946,029	2,669,698	4,127,694	9,000,186

رسم بياني رقم (26) يوضح طلبات الغاء العضوية وقبل وبعد صدور نظام التقاعد المعدل لعام 2023

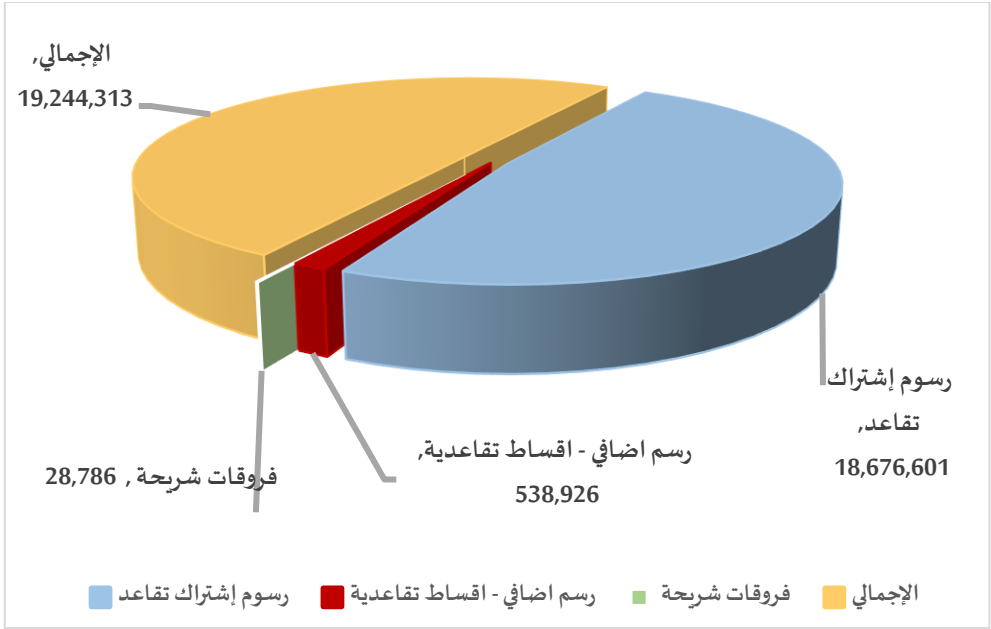


يُدار ملف طلبات الانسحاب، بما فيها الطلبات المقدّمة قبل تعديل النظام، وفق التدفقات النقدية الفعلية المتاحة وبمنهج جدولية يوازن بين استحقاق الأعضاء واستدامة الصندوق. ورغم أن هذه الطلبات تُعد التزامًا واجب المعالجة، إلا أنها لا تُشكّل تهديدًا مباشرًا على الصندوق عند إدارتها كـ"محفظة التزامات" تُصرف مرحليًا، خصوصًا ضمن قاعدة نقابية واسعة تقارب 175 ألف مهندس، ومع تدفق سنوي يقارب 6,000 خريج جديد يعزز قاعدة الاشتراكات مستقبلاً. وعليه، فإن المقاربة المعتمدة تقوم على تنظيم الصرف وربط الاسترداد بالسيولة لضمان العدالة ومنع أي صرف اندفاعي قد يضغط على السيولة أو يخلّ بالأولويات المالية.

جدول رقم (56) يوضح الاشتراكات التقاعدية و أثر طلبات الغاء عضوية النقابة 2025/12/31

البيان	النشاط التقاعدي	الغاء العضوية	صافي النشاط التقاعدي
الاشتراكات التقاعدية	18,676,601	(698,189)	17,978,412
الرسوم الاضافية	538,926	(36,613)	502,313
فروقات شريحة	28,786	(48,032)	(19,247)
الإجمالي	19,244,313	(782,835)	18,461,478

رسم بياني رقم (27) يوضح الاشتراكات التقاعدية و أثر طلبات الغاء عضوية النقابة 2025/12/31



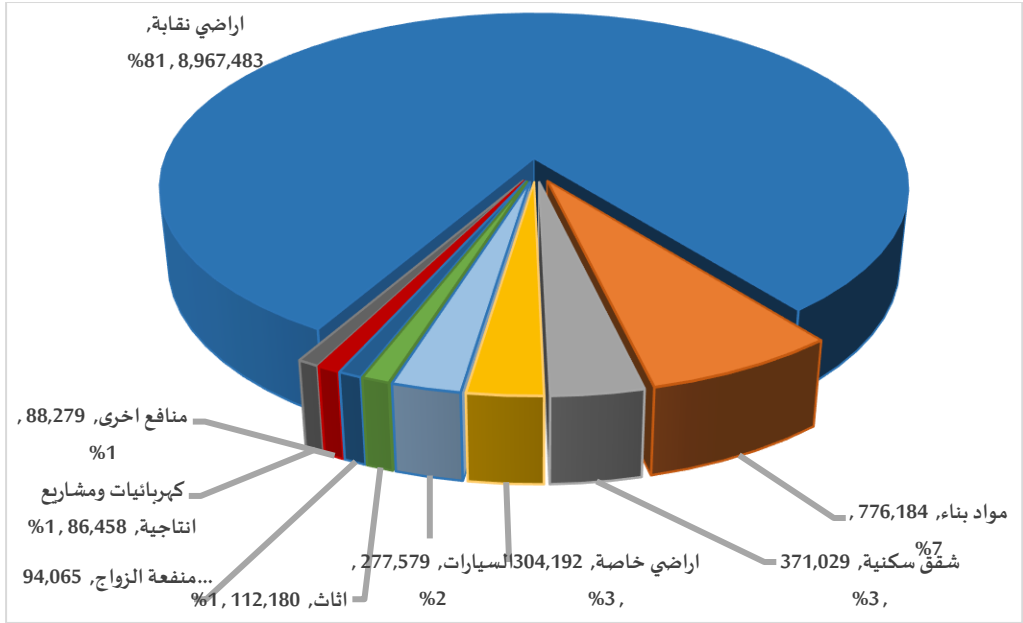
يُظهر التحليل المقارن لبيانات عامي 2024 و2025 أن طلبات إلغاء العضوية شكّلت عامل ضغط مباشر على الإيرادات التشغيلية للصندوق، حيث أدت إلى اقتطاع مبالغ جوهرية من الاشتراكات التقاعدية والرسوم المرتبطة بها، ما انعكس بانخفاض صافي النشاط التقاعدي بشكل ملموس. ففي حين بلغت قيمة الاستقطاعات الناتجة عن الإلغاءات نحو (856) ألف دينار في 2024، استمرت عند مستويات مرتفعة في 2025 بحدود (783) ألف دينار، وهو ما يمثل استنزافاً مستمراً للتدفقات النقدية الداخلة. هذا التراجع لا يقتصر أثره على الإيرادات فقط، بل يمتد ليؤثر سلباً على صافي حقوق الملكية، نتيجة انخفاض الفائض التشغيلي وتآكل القدرة على تغطية الالتزامات التقاعدية المستقبلية. وبمنطق الأعمال، فإن استمرار هذا النزيف دون تدخل تشريعي سيؤدي إلى إضعاف المركز المالي للصندوق وتسريع تفاقم العجز الاكتواري، ما يستدعي بشكل عاجل إعادة ضبط الإطار القانوني المنظم للعضوية والانسحاب، وتقييد الإلغاءات وفق ضوابط مالية عادلة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في صناديق النقابات المهنية، لضمان استقرار التدفقات وتعزيز الاستدامة المالية طويلة الأجل.

15.6. محفظة المراجعة كما في 2025/12/31

جدول يوضح توزيع محفظة المراجعة كما في 2025/12/31 (57)

اسم القروض	2025/12/31	2024/12/31
اراضي نقابة	8,967,483	9,910,615
مواد بناء	776,184	1,033,303
شقق سكنية	371,029	497,307
اراضي خاصة	304,192	378,056
السيارات	277,579	322,862
اثاث	112,180	125,727
منفعة الزواج	94,065	113,939
منافع اخرى	88,279	60,204
كهربائيات ومشاريع انتاجية	86,458	100,875
الإجمالي	11,077,449	12,542,889

رسم بياني رقم (28) يوضح توزيع محفظة المراجعة كما في 2025/12/31



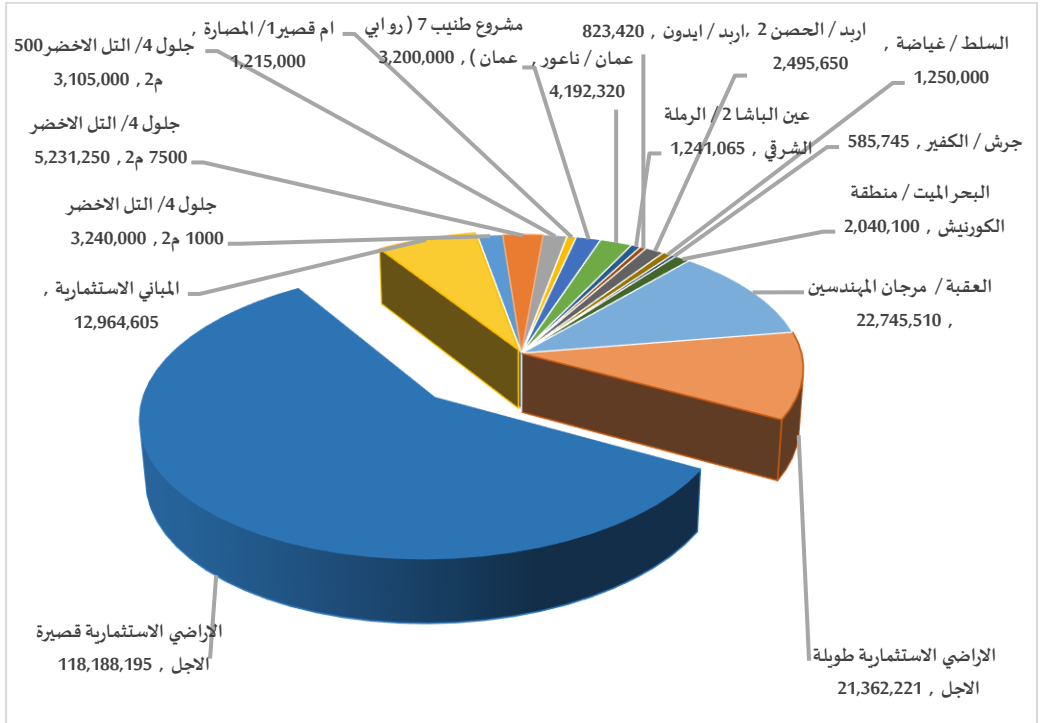
تُظهر البيانات المالية تراجعاً في حجم محفظة المراجعة (قروض المهندسين)، حيث انخفضت من (12.54) مليون دينار كما في 2024/12/31 إلى (11.08) مليون دينار كما في 2025/12/31، أي بانخفاض يقارب (1.46) مليون دينار وبنسبة تقارب (12%). ويُعزى هذا التراجع إلى عاملين رئيسيين: ضعف السيولة المتاحة لدى الصندوق مما حدّ من التوسع في منح التمويلات الجديدة، وتحسن جهود التحصيل التي ساهمت في تخفيض الرصيد القائم للقروض.

ويعكس هذا الاتجاه تراجع حجم المحفظة نتيجة مزيج من قيود السيولة وتعزيز كفاءة التحصيل، ما يستدعي إعادة تفعيل دورها كأداة استثمارية مولدة للدخل ضمن إطار إدارة سيولة أكثر كفاءة، لتحقيق توازن بين الاستدامة المالية وتعظيم العوائد.

15.7. جدول رقم (58) يوضح تحليل الفرق للقيمة السوقية للأراضي والمباني

الفرق	2025	2024	البيان
(3,240,000)		3,240,000	1. جلول /4 التل الاخضر 1000 م 2
(5,231,250)		5,231,250	2. جلول /4 التل الاخضر 7500 م 2
(3,105,000)		3,105,000	3. جلول /4 التل الاخضر 500 م 2
(1,215,000)		1,215,000	4. ام قصير /1 المصارة
(3,200,000)		3,200,000	5. مشروع طنيب 7 (روابي عمان)
(4,192,320)		4,192,320	6. عمان / ناعور
(1,241,065)		1,241,065	7. عين الباشا / 2 الرملة الشرقي
(823,420)		823,420	8. اربد / ايدون
(2,495,650)		2,495,650	9. اربد / الحصن 2
(1,250,000)		1,250,000	10. السلط / غياضة
(585,745)		585,745	11. جرش / الكفير
(2,040,100)		2,040,100	12. البحر الميت / منطقة الكورنيش
(1,349,190)	21,396,320	22,745,510	13. العقبة / مرجان المهندسين
(510,217)	20,852,004	21,362,221	14. الاراضي الاستثمارية طويلة الاجل
(6,292,402)	111,895,793	118,188,195	15. الاراضي الاستثمارية قصيرة الاجل
(143,932)	12,820,673	12,964,605	16. المباني الاستثمارية
(36,915,291)	166,964,790	203,880,081	المجموع

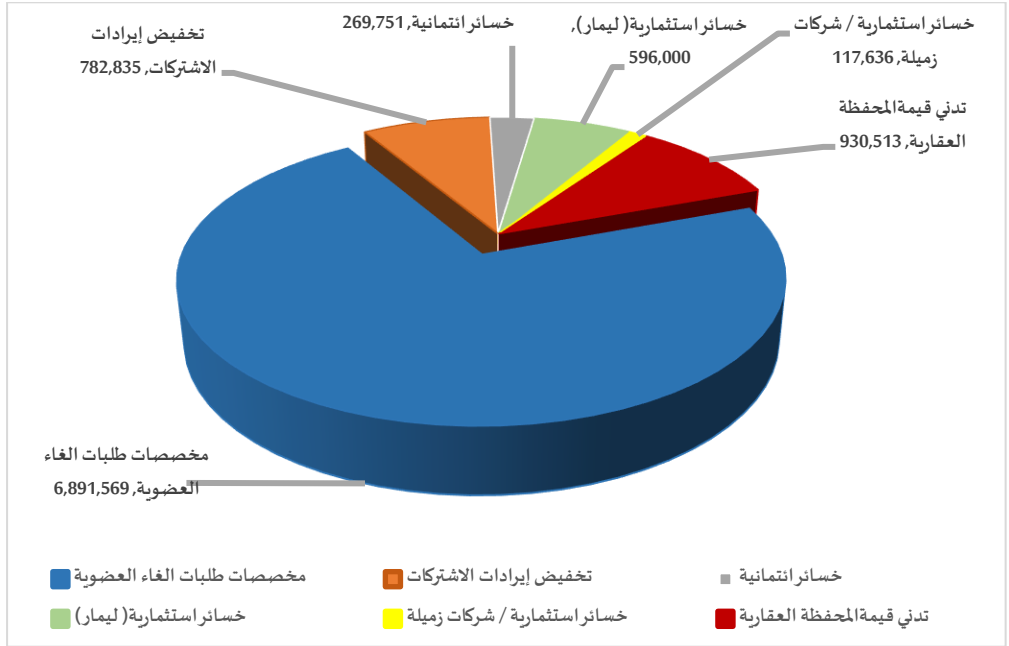
رسم بياني رقم (29) يوضح تحليل الفرق للقيمة السوقية للأراضي والمباني



جدول رقم (59) يوضح تصنيف المخصصات والخسائر والتسويات ذات الأثر على نتائج عام 2025

التصنيف	ما يشمل البند	المبلغ (دينار)
مخصصات تشغيلية	مخصص طلبات إلغاء العضوية المقدمة قبل تاريخ 2023/12/17	6,891,569
تخفيضات إيرادات	مخصص تخفيض إيرادات الاشتراكات التقاعدية الناتجة عن طلبات إلغاء العضوية خلال عام 2025	782,835
خسائر استثمارية (ليمار)	مخصص خسائر استثمارية من الخارج من شركة مدارس ليمار	596,000
خسائر ائتمانية	خسائر ائتمانية متوقعة تخص كريمونا	269,751
خسائر استثمارية / شركات زميلة	مخصص خسائر الشركة الزميلة الموقوفة - الشركة العالمية للصناعات الكيماوية	117,636
تدني قيمة أصول	تدني قيمة محفظة الأراضي / الممتلكات الاستثمارية	930,513
الإجمالي		9,588,304

رسم بياني رقم (30) يوضح تصنيف المخصصات والخسائر الاستثمارية ذات الأثر على نتائج عام 2025



و انطلاقاً من مبدأ الشفافية والإفصاح الممي، تم تبويب هذه البنود بصورة منفصلة بما يضمن تقديم صورة مالية دقيقة تعكس البيانات المالية بموضوعية ووضوح، وتمكّن الهيئة العامة من قراءة أثر كل بند وفق طبيعته المحاسبية الحقيقية، بعيداً عن أي خلط بين الانخفاضات السوقية، والتدني المحاسبي، والمخصصات، والخسائر التشغيلية أو الاستثمارية. وقد شمل ذلك، ولأول مرة، احتساب مخصص مالي لطلبات إلغاء العضوية المقدمة قبل تاريخ 2023/12/17، وذلك لإظهار الالتزامات المرتبطة بها بصورة أكثر دقة وعدالة ضمن البيانات المالية لعام 2025.

جدول رقم (60) يبين التغير في القيمة السوقية للمحفظة العقارية وأسباب الانخفاض خلال عام 2025

الملاحظة	التصنيف	المبلغ (دينار)	البند
القيمة السوقية بنهاية عام 2024	رصيد افتتاحي	203,880,387	القيمة السوقية للمحفظة العقارية كما في 2024/12/31
القيمة السوقية بنهاية عام 2025	رصيد ختامي	166,965,096	القيمة السوقية للمحفظة العقارية كما في 2025/12/31
يمثل التغير الكلي بين العامين	تغير إجمالي	36,915,291	مقدار الانخفاض في المحفظة العقارية
تم بيعها لصالح 171 مهندساً	مبيعات فعلية	8,885,000	مبيعات أراضي للمهندسين
بهدف إعادة هيكلة أصول الصندوق وسداد ذمم الصناديق ودعم محفظة الاسهم	مبيعات فعلية	4,900,000	ارض جلول 4
لا تمثل تدنياً محاسبياً بحد ذاتها، بل خروج أصول من المحفظة	تسوية ذمم	12,388,200	أراضي نُقلت إلى صناديق النقابة لسداد ذمم صندوق التقاعد
كانت ضمن القيمة السوقية لعام 2024 وخرجت من المحفظة في 2025	إلغاء عقد / خروج أصل من المحفظة	2,040,100	البحر الميت / منطقة الكورنيش
تم عكس قيمة التدني على أرباح المحفظة الاستثمارية	تدني محاسبي	930,513	تدني قيمة محفظة الأراضي المعترف به محاسبياً

انخفضت القيمة السوقية للمحفظة العقارية لصندوق التقاعد من (203.880) مليون دينار في نهاية عام 2024 إلى (166.965) مليون دينار في نهاية عام 2025، بفارق (36.915) مليون دينار. ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إجراءات إعادة الهيكلة المالية وليس إلى خسائر مباشرة، حيث نتج عن:

1. سداد ذمم الصناديق الأخرى من خلال نقل أراضي بقيمة (12.388) مليون دينار، تطبيقاً لمبدأ فصل الذمم المالية.
 2. بيع عدد من القطع للمهندسين (171) في إطار دعم الزملاء وتوفير فرص تملك ميسرة لهم.
 3. إعادة تقييم عقاري أكثر تحفظاً وواقعية يعكس الأسعار القابلة للتحقق فعلياً في السوق.
- وبالتالي، فإن الانخفاض يعكس تصحيحاً هيكلياً وتحسيناً في جودة المحفظة أكثر من كونه تراجعاً فعلياً في الأداء الاستثماري، مع بقاء التدني المحاسبي الفعلي محدوداً ومفصلاً ضمن بند مستقل.

15.8. تطور العجز في النشاط التقاعدي وأثاره المستقبلية

جدول رقم (61) يوضح تطور العجز في النشاط التقاعدي وأثاره المستقبلية

البند	2024	2025	التغير (دينار)	طبيعة الأثر/ الملاحظة
الاشتراكات التقاعدية	23,725,330	17,965,266	-5,760,064	صافي إيرادات الاشتراكات بعد أثر
الرسوم الإضافية	727,195	496,212	-230,983	طلبات إلغاء العضوية خلال عام 2025
الرواتب والتعويضات التقاعدية	-45,898,742	-49,013,200	-3,114,458	ارتفاع الرواتب التقاعدية
مخصص طلبات إلغاء العضوية المقدمة قبل 2023/12/17	-	-6,891,569	-6,891,569	بند محاسبي احتسب لأول مرة في 2025
صافي النشاط التقاعدي	-21,446,217	-37,443,291	-15,997,074	

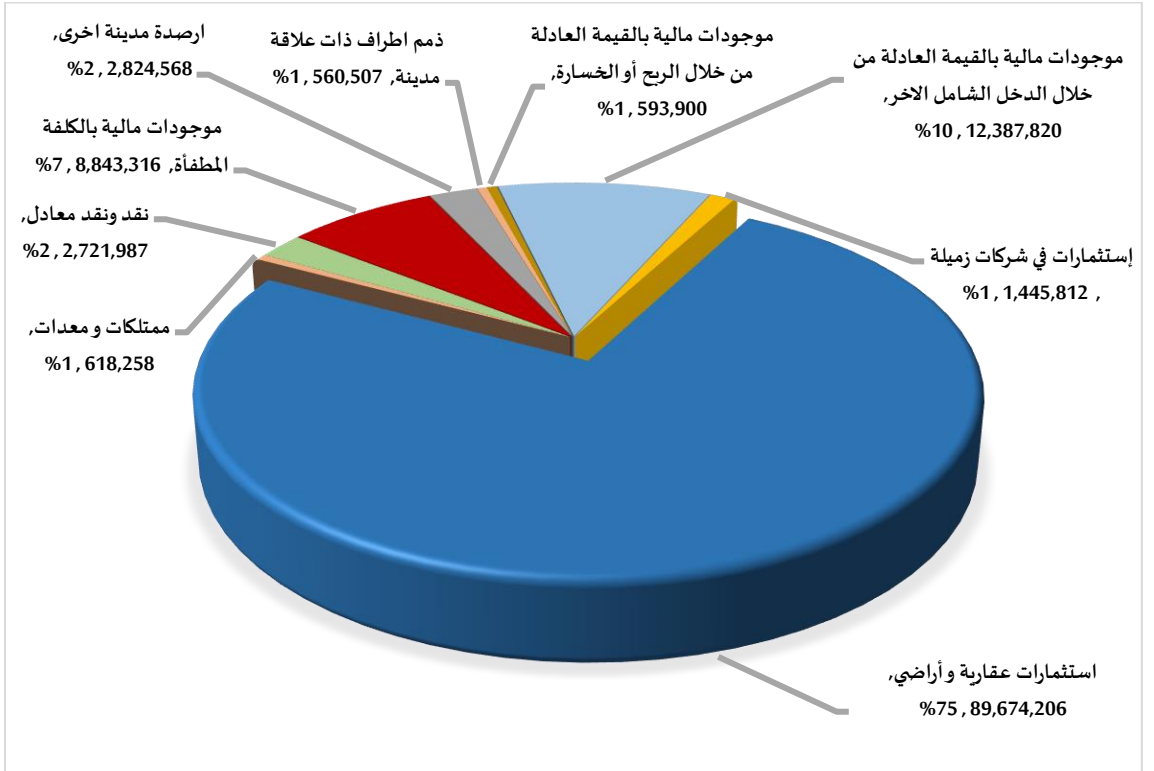
وانطلاقاً من مبدأ الشفافية والإفصاح المهني، يبين هذا التحليل أن العجز في صافي النشاط التقاعدي ارتفع من 21.446 مليون دينار في عام 2024 إلى 37.443 مليون دينار في عام 2025، وبزيادة بلغت 15.997 مليون دينار. وقد تأثر هذا التغير بشكل جوهري باحتساب مخصص طلبات إلغاء العضوية المقدمة قبل 2023/12/17 لأول مرة بمبلغ 6.892 مليون دينار، إضافة إلى ارتفاع الرواتب والتعويضات التقاعدية بمبلغ 3.114 مليون دينار، في مقابل انخفاض صافي إيرادات الاشتراكات التقاعدية والرسوم الإضافية. وتجدر الإشارة إلى أن الأثر المحاسبي لطلبات إلغاء العضوية التي يتم إقرارها خلال السنة ينعكس مباشرة ضمن إيرادات الاشتراكات التقاعدية ولا يظهر كبنود مستقل، ما يعني أن الأرقام الظاهرة تعكس بالفعل تراجع قدرة الإيرادات الجارية على تغطية الالتزامات التقاعدية. وبذلك، فإن هذه النتائج لا تمثل مجرد تغير محاسبي مرحلي، بل تؤكد بصورة واضحة استمرار الخلل الهيكلي في المركز المالي للصندوق، وأن استدامته مستقبلاً لم تعد ممكنة بالآليات الحالية دون إصلاح مالي واكتواري جذري يعيد التوازن بين الاشتراكات والمنافع، ويحد من تفاقم العجز واستنزاف الموجودات سنة بعد أخرى.

16. تحليل موجودات صندوق التقاعد كما في 2025/12/31

الجدول رقم (62) يوضح تحليل موجودات صندوق التقاعد كما في 2025/12/31

2024	2025	البيان
1,097,101	2,721,987	نقد ونقد معادل
10,519,937	8,843,316	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3,122,605	2,824,568	ارصدة مدينة اخرى
602,455	560,507	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
711,480	593,900	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
10,244,462	12,387,820	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
1,558,396	1,445,812	استثمارات في شركات زميلة
105,821,398	89,674,206	استثمارات عقارية وأراضي
634,175	618,258	ممتلكات ومعدات
134,312,009	119,670,374	مجموع الموجودات

رسم بياني رقم (31) يوضح تحليل موجودات صندوق التقاعد كما في 2025/12/31



17. تحليل الأداء المالي لصندوق التقاعد (2025-2023)

جدول رقم (63) يوضح ملخص الأداء المالي والاستثماري لصندوق التقاعد

المؤشر	2025	2024	2023	البيان/ السنة
%	مليون دينار	مليون دينار	مليون	
-10%	120	134	137.5	موجودات الصندوق الدفترية
-15%	197	232.4	250.4	موجودات الصندوق السوقية
-2%	26.2	26.7	17.5	الإيرادات الإجمالية
7%	49	46	58.4	الرواتب التقاعدية
-74%	-37.4	-21.5	-44	الفائض (العجز) التقاعدي
التقاعد				
-24%	18	23.725	13.3	ايرادات أقساط التقاعد وغراماتها
-32%	0.5	0.73	0.00	ايرادات فروقات الانتقال وغراماتها
-24%	18.5	24.45	13.3	إيرادات الاشتراكات الإجمالية
الاستثمار				
-31%	213	310	334	الزملاء المستفيدين من مشاريع الاستثمار
-2%	9 مليون	9 مليون	9.3 مليون	قيمة مبيعات الاستثمار
250%	7.7 مليون	2.2 مليون	4.2 مليون	إجمالي الأرباح الاستثمارية
55%	6.5%	4.2%	4.6%	*العائد الاستثماري بناء على القيمة الدفترية للأصول
240%	3.9%	1.6%	3%	*العائد الاستثماري بناء على القيمة السوقية للأصول
الأسهم				
22%	11	9	9	عدد الشركات
13%	7.1	6.3	6.7	القيمة الدفترية لمحفظه الأسهم
43%	9	6.3	6.1	القيمة السوقية لمحفظه الأسهم
-10%	0.52	0.58	0.68	الأرباح الموزعة
667%	1.97	-0.03	-0.5	فرق القيمة العادلة
29%	128%	99%	92%	نسبة القيمة السوقية للدفترية

في إطار تعزيز الشفافية والحوكمة المالية، وتوحيد منهجيات قياس الأداء الاستثماري، تم اعتماد احتساب العائد الاستثماري استناداً إلى القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول. بدلاً من الاعتماد على العائد المحسوب على صافي حقوق الملكية. ويأتي هذا التوجه انسجاماً مع أفضل الممارسات المهنية في تقييم أداء المحافظ الاستثمارية، بما يوفر مؤشراً أدق يعكس كفاءة إدارة الأصول وقدرتها الفعلية على توليد العوائد.

18. فقرة تحليلية:

تُظهر البيانات المالية للصندوق استمرار تآكل قاعدة الموجودات خلال عام 2025 مقارنة بعام 2024، حيث انخفض إجمالي الموجودات من (134.3) مليون دينار إلى (119.8) مليون دينار، أي بتراجع يقارب (10.8%)، وهو مؤشر سلبي يعكس ضغطاً هيكلياً على المركز المالي للصندوق، ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية والأراضي من (105.8) مليون دينار إلى (89.7) مليون دينار، وهو ما يشكل المحرك الأساسي لتآكل الموجودات، إضافة إلى انخفاض الموجودات المالية بالكلفة المطفأة. في المقابل، سُجّل تحسن محدود في بند النقد والنقد المعادل وكذلك الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، إلا أن هذا التحسن لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض في الأصول الرئيسية.

هذا الاتجاه يعكس بوضوح أن الصندوق يقوم فعلياً باستهلاك أصوله لتمويل الالتزامات الجارية، بدلاً من تحقيق عوائد استثمارية مستدامة، وهو نموذج غير قابل للاستمرار على المدى المتوسط. وعليه، فإن استمرار هذا المسار سيؤدي إلى مزيد من تآكل القاعدة الرأسمالية، ما يستدعي تسريع تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الأصول، وتعزيز كفاءة الاستثمار، والتحول من نموذج تمويل العجز إلى نموذج توليد الإيرادات المستدامة

ويعكس الأداء المالي للصندوق التقاعد خلال الفترة (2023-2025) تحولات جوهرية ذات طابع مزدوج بين تحسن الكفاءة الاستثمارية وتراجع المؤشرات التشغيلية الأساسية. فقد انخفضت موجودات الصندوق الدفترية من (137.5) مليون دينار إلى (120) مليون دينار بنسبة (-10%)، كما تراجعت القيمة السوقية للموجودات بنسبة (-15%) لتصل إلى (197) مليون دينار، ما يعكس ضغطاً على القيمة الإجمالية للأصول. وعلى صعيد الإيرادات، استقرت الإيرادات الإجمالية عند مستوى (26.2) مليون دينار في عام 2025 بانخفاض طفيف (-2%)، إلا أن الإيرادات التقاعدية الأساسية (الاشتراكات) شهدت تراجعاً حاداً بنسبة (-24%)، وهو مؤشر مقلق على تآكل القاعدة التمويلية للنظام.

في المقابل، ارتفعت الرواتب التقاعدية إلى (49) مليون دينار بنسبة (7%)، ما أدى إلى اتساع العجز التقاعدي ليصل إلى (-37.4) مليون دينار، مسجلاً تدهوراً بنسبة (-74%) مقارنة بعام 2024، وهو ما يؤكد استمرار الاختلال الهيكلي بين التدفقات الداخلة والالتزامات المستحقة.

أما على صعيد الاستثمار، فقد نجح الصندوق في تحقيق قفزة نوعية في الأرباح الاستثمارية التي ارتفعت إلى (7.7) مليون دينار بنسبة نمو (250%)، مدعومة بتحسين العائد الاستثماري إلى (6.5%) على أساس القيمة الدفترية و(3.9%) على أساس القيمة السوقية. كما سجلت محفظة الأسهم تحسناً ملحوظاً في القيمة السوقية بنسبة (43%)، وارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية إلى (128%)، مع تحقيق فروقات تقييم إيجابية بلغت (1.97) مليون دينار، ما يعكس تحسن جودة الاستثمار وإدارة المحفظة.

إلا أن هذا التحسن الاستثماري، رغم أهميته، لا يزال غير كافٍ لتعويض التراجع في الإيرادات التقاعدية وارتفاع الالتزامات، حيث انخفض عدد المستفيدين من المشاريع الاستثمارية بنسبة (-31%)، واستقرت مبيعات الاستثمار عند مستويات شبه ثابتة، ما يحد من قدرة الاستثمار على توليد تدفقات نقدية مستدامة.

بناءً على ذلك، يظهر بوضوح أن الصندوق يواجه تحدياً استراتيجياً يتمثل في فجوة هيكلية متزايدة بين الإيرادات والمصروفات، مقابل تحسن تكتيكي في الأداء الاستثماري، الأمر الذي يتطلب تسريع تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاكتواري، وإعادة بناء نموذج الإيرادات، وتعزيز كفاءة توظيف الأصول لضمان الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

19. اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد

بناءً على قرار مجلس نقابة المهندسين الأردنيين بتشكيل اللجنة التوجيهية لصندوق التقاعد برئاسة الزميل نائب النقيب المهندس /احمد الفلاحات، باشرت اللجنة أعمالها ضمن إطار مؤسسي واضح يستند إلى منهجية مهنية تقوم على التشخيص المالي والاكتواري المتعمق، وتحليل البيانات والمؤشرات الاستثمارية، ومراجعة البيئة التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. وقد هدف هذا التكليف إلى أعداد تصور إصلاحي متكامل يعالج الاختلالات المتراكمة في نموذج عمل الصندوق، ويعزز الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل. مع الحفاظ على حقوق المشتركين والمتقاعدين.

وقد عملت اللجنة بالتكامل مع الإدارة التنفيذية وفرق العمل المتخصصة، ضمن منهجية تشاركية قائمة على تحليل المؤشرات المالية والتشغيلية ودراسة السيناريوهات المستقبلية، حيث عقدت اللجنة أربع اجتماعات رئيسية وفق التسلسل التالي:

1. الاجتماع الأول بتاريخ 2025/7/9
2. الاجتماع الثاني بتاريخ 2025/7/16
3. الاجتماع الثالث بتاريخ 2026/1/21
4. الاجتماع الرابع والأخير بتاريخ 2026/2/11

أولاً: فرق العمل المتخصصة:

ولتوسيع نطاق التحليل الفني وتعميق دراسة الملفات المرتبطة بالصندوق، قررت اللجنة تشكيل ثمانية فرق عمل متخصصة، كل منها مكلف بدراسة محور محدد من محاور الإصلاح، وذلك على النحو التالي:

1. فريق إعادة تقييم الأصول العقارية للصندوق،
2. فريق استقطاب الفرص والمشاريع الاستثمارية وتنمية الإيرادات،
3. فريق إعادة هيكلة الأصول،
4. فريق تدقيق محفظة القروض،
5. فريق تقييم المشاريع المتعثرة،
6. فريق تقييم نظام التقاعد المعدل والتعديلات التشريعية المقترحة،
7. فريق عمل الدراسة الاكتوارية وتحليل السيناريوهات المستقبلية.
8. فريق عمل إعلامي لضمان الشفافية والتواصل مع الهيئة العامة

ثانياً: الاجتماعات التشاورية:

وفي إطار توسيع دائرة الحوار المؤسسي والاستماع إلى مختلف الآراء والخبرات النقابية، عقدت اللجنة التوجيهية سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع عدد من القيادات والنخب النقابية، وذلك وفق ما يلي:

1. اجتماع مع عدد من النخب النقابية بتاريخ 2025/11/5
2. اجتماع مع رؤساء فرق العمل بتاريخ 2025/12/12
3. اجتماع مع رؤساء مجالس الفروع بتاريخ 2025/12/12
4. اجتماع خاص مع عدد من الشخصيات النقابية بتاريخ 2026/2/3

19.1. خطة إصلاح صندوق التقاعد

بناءً على مخرجات الاجتماعات الفنية والتشاورات النقابية، تبلورت خطة إصلاح شاملة لصندوق التقاعد تركز على مجموعة من المحاور الاستراتيجية كما يلي:

أولاً: الحوكمة المؤسسية للصندوق

أوصت اللجنة بإعادة هيكلة الإطار الإداري للصندوق من خلال فصل إدارة صندوق التقاعد عن مجلس النقابة وتشكيل مجلس إدارة مستقل يتمتع بصلاحيات إدارية ومالية واضحة، بما يحقق ما يلي:

1. تعزيز الاستقلال المؤسسي للصندوق.
2. الفصل الكامل بين الذمم المالية لصناديق النقابة المختلفة.
3. اعتبار كل صندوق شخصية اعتبارية مستقلة ذات ذمة مالية وإدارية منفصلة.
4. تنظيم عمل اللجان المتخصصة للصندوق، بما يشمل لجان الاستثمار، المخاطر، التدقيق، والأراضي والإسكان.
5. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية ورفع مستوى الشفافية والرقابة المالية.

ثانياً: إعادة هيكلة أصول الصندوق وتنوع الأدوات الاستثمارية

أظهرت الدراسات أن تركيز نسبة كبيرة من أصول الصندوق في أراضي غير منتجة وخارج التنظيم يمثل أحد أبرز التحديات التي تحد من كفاءة الأداء الاستثماري وعليه، أوصت اللجنة بأعداد خطة متكاملة لإعادة تقييم وتصنيف الأصول وتحويل الأراضي غير المنتجة إلى أصول مؤددة للدخل، وذلك من خلال:

1. البيع الجزئي لبعض الأصول.
2. تطوير المشاريع العقارية ذات الجدوى الاقتصادية.
3. إدخال شركاء استثماريين في بعض المشاريع لتعزيز القيمة الاستثمارية.

ثالثاً: إصلاح النظام التقاعدي

أوصت اللجنة باعتماد نظام المساهمات المحددة (Defined Contribution Pension Plan) بدلاً من نظام المنافع المحددة (Defined Benefit)، وذلك لضمان العدالة والاستدامة المالية من خلال الربط المباشر بين الاشتراكات والمنافع التقاعدية كما يتضمن هذا التوجه تطوير نظام تقاعد حديث ينسجم مع المعايير الاكتوارية والاقتصادية المعاصرة، إضافة إلى إطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات التقاعدية الموجهة لفئة المهندسين الشباب، مثل: حسابات ادخار لأغراض الزواج والتعليم. برامج التأمين التكافلي على الحياة المرتبطة بالاشتراك التقاعدي.

رابعاً: دمج صندوق التأمين الاجتماعي مع صندوق التقاعد

أوصت اللجنة بدمج صندوق التأمين الاجتماعي مع صندوق التقاعد ضمن هيكل إداري ومالي موحد، بما يتوافق مع توصيات الدراسة الاكتوارية الرابعة، وبما يحقق:

1. توحيد المنافع التأمينية للمهندسين المتقاعدين والمستفيدين.
2. بناء منظومة قانونية متكاملة قائمة على الاشتراك الموحد مقابل المنافع الشاملة.
3. نقل جميع الأصول والحقوق والالتزامات إلى مظلة واحدة هي صندوق التقاعد.
4. تعزيز الشفافية والرقابة من خلال مركز مالي موحد.

خامساً: إعادة هيكلة فاتورة الرواتب التقاعدية

تبلغ فاتورة الرواتب التقاعدية حاليًا نحو 65 مليون دينار سنويًا، وهي تمثل العبء الأكبر على المركز المالي للصندوق وعليه، أوصت اللجنة بإعادة هيكلة العلاقة بين الاشتراكات والمنافع التقاعدية من خلال:

1. إعادة ضبط العلاقة بين المساهمات الفعلية والمنافع التقاعدية.
2. معالجة تضخم الرواتب التقاعدية غير المقابلة بزيادات في الاشتراكات منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.
3. معالجة الاختلالات الناتجة عن تخفيض سن التقاعد عام 2007.

سادساً: معالجة الذمم والرواتب غير المصروفة

أوصت اللجنة بمعالجة ملف الرواتب التقاعدية غير المصروفة من خلال وضع آلية تسوية مالية عادلة تعتمد خصمًا بنسبة يتم التوافق عليها، بما يسهم في:

1. تقليص حجم الذمم المالية المتركمة.
2. تحسين صافي حقوق الملكية للصندوق.
3. تعزيز الاستقرار المالي للصندوق على المدى المتوسط.

سابعاً: رفع الكفاءة الاستثمارية

أوصت اللجنة بوضع خطة لرفع العائد الاستثماري الفعلي من نحو 4 ملايين دينار سنويًا إلى ما لا يقل عن 12 مليون دينار سنويًا كأرباح نقدية فعلية، وذلك من خلال:

1. إعادة توزيع الأصول الاستثمارية.
2. تنويع المحافظ الاستثمارية.
3. تفعيل أدوات الاستثمار قصيرة ومتوسطة الأجل.

ثامناً: التمويل البديل

ضمن مسار تنويع مصادر التمويل، أوصت اللجنة بدراسة إصدار صكوك استثمارية إسلامية لتمويل المشاريع المولدة للدخل وفق ضوابط شرعية وقانونية حديثة وكذلك أوصت بدراسة إطلاق صناديق استثمار عقاري (REITs) لتمويل عدد من المشاريع العقارية الاستراتيجية وتعظيم العائد على أصول الصندوق.

تاسعاً: الدمغة الهندسية (2027-2030)

أوصت اللجنة باستحداث الدمغة الهندسية كأحد أهم الأدوات التمويلية المستدامة لدعم صندوق التقاعد، من خلال ربطها بكافة المشاريع الهندسية في القطاعين العام والخاص وتتضمن الخطة تنفيذ المشروع على مراحل تبدأ بتطبيق تجريبي خلال النصف الثاني من عام 2027، ثم التوسع التدريجي خلال عام 2028 وصولاً إلى التطبيق الكامل والربط الإلكتروني الشامل بحلول عام 2030 ومن المتوقع أن تسهم هذه الأداة التمويلية في تغطية ما نسبته 10% - 12% من احتياجات الصندوق السنوية، بما يعزز التدفقات النقدية المستقرة ويسهم في تقليص فجوة العجز المالي.

عاشراً: الحلول الداعمة لتعزيز التدفقات النقدية

نظراً لحجم التحديات المالية التي يواجهها صندوق التقاعد، أوصت اللجنة بمجموعة من الإجراءات الداعمة لتقليص فجوة العجز وتعزيز السيولة، ومن أبرزها:

1. تطبيق اشتراك سنوي على المتقاعدين بذات القيمة المطبقة على المشتركين.
2. تحمّل صندوق النقابة كامل المصاريف الإدارية والتشغيلية لصندوق التقاعد.
3. تحويل إيرادات صندوق المسؤولية الاجتماعية لدعم صندوق التقاعد مؤقتاً.
4. استيفاء رسم إداري شهري مقداره دينار واحد مقابل خدمات المشتركين والمتقاعدين.
5. تحويل الفوائض النقدية من الصناديق الأخرى – إن وجدت – بصورة مؤقتة لدعم صندوق التقاعد.

في ختام أعمال اللجنة التوجيهية قامت اللجنة بتسليم خطة إصلاح صندوق التقاعد إلى مجلس نقابة المهندسين الأردنيين، تمهيداً لاستكمال المسار المؤسسي اللازم لاعتمادها وفق الأصول. ويجري حالياً استكمال عدد من المتطلبات الفنية والتنظيمية لضمان سلامة القرار المؤسسي بما يتضمن ما يلي:

1. صدور تقرير مرآة الحسابات الخارجي والبيانات المالية النهائية للصندوق لعام 2025.
2. استلام نتائج الدراسة الاكتوارية العاشرة وتحليل مخرجاتها.
3. مواءمة توصيات الدراسة الاكتوارية مع محاور خطة الإصلاح المقترحة.
4. إخضاع مخرجات خطة الإصلاح لتدقيق مالي وقانوني مستقل من قبل جهة متخصصة لضمان سلامة الإجراءات والافتراضات المالية والتشريعية.
5. عرض المقترحات النهائية على الشعب الهندسية والفروع واللجان النقابية.
6. عرض المقترحات النهائية على الهيئة المركزية لنقابة المهندسين، تمهيداً لعرضها لاحقاً على الهيئة العامة لاتخاذ القرار المؤسسي المناسب بشأنها.

ويأتي هذا المسار في إطار مؤسسي يهدف إلى ترسيخ أعلى مستويات الشفافية والمهنية في معالجة التحديات المالية التي يواجهها صندوق التقاعد، وصولاً إلى اعتماد برنامج إصلاح مستدام يحافظ على حقوق المشتركين والمتقاعدين ويعزز الاستقرار المالي للصندوق على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، يؤكد هذا الجهد أن إصلاح صندوق التقاعد ليس إجراءً إدارياً عابراً، بل استحقاق مؤسسي يستهدف حماية استدامة الصندوق وضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة من المهندسين. وما تم إنجازه خلال هذه المرحلة يمثل خطوة تأسيسية ضمن مسار إصلاح مسؤول يستند إلى البيانات والتحليل العلمي والحوار النقابي. وستبقى جميع الخيارات الإصلاحية المطروحة خاضعة للنقاش المؤسسي والتقييم المهني وصولاً إلى صيغة متوازنة تحقق الاستدامة المالية للصندوق، وتعزز العدالة بين الأجيال، وتحافظ على حقوق المتقاعدين والمشاركين. ويتطلب نجاح هذا المسار استمرار التعاون والثقة بين مختلف مكونات الجسم النقابي والعمل بروح المسؤولية المشتركة لضمان مستقبل أكثر استقراراً لصندوق التقاعد ونقابة المهندسين الأردنيين.

19.2. نظام التقاعد الشخصي (نظام المساهمات المحددة- (Defined Contribution Pension Plan)

في إطار توجه النقابة نحو تحديث نموذج أعمال صندوق التقاعد وتعزيز استدامته المالية، يجري العمل على تطوير نظام التقاعد الشخصي القائم على المساهمات المحددة (Defined Contribution Pension Plan)، وهو نموذج تقاعدي حديث يعتمد على تراكم الرصيد الاستثماري للمشارك بدلاً من نظام المنافع المحددة التقليدي، بما يحقق عدالة مالية أكبر ويحد من المخاطر الاكتوارية طويلة الأجل ويقوم النظام المقترح على بناء حساب تقاعدي فردي لكل مشارك يتم تغذيته من خلال الاشتراكات الدورية، بحيث يتم استثمار الرصيد وتحقيق عائد تراكمي عليه، ويُصرف عند بلوغ سن التقاعد وفق خيارات تتناسب مع الظروف المالية للمشارك.

أولاً: الأسس التنظيمية والمالية للنظام المساهمات المحددة-

يرتكز نظام التقاعد الشخصي على مجموعة من المبادئ التنظيمية والمالية التي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة وتعزيز الاستدامة المالية للصندوق، ومن أبرزها:

1. إزالة العوائق أمام العودة أو الاستمرار في الاشتراك، بما في ذلك إلغاء الغرامات السابقة خلال الفترة الانتقالية.
2. إتاحة شراء مدد الاشتراك السابقة ضمن النظام القديم لتعزيز الحقوق التقاعدية.
3. منح المشارك مرونة في تعديل الشريحة أو قيمة الاشتراك وفق ظروفه المالية.
4. إمكانية الاستمرار في الاشتراك حتى بمساهمات رمزية دون فقدان الحقوق.
5. حماية الرصيد التقاعدي للمشارك وعدم تجميده، مع استثمار جميع المبالغ المدفوعة وتحقيق عائد عليها.
6. تعزيز مبدأ الشراكة المالية بين المشترك والصندوق من خلال ربط الحقوق التقاعدية بالعائد الاستثماري المحقق.

ثانياً: خيارات الاستفادة عند بلوغ سن التقاعد

يوفر النظام للمشارك مجموعة من الخيارات المالية المرنة عند بلوغ سن التقاعد، بما يعكس احتياجاته المختلفة، وتشمل:

1. تأجيل تقديم طلب الإحالة على التقاعد عند اكتمال سن التقاعد لتعظيم الأرباح والراتب التقاعدي
2. صرف الرصيد التقاعدي على شكل راتب دوري لمدة 10 أو 15 أو 20 سنة.
3. استلام الرصيد التراكمي دفعة واحدة (Lump Sum) متضمناً جزءاً من الأرباح الاستثمارية.
4. تأجيل الإحالة على التقاعد لفترة إضافية بهدف تعظيم العائد الاستثماري وزيادة قيمة الرصيد التقاعدي.

ثالثاً: شرائح المشاركين في النظام

يراعي النظام الجديد اختلاف الأوضاع المهنية والمالية للمهندسين، لذلك تم تصميمه وفق شرائح مرنة تشمل:

1. فئة الشباب (حتى سن 30 سنة)

يهدف النظام إلى تشجيع الانضمام المبكر عبر تخفيف الأعباء المالية في بداية المسار المهني، حيث يتم إعفاء المهندس من الاشتراك حتى سن الثلاثين، ثم يبدأ باشتراك رمزي ثابت، مع توفير تغطية تكافلية على الحياة، وإتاحة بناء رصيد تقاعدي مبكر قابل للنمو والاستثمار.

2. فئة العاملين في القطاع العام

تم تصميم هذه الفئة بما يراعي طبيعة دخل موظفي القطاع العام، من خلال اشتراك ثابت منخفض يتيح بناء رصيد تقاعدي تدريجي على مدى الحياة الوظيفية، مع إمكانية الانتقال إلى شرائح أعلى في حال تحسن الدخل.

3. فئة العاملين في القطاع الخاص ورواد الأعمال

تقوم هذه الفئة على مرونة كاملة في تحديد الاشتراك بما يتناسب مع دخل المهندس، حيث يمكن اختيار قيمة الاشتراك وتعديلها سنوياً، بحيث يُضاف كل مبلغ مدفوع إلى الرصيد التقاعدي ويحقق عائداً استثمارياً متراكماً.

4. فئة المغتربين أو المتوقفين عن السداد

يركز النظام على إعادة دمج هذه الشريحة في المنظومة التقاعدية من خلال نموذج اشتراك مرّن يتيح للمغترب أو المتوقف إعادة تفعيل عضويته دون غرامات، واستثمار رصيده السابق كرأس مال افتتحي، مع إمكانية الاشتراك وفق قدرته المالية السنوية عبر خدمات رقمية كاملة دون الحاجة للحضور.

رابعاً: حماية الرصيد وتحقيق العائد الاستثماري

يتميز نظام المساهمات المحددة بتركيزه على تنمية الرصيد التقاعدي للمشارك، حيث يتم استثمار الأرصدة وفق سياسات استثمارية منضبطة تحقق عائداً تراكمياً طويل الأجل، مع ضمان:

1. إضافة الأرباح الاستثمارية إلى الرصيد التقاعدي سنوياً.
2. استمرار نمو الرصيد حتى في حال انخفاض الاشتراك.
3. حماية حقوق المشارك ومنع تآكل مدخراته التقاعدية.

خامساً: الأثر المؤسسي المتوقع للنظام

يسهم تطبيق نظام التقاعد الشخصي في تحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية للصندوق، أبرزها:

1. توسيع قاعدة المشاركين وإعادة جذب المنسحبين والمتوقفين.
2. تعزيز التدفقات النقدية طويلة الأجل للصندوق.
3. تقليل المخاطر الاكتوارية المرتبطة بأنظمة المنافع المحددة.
4. تحويل العلاقة بين المشارك والصندوق إلى شراكة مالية قائمة على الادخار والاستثمار.

وبذلك يمثل النظام خطوة إصلاحية مهمة نحو بناء منظومة تقاعدية أكثر مرونة وعدالة واستدامة تتوافق مع التطورات المهنية والاقتصادية التي يشهدها قطاع الهندسة في الأردن.

معالجة التزامات المتقاعدين ضمن برنامج الإصلاح المالي لصندوق التقاعد

في ضوء التحديات المالية والهيكلية التي يواجهها صندوق التقاعد، قامت الإدارة التنفيذية خلال العام بإجراء مراجعة شاملة لهيكل الالتزامات التقاعدية، وذلك في إطار برنامج الإصلاح المالي الهادف إلى تعزيز استدامة الصندوق على المدى المتوسط والطويل.

وقد استندت هذه المراجعة إلى تحليل مالي واكتواري موسع للتدفقات النقدية للصندوق، وتطور أعداد المتقاعدين والمستفيدين، ونمو فائورة الرواتب التقاعدية مقارنة بمعدلات نمو الاشتراكات والإيرادات الاستثمارية. كما تم تحليل أثر المتغيرات الديموغرافية والمهنية التي تؤثر في استدامة النظام التقاعدي.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، قامت الإدارة التنفيذية بأعداد حزمة من السيناريوهات الإصلاحية البديلة لمعالجة محور المتقاعدين، بما يتيح لصانع القرار المؤسسي تقييم الخيارات المتاحة ضمن إطار مالي واقتصادي متوازن.

أولاً: الإطار التحليلي للمقترحات الإصلاحية

تضمنت الدراسة أعداد سبعة سيناريوهات إصلاحية تدرج في مستويات التدخل المالي والتنظيمي، بحيث تغطي نطاقاً واسعاً من الأدوات الإصلاحية الممكنة. وقد شملت هذه الأدوات:

1. إعادة تنظيم آلية صرف الرواتب التقاعدية بما يتناسب مع التدفقات النقدية المتاحة للصندوق.
2. إعادة هيكلة الرواتب التقاعدية ضمن نطاقات مختلفة لتحقيق توازن مالي أفضل.
3. مواءمة سن التقاعد مع التحولات الديموغرافية وارتفاع متوسط الأعمار.
4. اعتماد فترات انتقالية لإعادة بناء الاحتياطيات الاستثمارية للصندوق.
5. إتاحة خيارات تسوية مالية اختيارية لتقليص الالتزامات المستقبلية.
6. تطوير نماذج إصلاح تدريجي تجمع بين عدة أدوات مالية وتنظيمية.

وقد صُممت هذه السيناريوهات بحيث توفر بدائل متعددة لصانع القرار تتراوح بين المعالجات قصيرة الأجل لمعالجة السيولة، والإصلاحات الهيكلية التي تعيد بناء النموذج التقاعدي للصندوق على أسس أكثر استدامة.

ثانياً: منهجية تقييم السيناريوهات

تم تقييم السيناريوهات وفق مجموعة من المعايير الفنية والمالية المعتمدة في تقييم أنظمة التقاعد، ومن أبرزها:

1. القدرة على إعادة التوازن المالي للصندوق.
2. مستوى المخاطر الاكتوارية طويلة الأجل.
3. سرعة استعادة الاستقرار المالي للصندوق.
4. أثر كل سيناريو على الملاءة الاستثمارية للصندوق.
5. الأثر الاجتماعي المتوقع على المتقاعدين والمشاركين.
6. قابلية التنفيذ التشريعي والإداري.

وقد أظهرت نتائج التحليل أن السيناريوهات المطروحة تختلف في قدرتها على تحقيق الاستدامة المالية، حيث إن بعضها يوفر معالجات مؤقتة لإدارة السيولة، بينما يحقق بعضها الآخر إصلاحات هيكلية تعزز الاستقرار المالي للصندوق على المدى الطويل.

ثالثاً: تكامل محور المتقاعدين مع برنامج الإصلاح المؤسسي للصندوق

تأتي معالجة التزامات المتقاعدين ضمن إطار أوسع لبرنامج إصلاح صندوق التقاعد، والذي يشمل مجموعة من المحاور الاستراتيجية، من أبرزها:

1. تطوير نموذج الاشتراك التقاعدي والانتقال التدريجي نحو نماذج أكثر استدامة.
2. توسيع قاعدة المشتركين وتعزيز الالتزام بالاشتراكات.
3. إعادة هيكلة محفظة الأصول الاستثمارية وتنوع مصادر الإيرادات.
4. تعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية في إدارة الصندوق.
5. تطوير الأنظمة الرقمية وإدارة البيانات التقاعدية.
6. ويمثل التكامل بين هذه المحاور الأساس لتحقيق إصلاح مالي مستدام لمنظومة التقاعد في النقابة

رابعاً: خارطة الطريق التنفيذية لما بعد انتهاء أعمال اللجنة التوجيهية

تمثل هذه الإجراءات إطاراً تنفيذياً للانتقال من مرحلة التشخيص وإعداد السيناريوهات إلى مرحلة التحقق الفني واعتماد القرار المؤسسي، وذلك من خلال إخضاع المقترحات الإصلاحية لمراجعة فنية ومالية وقانونية متكاملة قبل اعتمادها، وتشمل هذه المراجعة:

1. استلام نتائج الدراسة الاكتوارية العاشرة.
2. تحليل مخرجات الدراسة الاكتوارية وتحديد دلالاتها.
3. إجراء التقييم الاكتواري لقياس أثر السيناريوهات الإصلاحية على الاستدامة طويلة الأجل.
4. تنفيذ التدقيق المالي لقياس أثر السيناريوهات على التدفقات النقدية والمركز المالي.
5. مواءمة مخرجات الدراسة الاكتوارية مع محاور خطة الإصلاح.
6. مواءمة التعديلات المقترحة مع التوصيات الفنية للدراسة الاكتوارية.
7. إجراء المراجعة القانونية والتشريعية لضمان التوافق مع النظام والتشريعات.
8. إخضاع الخطة لتدقيق مالي وقانوني مستقل (Third-party validation).
9. عرض المخرجات على مجالس الشعب الهندسية وهيئة المكاتب الهندسية ومجالس الفروع واللجان المختصة.
10. رفع المقترحات بصيغتها النهائية إلى الهيئة المركزية، تمهيداً لعرضها لاحقاً على الهيئة العامة لاتخاذ القرار المؤسسي المناسب

تشكل هذه الإجراءات مسار عمل متدرجاً ومنضبطاً لإدارة عملية الإصلاح، يبدأ باستلام وتحليل نتائج الدراسة الاكتوارية، ويمتد إلى تقييم الأثر الاكتواري والمالي للسيناريوهات المقترحة، ثم مواءمتها مع محاور خطة الإصلاح والتوصيات الفنية المعتمدة، وصولاً إلى المراجعة القانونية والتدقيق المستقل للتحقق من سلامة الافتراضات والإجراءات. كما تتضمن هذه المنهجية إشراك الجهات المهنية المختصة في مناقشة المخرجات، قبل رفعها بصيغتها النهائية إلى الهيئة المركزية تمهيداً لاعتمادها من الهيئة العامة.

ويعكس هذا التسلسل إطاراً مؤسسياً لاتخاذ القرار قائماً على البيانات والتحليل متعدد الأبعاد، بما يعزز جودة القرارات الإصلاحية ويضمن اتساقها مع متطلبات الاستدامة المالية وحماية الحقوق التقاعدية.

التقرير المالي لصندوق التقاعد لعام 2025

صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية الموحدة
وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة الهيئة العامة صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين المحترمين

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي المتحفظ

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة لصندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين، والمكونة من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025، وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخصاً للسياسات المحاسبية الجوهرية.

برأينا، وباستثناء ما هو وارد في فقرة أساس الرأي المتحفظ فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للصندوق كما في 31 كانون الأول 2025، وأدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- لم يتم المجلس بإعداد الدراسة الاكتوارية خلال المدة المحددة وفقاً للفقرة "ب" من المادة (27) تعديل النظام والدراسة الاكتوارية والتي تنص بأنه يجب على المجلس أن يجري دراسة إكتوارية للمركز المالي للصندوق كل ثلاث سنوات على الأكثر وهذه الدراسة بدورها ستوضح التاريخ المتوقع للوصول الى نقطة التعادل الثالثة حيث ان اخر دراسة اكتوارية كانت بتاريخ 15 ايار 2022 والتي استندت على بيانات الصندوق كما في 31 كانون الأول 2020 حيث ان نقطة التعادل الثالثة هي تساوي الإيرادات الاجمالية (بيع الموجودات) مع النفقات الاجمالية (الرواتب التقاعدية والمصاريف الإدارية) والتي بدورها توقعت الوصول الى نقطة التعادل الثالثة خلال عام 2026 والواردة في ايضاح رقم (22) الامر الذي أدى الى عدم قدرتنا على التحقق من قدرة الصندوق على الاستمرارية.
 - علماً بأن المجلس الحالي قام بالتعاقد مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتاريخ 26 تشرين الثاني 2025 ومن المتوقع صدور الدراسة الاكتوارية العاشرة قبل تاريخ 30 حزيران 2026.
 - لم يلتزم المجلس بتنفيذ الخطة المستقبلية المتعلقة باستمرارية الصندوق والواردة في ايضاح رقم (23).
- لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية الموحدة.
- نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، بالإضافة لالتزامنا بالمسؤوليات الاخلاقية الاخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.
- في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليها عند إبداء رأينا المتحفظ.

عدم يقين جوهري حول الاستمرارية

نود التأكيد على تجاوز الرواتب والتعويضات التقاعدية عن الاشتراكات التقاعدية والرسوم الإضافية مما نتج عنه عجز بمبلغ 37,443,291 دينار أردني لعام 2025 ومبلغ 21,446,217 دينار أردني لعام 2024 مما أدى الى وجود رواتب تقاعدية مستحقة وغير مسددة بلغت 72,022,749 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2025 وان قيمة طلبات الغاء العضوية الغير مدفوعة 6,891,569 دينار أردني حيث تشير الدراسة الاكتوارية الصادرة بتاريخ 15 أيار 2022 والتي اعتمدت على القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020. ونقاط التوازن المالي للصندوق كما هو وارد في إيضاح رقم (21) الى انه من المتوقع أن يصل الصندوق الى نقطة التعادل الثالثة في عام 2026 حيث ان نقطة التعادل الثالثة هي تساوي الإيرادات الاجمالية (بيع الموجودات) مع النفقات الاجمالية (الرواتب التقاعدية والمصاريف الإدارية) وكما عجز الصندوق عن سداد الرواتب التقاعدية المستحقة والبالغة 72,022,749 دينار أردني مع وجود التزامات اخرى لتصل قيمة المطلوبات 100,983,212 دينار أردني وقيمة الموجودات 119,670,374 دينار أردني كما في 31 كانون الأول 2025. الامر الذي يؤدي على عدم قدرة الصندوق على سداد الالتزامات خلال عام 2026.

فقرة توكيدية

- نود لفت الانتباه إلى ما هو وارد في إيضاح رقم (10) حيث يتضمن بند الممتلكات الاستثمارية:
- أراضي بكلفة 12,029,781 دينار أردني مسجلة باسم المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بموجب اتفاقية يتم بموجبها نقل ملكية الأراضي للصندوق عند الانتهاء من الفرز وتنفيذ خدمات البنية التحتية لهذه الأراضي.
- التأخر في نقل ملكية مشروع العقبة 400 دونم نتيجة عدم الالتزام بنسب الانجاز المطلوبة.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية الموحدة:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات المعايير الإسلامية المعتمدة من اللجنة الشرعية لنقابة المهندسين الأردنيين وكما هو مبين في إيضاح رقم (2)، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية الموحدة للصندوق.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواءاً كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة الى:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الاحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الصندوق.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج عن مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الصندوق على الاستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية الموحدة بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال ضمن المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف والإنجاز على تدقيق المجموعة. نحن نبقى مسؤولين بالمطلق عن تقرير التدقيق.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية نحددتها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

يحتفظ الصندوق بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية



محمد الأزرق
(إجازة رقم 1000)
عنتان في 29 آذار 2026

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	إيضاحات	
			الموجودات
دينار أردني	دينار أردني		نقد ونقد معادل
1,097,101	2,721,987	3	
10,519,937	8,843,316	4	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
3,122,605	2,824,568	5	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
602,455	560,507	6	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
711,480	593,900	7	الربح أو الخسارة
			موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
10,244,462	12,387,820	8	الدخل الشامل الأخر
1,558,396	1,445,812	9	استثمارات في شركات زميلة
105,821,398	89,674,206	10	ممتلكات استثمارية
634,175	618,258	11	ممتلكات ومعدات
134,312,009	119,670,374		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
6,606,151	4,837,264	12	ذمم دائنة
703,145	681,116	13	أرصدة دائنة أخرى
51,860,481	72,022,749		رواتب تقاعدية مستحقة غير مدفوعة
-	6,891,569	14	مخصص طلبات الغاء العضوية
4,778,223	4,172,418	15	مخصصات بنية تحتية
12,627,175	6,383,966	6	ذمم أطراف ذات علاقة دائنة
8,676,375	5,994,130	16	قروض
85,251,550	100,983,212		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
53,302,249	21,497,211		الفائض المحتفظ به
			التغير المتراكم في القيمة العادلة لموجودات
(4,241,790)	(2,810,049)		مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
49,060,459	18,687,162		صافي حقوق الملكية
134,312,009	119,670,374		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	ايضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		النشاط التقاعدي
23,725,330	17,965,266	17	الاشتراكات التقاعدية
727,195	496,212		رسوم إضافية
(45,898,742)	(49,013,200)		الرواتب والتعويضات التقاعدية
-	(6,891,569)		مصروف مخصص طلبات انتهاء عضوية
(21,446,217)	(37,443,291)		صافي النشاط التقاعدي
			إيرادات الاستثمارات
1,775,060	7,160,335	18	أرباح بيع ممتلكات استثمارية
86,609	43,255		إيرادات مرابحة
			توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
576,854	518,923		أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
48,537	143,654		حصة الصندوق من نتائج أعمال الشركات الزميلة
11,272	(106,584)	9	صافي أرباح تأجير ممتلكات استثمارية
342,004	372,777	19	إيرادات أخرى
160,876	414,435	20	رد تدني انتفت الحاجة له - ممتلكات استثمارية
132,672	-		خسارة تدني ممتلكات استثمارية
(924,292)	(930,513)		مجموع إيرادات الاستثمارات
2,209,592	7,616,282		المصاريف
			المصاريف الإدارية
1,088,964	1,197,600	21	استهلاكات
22,523	19,642	11	مصروف خسائر ائتمانية متوقعة
102,955	269,751	5	تكاليف تمويل
468,242	616,290		مجموع المصاريف
1,682,684	2,103,283		العجز قبل الضريبة والمساهمة الوطنية
(20,919,309)	(31,930,292)		ضريبة دخل - شركات تابعة
(27,224)	(18,578)		المساهمة الوطنية - شركات تابعة
(5,362)	(2,684)		ضريبة دخل سنوات سابقة - شركات تابعة
(6,138)	-		المساهمة الوطنية سنوات سابقة - شركات تابعة
(1,092)	-		العجز
(20,959,125)	(31,951,554)		دخل شامل آخر:
			التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
(33,554)	1,372,091		أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
5,164	206,166		الدخل الشامل
(20,987,515)	(30,373,297)		

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

الصافي	التغير المتراكم لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	الفائض المحتفظ به	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
70,047,974	(4,155,568)	74,203,542	رصيد 1 كانون الثاني 2024
(20,959,125)	-	(20,959,125)	العجز
(33,554)	(33,554)	-	التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
5,164	-	5,164	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	(52,668)	52,668	المحول من التغير المتراكم لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الفائض المحتفظ به
49,060,459	(4,241,790)	53,302,249	رصيد 31 كانون الأول 2024
(31,951,554)	-	(31,951,554)	العجز
1,372,091	1,372,091	-	التغير بالقيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
206,166	-	206,166	أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	59,650	(59,650)	المحول من التغير المتراكم لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الفائض المحتفظ به
18,687,162	(2,810,049)	21,497,211	رصيد 31 كانون الأول 2025

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2024	2025	
دينار أردني (20,919,309)	دينار أردني (31,930,292)	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		العجز قبل الضريبة والمساهمة الوطنية
		تعديلات ل:
164,747	161,866	استهلاكات
102,955	269,751	خسائر ائتمانية متوقعة
(1,775,060)	(7,160,335)	أرباح بيع ممتلكات استثمارية
924,292	930,513	خسائر تدني ممتلكات استثمارية
-	6,891,569	مخصص طلبات الغاء العضوية
(3,400)	-	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(11,272)	106,584	حصة الصندوق من نتائج أعمال الشركات الزميلة
512,775	137,892	مخصص بنى تحتية
21,165	25,139	مخصص نهاية الخدمة
(132,672)	-	رد مخصص انتفت الحاجة له - مخصصات ممتلكات استثمارية
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
3,506,829	1,676,621	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
(236,438)	28,286	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
83,732	41,948	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
(142,471)	117,580	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
2,047,730	(1,768,887)	ذمم دائنة
7,428,161	20,162,268	رواتب تقاعدية مستحقة غير مدفوعة
136,316	(41,206)	أرصدة دائنة أخرى
(1,444,739)	(743,697)	مخصصات بنى تحتية
(9,736,659)	(11,094,400)	
(19,193)	(27,224)	مدفوع ضريبة دخل سنوات سابقة - شركة تابعة
(9,755,852)	(11,121,624)	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(5,889,732)	(1,160,135)	إضافات ممتلكات استثمارية
7,161,100	23,394,925	المتحصل من بيع ممتلكات استثمارية
380,821	(46,178)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(576,854)	(518,923)	توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
3,500	6,000	استثمارات في شركات زميلة
3,400	-	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(8,819)	(3,725)	شراء ممتلكات ومعدات
1,073,416	21,671,964	صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
2,780,319	(6,243,209)	ذمم أطراف ذات علاقة دائنة
6,258,137	(2,682,245)	قروض
9,038,456	(8,925,454)	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
356,020	1,624,886	صافي التغير في النقد والنقد المعادل
741,081	1,097,101	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
1,097,101	2,721,987	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

1. الوضع القانوني والنشاط

- تأسس صندوق التقاعد استناداً لأحكام المادة (85) من قانون نقابة المهندسين الأردنيين رقم (15) لسنة 1972 وتعديلاته ونظمت شؤون الصندوق بموجب نظام التقاعد رقم (4) لسنة 1986 والانظمة المعدلة له، تتألف الهيئة العامة للصندوق من جميع الاعضاء المسددين لكل من رسوم الاشتراكات السنوية للنقابة وجميع الاشتراكات التقاعدية الشهرية حتى نهاية السنة التي تسبق سنة اجتماع الهيئة العامة ويبلغ عدد المهندسين المشتركين في صندوق التقاعد حوالي 175 ألف مهندس.
- يهدف الصندوق الى تأمين رواتب تقاعدية للأعضاء المشتركين وعائلاتهم وفقاً لأحكام النظام الداخلي ويتم حفظ واستثمار أموال الصندوق بالطريقة التي يقرها المجلس بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- موارد الصندوق.
- تتمثل أهم موارد الصندوق بما يلي:
- الاشتراكات التقاعدية.
- ربح استثمار أموال الصندوق.
- الرسوم الإضافية التي تحصل بموجب أحكام القانون لصالح صندوق التقاعد.
- المبالغ التي تقرر الهيئة المركزية نقلها من صندوق النقابة الى صندوق التقاعد.
- الإعانات والهبات والوصايا التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.
- تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس النقابة بتاريخ 28 آذار 2026 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للصندوق.

الوضع القانوني للشركات التابعة

الغايات الرئيسية	نسبة الملكية	رقم السجل	تاريخ التسجيل	الصفة القانونية	اسم المنشأة
استثمار وتطوير الأراضي والعقارات عدا الوساطة العقارية وترميمها وانشائها وإدارتها بما يتعلق بعمل الشركة، وتقاسيمها، وشرائها، وبيعها.	100%	704	25 كانون ثاني 2010	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري
شراء أسهم وسندات في سوق عمان المالي لتحقيق غايات الشركة.	100%	42554	22 كانون ثاني 2015	شركة ذات مسؤولية محدود	شركة سبيل الزيتون التجارية
شراء وامتلاك المستشفيات والمدارس الخاصة والعقارات والخدمات الهندسية في قطاع الطاقة والكهرباء	100%	200175654	2 كانون ثاني 2020	شركة مساهمة خاصة محدودة	شركة المهندس للإدارة والاستثمار

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

2. أسس أعداد القوائم المالية الموحدة والسياسات المحاسبية الهامة

1-2 أسس أعداد القوائم المالية

- الإطار العام لأعداد القوائم المالية
- تم أعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ومتطلبات المعايير الإسلامية المعتمدة من اللجنة الشرعية لنقابة المهندسين الأردنيين إن الفرق بين المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية والمبادئ المحاسبية الإسلامية المعتمدة من قبل اللجنة الشرعية لنقابة المهندسين الأردنيين هو من حيث الاعتراف بإيرادات المربحة حيث يتضمن التعديل الاعتراف بإيرادات المربحة بطريقة القسط الثابت وليس بطريقة معدل المربحة الفعالة.
- أسس القياس المستخدمة في أعداد القوائم المالية
- تم أعداد القوائم المالية استناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية باستثناء بعض البنود التي تم قياسها باستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.
- العملة الوظيفية وعملة العرض
- تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

2-2 استخدام التقديرات

- عند أعداد القوائم المالية تقوم الإدارة باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والافتراضات على نحو مستمر. يتم الاعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول استخدام التقديرات هي الخسائر الائتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك، المخصصات، و أية قضايا مقامة ضد المنشأة.

3-2 معايير وتفسيرات أصدرت وأصبحت سارية المفعول

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21).	عدم إمكانية التبادل.	1 كانون ثاني 2025.

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام 10,9,7,1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7.	تحسينات سنوية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	1 كانون الثاني 2026.
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) و(9).	تعديلات متعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية.	1 كانون ثاني 2026.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21).	الترجمة الى عملة عرض تضخمية	1 كانون ثاني 2027.
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18).	العرض والافصاح للقوائم المالية الذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1).	1 كانون ثاني 2027.
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (19).	الإفصاح عن الشركات التابعة التي لا يوجد لها مسائل عامة.	1 كانون ثاني 2027.
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28.	بيع أو مساهمة الموجودات بين مستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك.	متاح للتطبيق الاختياري - تاريخ سريان موحل الى اجل غير مسمى.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

4-2 ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية

أسس توحيد القوائم المالية

تضم القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمنشأة الأم (صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين) والمنشآت التابعة التالية التي تسيطر عليها:

نسبة الملكية		اسم المنشأة
2024	2025	
%100	%100	شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري
%100	%100	شركة سبيل الزيتون التجارية
%100	%100	شركة المهندس للإدارة والاستثمار

يفترض وجود السيطرة عندما يكون للمستثمر التعرض لأو الحق في العوائد المتغيرة والنتيجة عن العلاقة مع الجهة المستثمر بها، ولديه المقدر على التأثير على هذه العوائد من خلال سلطته على الجهة المستثمر بها، باستثناء بعض الظروف الاستثنائية عندما يمكن إثبات أن هذه الملكية لا تمثل سيطرة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والدخل والمصاريف الداخلية بين المجموعة (المنشأة الأم والمنشآت التابعة) بالكامل.

عندما تفقد المنشأة الأم السيطرة على منشأة تابعة، فإنها تقوم بإلغاء الاعتراف بوجودات ومطلوبات المنشأة التابعة والحقوق غير المسيطرة ذات الصلة وغيرها من حقوق الملكية، يتم إثبات أي أرباح أو خسائر ناتجة عن فقدان السيطرة في قائمة الدخل الشامل. يتم قياس الحصص المتبقية بعد فقدان السيطرة بالقيمة العادلة.

الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجودا ماليا لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

الموجودات المالية

الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

- نقد، أو
 - أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
 - حق تعاقدى لاستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
 - عقد من الممكن أو سيتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً (غير المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى امتلاك الموجود المالي. أما في حالة الموجودات المالية المصنفة ضمن فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة فيتم تسجيل تكاليف المعاملات في قائمة الدخل.

تصنف الموجودات المالية إلى ثلاث فئات وهي على النحو التالي:

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

تم الاحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا تحقق الشرطان التاليان:

تم الاحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية

ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والمرابحة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى (باستثناء الموجودات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر) لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عند الاعتراف المبدئي بالاستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة وقررت المنشأة منذ الاقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وإن اختارت المنشأة هذه المعالجة لا تستطيع الرجوع عنها.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

القياس اللاحق للموجودات المالية

لاحقاً يتم قياس الموجودات المالية كما يلي:

الموجودات المالية	القياس اللاحق
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. صافي الأرباح أو الخسائر متضمناً ذلك أي فوائد دائنة أو توزيعات أرباح، فيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل المربحة الفعلي. يتم تخفيض التكلفة المطفأة بمبلغ خسائر التدني. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات العملة وخسائر التدني في الربح أو الخسارة. وكذلك أي أرباح أو خسائر تنشأ عن عملية الاستبعاد فيتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.
أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بكافة التغيرات التي تطرأ على هذه الموجودات في الدخل الشامل الأخر ولا يتم أبداً إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة، باستثناء توزيعات الأرباح فيتم الاعتراف بها ضمن الربح والخسارة.
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالقيمة العادلة مع الاعتراف بفروقات التقييم في الدخل الشامل الأخر. يتم الاعتراف بالفوائد (بطريقة معدل المربحة الفعلي)، فروقات الترجمة، خسائر التدني وأرباح وخسائر بيع تلك الموجودات، أرباح وخسائر إعادة التصنيف ضمن الربح أو الخسارة. عند الاستبعاد، فيتم تصنيف الأرباح والخسائر المتركمة في الدخل الشامل الأخر إلى الربح أو الخسارة.

استبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجود المالي (أو جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند:

- انتهاء الحق في استلام التدفقات النقدية من الموجود المالي؛ أو
- قيام المنشأة بتحويل الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجود المالي أو التزامها بتسديد التدفقات النقدية المستلمة من الموجود المالي بالكامل إلى طرف ثالث.

المطلوبات المالية

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
- 1. التزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
- 2. عقد من الممكن أو ستم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم الاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحا منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إصدار هذه المطلوبات، باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
- بعد الاعتراف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل المربحة الفعلي، باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي التزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم استلامها أو التزود بها سواء تم تقديم فواتيرها أو تم الاتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

النقد والنقد المعادل

- هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

— الذمم المدينة

- الذمم المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
- تظهر الذمم المدينة بقيمة المطالبات مطروحاً منها مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يمثل تدني القيمة القابلة لتحويل الذمم.

— الاستثمار في المنشآت الزميلة

- المنشأة الزميلة هي منشأة يمارس المستثمر تأثيراً هاماً عليها، وهي ليست منشأة تابعة أو حصة في مشروع مشترك. ويعرف التأثير الهام بأنه القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر بها وليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات ويتوفر التأثير الهام عندما تكون مساهمة المنشأة بنسبة أكبر من 20%-50% من حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها.
- يتم احتساب استثمارات المنشأة في منشآت الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف أولاً بالاستثمار في المنشأة الزميلة بالتكلفة ويتم زيادة أو إنقاص المبلغ المسجل للاعتراف بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الجهة المستثمر بها بعد تاريخ الشراء. ويتم الاعتراف بحصة المستثمر من أرباح أو خسائر الجهة المستثمر بها في حساب الربح أو الخسارة للمستثمر. تخفض التوزيعات المستلمة من الجهة المستثمر بها من المبلغ المسجل للاستثمار.
- يتم عرض حصة المنشأة في أي تغيير في الدخل الشامل الأخر لتلك المنشآت المستثمر بها كجزء من قائمة الدخل الشامل الأخر للمنشأة.
- تحذف الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات الداخلية بين المنشأة والمنشآت الزميلة بقيمة حصة المنشأة في المنشآت الزميلة ذات العلاقة.

— تدني قيمة الموجودات المالية

- في كل تاريخ تقرير مالي، تقوم المنشأة بتقييم فيما إذا كانت الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر قد تدنت ائتمانياً. يعتبر الأصل المالي قد تدنى ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر له أثر سلبي على التدفقات النقدية المتوقعة للموجودات المالية.
- تعترف المنشأة بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة ل:
 - الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
 - الاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
 - موجودات العقود.
- المرحلة الأولى:
 - يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة (12) شهراً أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهر.
 - المرحلة الثانية والثالثة:
 - الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة تزيد عن (12) شهراً أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على عمر الأداة المالية.
 - يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهر.
 - عند تحديد فيما إذا كان خطر الائتمان لأصل مالي قد زاد بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي وعند تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة، فإن المنشأة تأخذ بعين الاعتبار المعلومات المعززة ذات العلاقة والمتاحة دون تكلفة زائدة أو جهد مفرط بناءً على خبرة المنشأة التاريخية والمعلومات الاستشرافية.
 - تعتبر المنشأة الأصل المالي متعثراً عندما:
 - من غير المرجح أن يسدد العميل التزاماته الائتمانية إلى المنشأة بالكامل، دون رجوع المنشأة إلى اتخاذ إجراءات مثل تحصيل أوراق مالية (إن وجدت)؛ أو
 - يتجاوز استحقاق الأصل المالي أكثر من 360 يوم.
- يتم طرح مخصص الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة من القيمة الإجمالية المسجلة لهذه الموجودات.
- يتم شطب الأصل المالي عندما لا يكون هناك توقع معقول باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية. وتقوم المنشأة بشطب المبلغ الإجمالي للأصل المالي في حال تصفية المنشأة أو إعلان الإفلاس أو إصدار حكم محكمة برفض دعوى المطالبة بالأصل المالي.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

– الممتلكات الاستثمارية

- الممتلكات الاستثمارية هي ممتلكات (أراضي أو مباني- أو جزء من مبنى- أو كليهما):
- محتفظ بها من المنشأة لاكتساب إيرادات إيجارية، أو
- ارتفاع قيمتها الرأسمالية،
- أو كلاهما، وليس لاستخدامها في الإنتاج، أو لتزويد البضائع، أو الخدمات، أو لأغراض إدارية، أو للبيع من خلال عمليات التشغيل الاعتيادية.
- تقاس الممتلكات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة المتضمنة تكاليف المعاملات.
- بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، ولا يتم استهلاك الأراضي.
- يتم الاعتراف باستهلاك المباني في كل فترة كمصروف. ويحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع أن تستهلك به المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من المباني خلال الأعمار الإنتاجية للمباني المقدرة بخمسين سنة.
- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهرها الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات الاستثمارية فإنه يتم الاعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهرها هذه الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

– الممتلكات والمعدات

- يتم الاعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة.
- يتم الاعتراف بالاستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الاستهلاك
	%
مباني	2
أثاث ومفروشات	15
أجهزة كمبيوتر	20
السيارات	15
آلات وأجهزة	15-12

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهرها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي استبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الاعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهرها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

– تدني قيمة الموجودات غير المالية

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهرها الموجودات غير المالية (الممتلكات والآلات والمعدات والممتلكات الاستثمارية) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوزها القيمة التي يظهرها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة القابلة للاسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أهمها أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تولدها من الموجود.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

- لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد). وتتم مراجعة انخفاض القيمة السابقة للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
- يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للاسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الاعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

المخصصات

- المخصصات هي التزامات حالية (قانونية أو استنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الالتزامات وتقدير مبلغها بطريقة موثوقة. وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعديل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا انعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم التعويض عن جزء أو كامل أي مخصص، فيتم الاعتراف بالذمة المدينة ضمن الموجودات إذا كانت التعويضات فعلياً مؤكدة ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.
- يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل بالصافي بعد طرح أي تعويضات.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المحددة للالتزام. وعند استخدام الخصم يتم الاعتراف بالزيادة في المخصص بمرور الوقت على أنها تكلفة مالية.

الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الالتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

تعويضات نهاية الخدمة

- يتم احتساب تعويضات نهاية الخدمة حسب التعليمات الداخلية للنقابة.

الاعتراف بالإيرادات

- تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع استلامه وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.

عقود الإيجار

- تصنف عقود التأجير كعقود تأجير تمويلية عندما تحول بنود العقد جميع المخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر. أما الأنواع الأخرى من العقود الإيجارية فتصنف على أنها عقود تشغيلية. ويتم تصنيف العقود عند بدء العمل بالعقد التأجيري.
- يتم الاعتراف بالدخل التأجيري من عقد التأجير التشغيلي بشكل ثابت ومتساوي خلال مدة العقد ذو العلاقة. وتضاف التكاليف المباشرة المبدئية التي تكبدها المنشأة عند التفاوض وأعداد العقد إلى القيمة التي يظهرها الموجود المؤجر في قائمة المركز المالي ويتم الاعتراف بها كمصاريف خلال مدة العقد بنفس الطريقة التي تعتمد للدخل التأجيري. ويتم استهلاك الموجودات المؤجرة بموجب عقود تأجير تشغيلية استناداً إلى نفس سياسات الاستهلاك التي تتبعها المنشأة للموجودات المشابهة.

المرابحة من القروض

- يتم الاعتراف بالمرابحة من القروض الممنوحة للمهندسين على أساس القسط الثابت خلال مدة القرض لتتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية لنقابة المهندسين الأردنيين.

توزيعات الأرباح وإيرادات المربحة

- يتم الاعتراف بإيرادات توزيع أرباح الاستثمارات بعد أن يعلن حق المساهمين في استلام دفعات.
- يستحق إيراد المربحة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر المربحة الفعال المستخدم.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

– ضريبة الدخل

صندوق التقاعد لنقابة المهندسين الأردنيين:

- إشارة الى قرار مجلس الوزراء رقم (2931) المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ 26 تشرين الأول 2010 تمت الموافقة على إعفاء صافي الدخل المتأتي لصناديق التقاعد والادخار والتوفير وغيرها من الصناديق التابعة للنقابات المهنية من ضريبة الدخل.
- كما تنص المادة رقم (4) من قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 الفقرة ج على انه يعفى من ضريبة الدخل الأحزاب والنقابات والهيئات المهنية.

– الشركات التابعة:

- تحتسب ضريبة الدخل وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

– العملات الأجنبية

- يتم تحويل التعاملات التي تتم بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات.
- بتاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملات أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملات أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي ظهرت خلالها.

– الالتزامات الطارئة

- الالتزامات الطارئة هي التزامات محتملة تعتمد على احتمالية ظهور أحداث مستقبلية غير مؤكدة، أو هي التزامات حالية بدون احتمال حدوث دفعات أو عدم إمكانية قياسها بطريقة موثوقة.
- لا يتم الاعتراف بالالتزامات الطارئة في القوائم المالية.

3. نقد ونقد معادل

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
1,018,471	2,664,499	حسابات جارية لدى البنوك - دينار أردني
78,630	57,488	نقد في الصندوق
1,097,101	2,721,987	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

4. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
5,489,834	5,408,626	قروض تمويل المهندسين - الجزء المتداول (*)
(250,743)	(307,681)	يطرح: إيرادات المربحة المؤجلة - الجزء المتداول
5,239,091	5,100,945	صافي قروض تمويل المهندسين - الجزء المتداول
7,053,055	5,668,822	قروض تمويل المهندسين - الجزء غير المتداول (*)
(1,017,389)	(1,171,631)	يطرح: إيرادات المربحة المؤجلة - الجزء غير المتداول
6,035,666	4,497,191	صافي قروض تمويل المهندسين - الجزء غير المتداول
(754,820)	(754,820)	يطرح: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (**)
10,519,937	8,843,316	الصافي

(*) فيما يلي بيان تفاصيل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

2024	2025	البيان
دينار أردني	دينار أردني	أراضي مملوكة لصندوق التقاعد
9,910,615	8,967,483	مواد بناء
1,033,303	776,184	شقق سكنية
497,307	371,029	أراضي غير مملوكة لصندوق التقاعد
378,056	304,192	سيارات
322,862	277,579	أثاث
125,727	112,180	منفعة زواج
113,939	94,065	منافع أخرى
60,205	88,278	كهربائيات ومشاريع إنتاجية
100,875	86,458	المجموع
12,542,889	11,077,448	
5,489,834	5,408,626	الجزء المتداول
7,053,055	5,668,822	الجزء غير المتداول

(**) فيما يلي تفاصيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة حسب المراحل:

2024		2025			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة (***)	المرحلة الثانية (**)	المرحلة الأولى (*)	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	أراضي مملوكة لصندوق التقاعد
285,649	269,940	214,025	4,719	51,196	
105,039	88,112	71,296	6,617	10,199	الأراضي الخاصة، شقق سكنية، مواد بناء
64,459	111,032	111,032	-	-	سيارات
299,673	285,736	285,736	-	-	المنافع الأخرى
754,820	754,820	682,089	11,336	61,395	

(*) المرحلة الأولى: قروض يوجد تأخير عليها من قسط الى قسطين / او لا يوجد تأخير.

(**) المرحلة الثانية: قروض يوجد تأخير عليها من 3 أقساط الى 9 أقساط.

(***) المرحلة الثالثة: قروض يوجد تأخير عليها من 10 اقساط وأكثر.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

- إن الحركة الحاصلة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة كما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
1,093,769	754,820	رصيد بداية السنة
(338,949)	-	تحويلات
754,820	754,820	رصيد نهاية السنة

- فيما يلي بيان أعمار قروض تمويل المهندسين:

2024		2025			
المجموع	المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	البيان
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	أراضي مملوكة لصندوق التقاعد
9,910,615	8,967,483	4,165,923	402,693	4,398,867	
1,908,666	1,451,405	777,443	239,219	434,743	الأراضي الخاصة، شقق سكنية، مواد بناء
322,862	277,579	277,579	-	-	سيارات
400,746	380,981	380,981	-	-	المنافع الأخرى
12,542,889	11,077,448	5,601,926	641,912	4,833,610	المجموع

- برأي الإدارة إن جميع الذمم المستحقة والمتأخرة غير المأخوذ بها مخصص خسائر ائتمانية متوقعة هي ذمم قابلة للتحصيل بشكل كامل لوجود ضمانات على تلك القروض الممنوحة.

5. ذمم وأرصدة مدينة أخرى

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	ذمم مدينة
3,987,139	4,065,546	يطرح: مخصص خسائر ائتمانية متوقعة (*)
(1,396,452)	(1,666,203)	الصافي
2,590,687	2,399,343	ايرادات فائدة قانونية مستحقة القبض
270	272,311	شيكات بالصندوق
489,837	128,103	تأمينات كفالات
20,545	20,545	تأمينات مستردة
21,166	4,166	سلف نثرية
100	100	
3,122,605	2,824,568	المجموع

(*) فيما يلي بيان الحركة الحاصلة على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة خلال السنة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	رصيد بداية السنة
954,548	1,396,452	المكون خلال السنة
102,955	269,751	تحويلات
338,949	-	رصيد نهاية السنة
1,396,452	1,666,203	

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

6. الأطراف ذات العلاقة

- تتكون المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من المعاملات مع الشركات التابعة والشركات الزميلة والشركات التي يمتلك فيها الصندوق حصص مؤثرة.
– تتكون ذمم أطراف ذات علاقة بمدينة مما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
479,224	476,461	شركة ضاحية البشيرى للإسكان - شركة زميلة
123,231	84,046	شركة ضاحية طبربور للإسكان - شركة زميلة
602,455	560,507	المجموع

- تتكون ذمم أطراف ذات علاقة بمدينة مما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
11,412,595	6,072,168	ذمم صناديق النقابة الدائنة (*)
1,214,580	311,798	ذمم المشاريع المشتركة الدائنة (**)
12,627,175	6,383,966	المجموع

- (*) ذمم صناديق النقابة الدائنة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
-	2,935,346	جاري صندوق التامين الاجتماعي
5,198,507	1,692,221	جاري صندوق النقابة
6,214,088	585,312	جاري صندوق التامين الصحي
-	549,458	جاري صندوق التكافل الاجتماعي
-	253,422	جاري صندوق القرض الحسن
-	56,409	جاري صندوق المسؤولية الاجتماعية
11,412,595	6,072,168	المجموع

- (***) ذمم المشاريع المشتركة الدائنة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
1,167,600	279,166	شركة الشرق العربي للاستثمارات العقارية
46,980	32,632	الشركة المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان
1,214,580	311,798	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

– وفيما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات علاقة:

2024	2025
دينار أردني	دينار أردني
79,473	39,185
40,543	14,348
19,390	2,763

شركة ضاحية طبربور للإسكان
الشركة المهنية للاستثمارات العقارية والإسكان
شركة ضاحية البشري للإسكان

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2024	2025
دينار أردني	دينار أردني
696,444	508,564
15,036	85,336
711,480	593,900

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
التغير المتراكم بالقيمة العادلة (*)
الرصيد في نهاية السنة

(*) ان الحركة الحاصلة على التغير المتراكم بالقيمة العادلة خلال السنة كما يلي:

2024	2025
دينار أردني	دينار أردني
(28,476)	15,036
43,512	70,300
15,036	85,336

رصيد بداية السنة
التغير خلال السنة
رصيد نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

2024	2025	
دينار	دينار أردني	
أردني	أردني	
6,307,979	9,047,337	أسهم شركات مدرجة في بورصة عمان
3,936,483	3,340,483	أسهم شركات غير مدرجة في بورصة عمان (*)
10,244,462	12,387,820	المجموع

(*) تظهر الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والتي لا يُمكن تحديد قيمتها العادلة بموثوقية بالكلفة وذلك لعدم وجود سوق نشط، هذا وقد قامت النقابة بإجراء اختبار تدني لهذه الاستثمارات بالاعتماد على القيمة الدفترية لصافي أصول هذه الشركات المستثمر بها فيما يلي تفاصيل أسهم الشركات غير المدرجة في بورصة عمان:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
1,500,000	1,500,000	شركة دار التمويل الإسلامي
950,000	950,000	شركة عجلون الوطنية للاستثمار والتنمية
860,000	264,000	شركة مدارس ليمار التعليمية (*)
600,000	600,000	شركة الاحتراف للتعليم
25,000	25,000	شركة عجلون للثقافة والتعليم
1,483	1,483	الشركة المترابطة للاستثمار
3,936,483	3,340,483	المجموع

من ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يوجد أسهم محجوزة (53,000) سهم لعضوية مجلس الإدارة.

(*) بناء على محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة مدارس ليمار التعليمية بتاريخ 17 كانون الثاني 2026 تمت الموافقة على بيع شركة مدارس ليمار التعليمية بكافة موجوداتها وحصصها والاصول والممتلكات وكافة الاموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للشركة بملغ لا يقل عن 5,750,000 دينار اردني لشركة الاحتراف للتعليم اكااديمية ومدارس الاحتراف الدولية حيث قدر سعر الحصة (0/31) دينار اردني وعليه تم اعتبار هذا التقدير هو سعر القيمة العادلة للشركة كما في 31 كانون الاول 2025 وتم احتساب تدني بقيمة 596,000 دينار اردني .

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

9. استثمارات في شركات زميلة

المبلغ	المبلغ	نسبة الاستثمار	بلد التأسيس	البيان
دينار أردني	دينار أردني	%		
1,413,980	1,422,087	22	الأردن	شركة مبنى اتحاد صناديق تقاعد النقابات المهنية المشتركة
18,208	17,651	25	الأردن	شركة ضاحية البشري للإسكان
8,571	6,073	25	الأردن	شركة ضاحية طبربور للإسكان
117,637	1	29	الأردن	الشركة العالمية للصناعات الكيماوية (*)
1,558,396	1,445,812			المجموع

– فيما يلي بيان حركة الاستثمارات خلال السنة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	رصيد بداية السنة
1,550,624	1,558,396	الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة
11,272	(106,584)	المتبقي من قيمة الخسارة في ذمة الشركة الزميلة - شركة ضاحية
5,000	-	طبربور للإسكان
(8,500)	(6,000)	توزيعات ارباح
1,558,396	1,445,812	الصافي

– فيما يلي بيان المعلومات الملخصة حول الشركات الزميلة:

2025				
الربح (الخسارة)	الإيرادات	مجموع المطلوبات	مجموع الموجودات	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
63,483	207,020	9,597	6,408,990	شركة مبنى اتحاد صناديق تقاعد النقابات المهنية المشتركة
(2,225)	12,746	1,849,075	1,919,677	شركة ضاحية البشري للإسكان
(9,991)	130,076	300,426	324,718	شركة ضاحية طبربور للإسكان
51,267	349,842			المجموع

– (*) إن الشركة العالمية للصناعات الكيماوية شركة تحت التصفية وذلك اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2016 وهذه البيانات المالية كما في 30 حزيران 2016.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

10. ممتلكات استثمارية

المجموع	المباني	أراضي (*)	2025
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
			التكلفة
107,155,985	6,923,538	100,232,447	الرصيد في بداية السنة
1,160,135	32,708	1,127,427	إضافات
(16,234,590)	-	(16,234,590)	إستبعادات
(930,513)	-	(930,513)	تدني
91,151,017	6,956,246	84,194,771	الرصيد في نهاية السنة
			الاستهلاك المتراكم
1,334,587	1,334,587	-	الرصيد في بداية السنة
142,224	142,224	-	استهلاكات
1,476,811	1,476,811	-	الرصيد في نهاية السنة
89,674,206	5,479,435	84,194,771	الصافي
			2024
			التكلفة
107,443,913	6,923,538	100,520,375	الرصيد في بداية السنة
5,889,732	-	5,889,732	إضافات
(5,386,040)	-	(5,386,040)	إستبعادات
(924,292)	-	(924,292)	تدني
132,672	-	132,672	رد تدني انتفت الحاجة له
107,155,985	6,923,538	100,232,447	الرصيد في نهاية السنة
			الاستهلاك المتراكم
1,192,363	1,192,363	-	الرصيد في بداية السنة
142,224	142,224	-	استهلاكات
1,334,587	1,334,587	-	الرصيد في نهاية السنة
105,821,398	5,588,951	100,232,447	الصافي

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بناء على تقييم مقيم عقاري مستقل بتاريخ 15 من اذار 2026 كما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	الأراضي
190,915,476	154,144,117	
12,964,605	12,820,673	المباني
203,880,081	166,964,790	المجموع

(*) من ضمن بند الأراضي ما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	أراضي مسجلة باسم المؤسسة العامة والتطوير الحضري (*)
12,496,647	12,029,781	
12,955,671	8,650,400	أراضي مشروع مرجان (**)
25,452,318	20,680,181	المجموع

(*) إن هذه الأراضي مسجلة باسم مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري بموجب اتفاقيات مع صندوق التقاعد لحين الانتهاء من الفرز وتنفيذ خدمات البنية التحتية لهذه الأراضي.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

— (***) فيما يلي تفاصيل أراضي مرجان:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
11,652,796	8,361,663	مشروع العقبة - 400 دونم (*)
930,388	-	مشروع البحر الميت (**)
372,487	288,737	مشروع أراضي التوسعة - العقبة (***)
12,955,671	8,650,400	المجموع

— مشروع العقبة (*)

— بتاريخ 8 حزيران 2010 قامت شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري بتوقيع اتفاقية مع شركة تطوير العقبة لشراء أرض لتطويرها تبلغ مساحتها 400 دونم في مدينة العقبة وفقا للشروط التالية:

— ثمن الأرض يبلغ 20 مليون دينار أردني سددت بموجب أقساط وكما يلي:

— مبلغ 5 مليون دينار سدد بعد 15 يوم من توقيع الاتفاقية بتاريخ 8 حزيران 2010، والرصيد البالغ 15 مليون دينار سدد على 5 أقساط سنوية بقيمة 3 ملايين دينار استحق الأول منها بعد مرور سنة على توقيع الاتفاقية واستحق الأخير في سنة 2015.

— تم تحويل الـ 200 دونم من أرض قرية مرجان المهندسين في العقبة لصالح صندوق التقاعد في نقابة المهندسين الأردنيين خلال عام 2014 ليصبح المستلم 200 دونم من أصل 400 دونم تقسم على جزئين، 100 دونم للاستعمال التجاري و100 دونم للاستعمال المتعدد حيث تم الانتهاء من تنفيذ أعمال البنية التحتية بنسبة 99% ويتبقى انارة الشوارع الداخلية وتبليط بعض ممرات المشاة.

— نقل ملكية الأرض:

— يتم نقل ملكية الأرض للشركة بموجب الاتفاقية في حال تحقق الشرطان التاليان مجتمعان:

— تسديد قيمة كامل الأرض، وقد تم التسديد قيمة الأرض بالكامل.

— تنفيذ 40% من قيمة المشروع المقرر إقامته على قطعة الأرض.

— علما أنه لم يتم استيفاء الشرط الثاني بخصوص تنفيذ 40% من قيمة المشروع وبناء عليه ما زالت الأرض مسجلة باسم شركة تطوير العقبة.

— اتفاقية التطوير الخاصة بالأرض:

— بموجب الاتفاقية المبرمة، فقد تم منح الشركة حق تطوير الأرض لإنشاء مشروع متعدد الاستعمالات كأراضي وشقق سكنية مطورة للمهندسين وأراضي ومباني تجارية.

— تم توقيع اتفاقية التطوير بتاريخ 8-6-2010 وبمدة تطوير 9 سنوات، تم طلب التمديد لاحقا وأصبحت 12 سنة تنتهي في حزيران 2022 وجاري العمل على التمديد لمدة ثلاث سنوات.

— تبلغ نسب التطوير على الواقع ما يعادل 35% بعد استكمال أعمال البنية التحتية ومباشرة عمليات التطوير من قبل المستفيدين من الأراضي.

— تم بيع 68 قطعة من قطع الأراضي ذات الاستعمال المتعدد أي ما يعادل 87% من عدد القطع وتشكل ما يساوي 83% من المساحة الكلية للمنطقة وجاري العمل على تسويق القطع المتبقية. أما الجزء التجاري فلم يعرض للبيع حتى تاريخه.

— مشروع البحر الميت (***)

— قامت شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري برفع قضية على المجموعة الاردنية لتطوير المناطق التنموية وذلك لعدم التزام المجموعة الاردنية لتطوير المناطق التنموية باتفاقية البيع والتطوير الموقعة مع شركة مرجان المهندسين حيث صدر قرار التحكيم لصالح شركة مرجان المهندسين وتم الحكم ببطالان اتفاقية البيع والتطوير المبرمة سابقا والحكم بالزام شركة المجموعة الاردنية بدفع ثمن الارض والبالغ 709,600 دينار اردني ودفع الفائدة القانونية البالغة 9% سنويا عن المبلغ المسدد ثمن للأرض اعتبارا من تاريخ 2021/6/28، والبالغة 271,014 دينار اردني تم تقديم طعن بالقرار من قبل المجموعة الاردنية لتطوير المناطق التنموية لدى محكمة التمييز وصدر قرار المحكمة رقم (10542/2025) المتضمن رد دعوى البطلان وتأييد حكم التحكيم والامر بتنفيذه الصادر بتاريخ 27 نيسان 2025.

– مشروع التوسعة – العقبة (***)

– (*) إن الحركة الحاصلة على مشروع التوسعة خلال السنة هي كما يلي:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	الرصيد بداية السنة
425,669	372,487	استرداد من المشروع
(53,182)	(83,750)	الصافي
372,487	288,737	

– تم التعاقد على توسعة قرية مرجان المهندسين بمساحة 275 دونم بتاريخ 2 أيلول 2015 وذلك استكمالاً للمشروع مرجان المهندسين المرحلة الأولى وتحمل نفس صفة الاستعمال التنظيمية متعددة الاستعمال، تم استرجاع مبلغ 1,136,913 دينار أردني من ثمن الأرض حيث تبين أن الاتفاقية غير نافذة بسبب عدم اعتمادها من قبل مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة ومجلس الوزراء حيث يتم حالياً التفاوض على إعادة صياغة الاتفاقية التعاقدية مع شركة تطوير العقبة من حيث ثمن الأرض وتسهيل اجراءات التطوير ونقل الملكية مستقبلاً.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

11. ممتلكات ومعدات

المجموع	آلات وأجهزة	السيارات	أجهزة كمبيوتر	أثاث ومفروشات	مباني	أراضي	2025
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
1,549,555	220,607	17,722	355,769	205,690	449,767	300,000	التكلفة
3,725	3,087	-	-	638	-	-	الرصيد في بداية السنة
1,553,280	223,694	17,722	355,769	206,328	449,767	300,000	إضافات
							الرصيد في نهاية السنة
915,380	193,336	17,717	354,998	188,162	161,167	-	الاستهلاك المتراكم
19,642	5,308	-	168	5,171	8,995	-	الرصيد في بداية السنة
935,022	198,644	17,717	355,166	193,333	170,162	-	استهلاكات
618,258	25,050	5	603	12,995	279,605	300,000	الرصيد في نهاية السنة
							الصافي
							2024
1,571,441	216,195	48,427	355,769	201,283	449,767	300,000	الرصيد في بداية السنة
8,819	4,412	-	-	4,407	-	-	إضافات
(30,705)	-	(30,705)	-	-	-	-	إستبعادات
1,549,555	220,607	17,722	355,769	205,690	449,767	300,000	الرصيد في نهاية السنة
							الاستهلاك المتراكم
923,562	188,477	48,422	352,376	182,115	152,172	-	الرصيد في بداية السنة
22,523	4,859	-	2,622	6,047	8,995	-	استهلاكات
(30,705)	-	(30,705)	-	-	-	-	إستبعادات
915,380	193,336	17,717	354,998	188,162	161,167	-	الرصيد في نهاية السنة
634,175	27,271	5	771	17,528	288,600	300,000	الصافي

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

12. ذمم دائنة

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
4,143,591	3,066,504	دفعات لشراء أراضي وأمانات وشيكات غير مقدمة للصرف
2,002,115	1,309,840	ذمم شركات ومؤسسات
449,628	449,628	ذمة وزارة البلديات
10,817	11,292	ذمم أخرى
6,606,151	4,837,264	المجموع

13. ارصدة دائنة أخرى

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
167,704	186,466	مخصص نهاية الخدمة (*)
246,737	164,301	إيراد مقبوض مقدما
55,398	96,317	أمانات للغير
25,165	88,455	مصاريف مستحقة الدفع
96,237	74,295	محتجزات مقاولين
32,528	31,778	مخصصات أخرى
27,224	18,578	مخصص ضريبة دخل - شركات تابعة (**)
46,670	18,242	أمانات تأمينات على القروض
5,482	2,684	أمانات المساهمة الوطنية - شركات تابعة
703,145	681,116	المجموع

(*) ان الحركة الحاصلة على مخصص نهاية الخدمة خلال السنة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
142,988	167,704	رصيد في بداية السنة
5,550	-	المحول من /الى الصناديق الأخرى
21,165	25,139	المكون خلال السنة
(1,999)	(6,377)	المدفع خلال السنة
167,704	186,466	الصافي

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

(**) ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل - شركة تابعة:

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
19,193	27,224	الرصيد بداية السنة
27,224	18,578	المكون خلال السنة
(19,193)	(27,224)	المدفوع خلال السنة
27,224	18,578	الرصيد نهاية السنة

14. مخصصات طلبات الغاء العضوية

- يمثل هذا الحساب طلبات الغاء العضوية المقدمة من المهندسين لإلغاء عضويتهم لدى صندوق التقاعد واسترداد اشتراكاتهم التقاعدية وذلك حسب النظام.

15. مخصصات بنية تحتية

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
4,143,591	3,066,504	دفعات لشراء أراضي وأمانات وشيكات غير مقدمة للصرف
2,002,115	1,309,840	ذمم شركات ومؤسسات
449,628	449,628	ذمة وزارة البلديات
10,817	11,292	ذمم أخرى
6,606,151	4,837,264	المجموع

16. قروض

2024	2025	البيان	الضمانات	سقف القرض	معدل الفائدة %	الجزء قصير الأجل	الجزء طويل الأجل	المجموع	المجموع
2,118,322	1,313,670	قرض البنك الإسلامي - أرض الزيتونة 9	رهن أرض	3,250,000	3.3	327,896	985,774	1,313,670	2,118,322
-	1,233,794	قرض بنك صفوة - قرض لشراء أسهم	تأمينات نقدية	1,300,000	6.00	1,019,621	214,173	1,233,794	-
1,853,266	1,232,287	قرض بنك صفوة - أسهم بقيمة 2,000,000 دينار أردني	رهن المجمعات التجارية	2,000,000	4.83	552,213	680,074	1,232,287	1,853,266
1,754,161	1,123,520	قرض بنك صفوة - أسهم بقيمة 2,000,000 دينار أردني	رهن المجمعات التجارية	2,000,000	4.83	432,865	690,655	1,123,520	1,754,161
1,601,707	956,609	قرض بنك صفوة - أسهم بقيمة 2,000,000 دينار أردني	رهن المجمعات التجارية	2,000,000	4.83	250,121	706,488	956,609	1,601,707
672,614	97,211	قرض البنك الإسلامي - قرض لشراء أرض الطنيب (حصّة 40%)	رهن أرض	1,796,445	4.15	-	97,211	97,211	672,614
455,592	37,039	قرض بنك صفوة - أسهم بقيمة 800,000 دينار أردني	ودائع لدى صندوق النقابة	800,000	6.00	-	37,039	37,039	455,592
220,713	-	قرض بنك صفوة - قرض شراء أسهم	تأمينات نقدية	700,000	6.00	-	-	-	220,713
8,676,375	5,994,130	المجموع				2,582,716	3,411,414	5,994,130	8,676,375

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

17. الاشتراكات التقاعدية

يتم قيد الاشتراكات التقاعدية وفق اسس نظام الصندوق وحسب الشرائح والمنافع التي يحددها كل مشترك على حده، بحيث يلتزم الصندوق بتغطية المنافع التقاعدية التي تتناسب مع الاشتراكات المسددة من قبل المهندسين الأعضاء في الصندوق. يعتبر عضو الصندوق مستحقاً لراتب التقاعد إذا تم تسديد ما عليه من التزامات ودمم مالية للنقابة وللصناديق التابعة له. حيث يعتبر مكتسباً لراتب التقاعد اعتباراً من تسديده لستين اشتراكاً (خمس سنوات) لغاية 31 كانون الأول 2017 (عدلت لتصبح 180 اشتراكاً بعد 1 كانون الثاني 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2023) وعند إكمال المهندس الستين من العمر وعضو الصندوق المهندسة الخامسة والخمسين من العمر على ان يتم رفع سن الاحالة الحكومية للتقاعد بشكل تدريجي وبمعدل 6 شهور من عمر المهندس والمهندسة كل سنة اعتباراً من تاريخ 1 كانون الثاني 2024 الى ان يصبح سن الاحالة الحكومية 62 للمهندس و 58 للمهندسة ولا يحول استحقاق عضو الصندوق على التقاعد دون استمراره في مزاولة المهنة وممارسة حقوقه النقابية واداء الالتزامات المترتبة عليه وفقاً لأحكام قانون النقابة والأنظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك دفع رسم الاشتراك السنوي.

تكون المدة الخاضعة للتقاعد محددة حسب عدد الأشهر المسددة عنها الاشتراكات التقاعدية الشهرية، وبحسب مقدار الراتب التقاعدي المستحق للعضو وفقاً لأي من الشرائح التي تم تحديدها من قبل العضو بضرب مقدار الراتب التقاعدي للشريحة في عدد الأشهر التي سددت عنها الاشتراكات التقاعدية الشهرية الخاضعة ويقسم الناتج على 360.

يجوز لعضو الصندوق الذي لم يتجاوز الخمسين من عمره تسديد فرق مبالغ الانتقال من شريحة أدنى الى شريحة أعلى ومن تاريخ اشتراكه في الصندوق شريطة دفع رسم اضافي مقطوع بنسبة 7% من مبلغ الفرق عن كل سنة من تاريخ نفاذ احكام النظام المعدل رقم 25 لسنة 2002 بحيث لا يزيد مقدار هذا الرسم الإضافي على مبلغ الفرق ذاته. ويسمح لعضو الصندوق الذي تجاوز الخمسين من العمر والمناسب للصندوق قبل نفاذ احكام النظام المعدل المشار اليه تسديد الفرق المترتب عليه مع الرسوم الإضافية وفق جدول مالي يقره المجلس.

تم تعديل الاشتراكات التقاعدية وذلك بناء على نظام رقم (84) لسنة 2023 نظام معدل لنظام التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين الأردنيين والصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 كانون الأول 2023 ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشرة بالجريدة الرسمية وحسب جدول الشرائح المدرج ادناه:

سنوات التخرج	شريحة (150)	شريحة (200)	شريحة (280)	شريحة (350)	شريحة (400)	شريحة (500)	شريحة (600)	شريحة (800)	شريحة (1000)
	قديم	حديث	قديم	حديث	قديم	حديث	قديم	حديث	قديم
من (5-1)	-	12	4	7	8	13	-	16	12
من (10-5)	-	24	9	17	18	29	-	32	27
من (15-10)	-	-	12	22	24	39	-	48	36
من (20-15)	-	-	15	28	30	50	-	64	45
أكبر من 20	-	-	18	33	36	60	-	75	54

- تم تعديل نظام صندوق التقاعد والذي صدر في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (5762) بتاريخ 16 كانون الأول 2021 ويعمل به

بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وكانت أهم التعديلات ما يلي:

1- تجميد شرائح (280، 400) دينار للمشاركين الجدد.

2- استحداث شرائح جديدة (150، 500) وحسب الاقساط كما في الجدول التالي على ان يكون الاشتراك في شريحة

150 دينار فقط في اول 5 سنوات من تاريخ التخرج ثم سيتم الانتقال تلقائياً الى شريحة 500 دينار.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

شريحة 500 القسط الشهري	تاريخ التخرج	شريحة 150 القسط الشهري	التخرج تاريخ
دينار أردني		دينار أردني	
34	5-1	4	1
50	10-6	8	2
66	15-11	12	3
82	20-16	16	4
98	أكثر من 20	20	5

3- الغاء كافة الرسوم الاضافية على الاشتراكات التقاعدية المترتبة على المشتركين قبل صدور النظام:

- 100% من الرسوم الاضافية المترتبة على المشتركين الذين نقل اعمارهم عن 30 عام.
- 80% من الرسوم الاضافية المترتبة على المشتركين الذين تتراوح اعمارهم ما بين 30-35 عام.

- وحسب الشروط التالية:

- أ. تسديد الاشتراكات دفعة واحدة.
 - ب. الالتزام بالتسديد لمدة لا تقل عن 10 سنوات.
 - ج. عدم التأخر عن تسديد اي قسط لمدة تزيد عن 6 أشهر.
 - د. في حال عدم الالتزام يعاد قيد المبالغ المعفاة كذمم عليهم ويجوز خصمها من اخر اشتراكات.
 - هـ. سيتم تطبيق هذا البند لمدة سنة واحدة فقط من اقرار النظام.
- 4- عدم استحقاق راتب تقاعدي للمشاركين المسددين أكثر من (180) شهر ومستحق عليهم (180) شهر فأكثر وانما يتم صرف تعويض دفعة واحدة بنسبة (175%) من مجموع المدفوع.
- 5- منع زيادة مبلغ تعويض الدفعة الواحدة للمبالغ التي سددت آخر 5 سنوات قبل التقاعد ويسترد المبلغ المدفوع كما دفع.
- 6- منع الانتقال لشرائح اقل من شريحة (500) دينار.
- 7- منع الانتقال بين هذه الشرائح (150، 200، 280، 400).
- 8- منع الانتقال لشرائح أعلى آخر سنتين قبل التقاعد.
- 9- منع الانتقال الى شريحة (500) دينار لاي فترة قبل عام 2018.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

- صدر النظام المعدل لنظام تقاعد لأعضاء نقابة المهندسين رقم (84) لسنة 2023 بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 كانون الأول 2023 والواجب التطبيق اعتباراً من نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 17 كانون الأول 2023 والذي يتضمن أهم التعديلات التالية:

رقم المادة	ملخص التعديل
(12/أ)	- الزامية الاشتراك في الصندوق لجميع اعضاء النقابة، وعدم إلزامية دفع العائدات التقاعدية بأثريجي. - تعديل الحد الاعلى لعمر الاشتراك بالصندوق ليصبح 47 للذكور و43 للإناث. - اشراك المهندسين حديثي التخرج على الشريحة الاساسية (150) دينار في أول 10 سنوات من التخرج بأقساط بسيطة. - عدم الزامية تسديد العائدات التقاعدية لحديثي التخرج خلال أول 5 سنوات من تاريخ التخرج.
(12/ب/هـ)	استثناء حالات التقاعد بسبب العجز الكلي الدائم من شرط تسديد 180 شهر للحصول على راتب تقاعدي، وصرف الراتب التقاعدي بسبب العجز الكلي الدائم عند تسديد 60 اشترك فأكثر
(12/ز)	الغاء بند منع الانتقال الى شرائح اعلى اخر سنتين قبل التقاعد، والسماح بتعديل الشريحة لجميع الفئات العمرية.
(14)	رفع الاشتراكات التقاعدية لتصبح أكثر توازناً، واستحداث شريحة 350 دينار.
(15/أ)	رفع سن التقاعد للإحالة الحكمية للمهندسين والمهندسات. (سنتين للذكور وثلاثة سنوات للإناث وبشكل تدريجي / بمعدل ستة شهور كل سنة)
(15/ح)	اقتطاع (10%) من الرواتب التقاعدية للمهندسين غير الممارسين للمهنة و(50%) من الرواتب التقاعدية للمهندسين الممارسين للمهنة كحد اعلى.
(17/هـ)	منع الانتقال الى الشريحة الأساسية وشريحة المائتي دينار وشريحة المائتين وثمانين ديناراً وشريحة الأربعمئة ديناراً.
(18)	عدم إلزامية تسديد العائدات التقاعدية وتأجيلها لفترات في حالات المرض أو عدم ممارسة المهنة أو الكسب.
(25/أ)	تمديد فترة السداد دون احتساب الرسم الاضافي على اشتراكات التقاعد لتصبح بعد الشهر الثالث بدلاً من الشهر الثاني.
(25/ب)	تطبيق مبدأ الإلزامية على الاعضاء الممارسين المهنة.
(25/ج)	اعفاء المهندسين الذين تقل اعمارهم عن (50) عاماً من الرسوم الاضافية غير المسددة بنسب مختلفة وبالتقسيم لمدة ثلاث سنوات.
(28)	استرداد الاشتراكات التقاعدية المسددة عند الانسحاب من النقابة بعد الوصول الى سن التقاعد.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

18. أرباح بيع ممتلكات استثمارية

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
7,161,100	23,394,925	مبيعات ممتلكات استثمارية (*)
(5,386,040)	(16,234,590)	تكلفة مبيعات ممتلكات استثمارية
1,775,060	7,160,335	الصافي

(*) من ضمن مبيعات الممتلكات الاستثمارية يوجد مبيعات لصناديق النقابة فيما يلي تفاصيل هذه المبيعات:

2025			الصندوق
الربح	سعر البيع	التكلفة	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	صندوق التأمين الصحي
3,490,614	3,904,815	414,201	صندوق التأمين الاجتماعي
940,032	1,800,000	859,968	صندوق نقابة المهندسين
2,811,444	6,683,385	3,871,941	
7,242,090	12,388,200	5,146,110	المجموع

19. صافي أرباح تأجير ممتلكات استثمارية

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
574,060	623,804	إيرادات الإيجار
(89,832)	(108,803)	المصاريف المباشرة
(142,224)	(142,224)	استهلاكات
342,004	372,777	الصافي

20. إيرادات أخرى

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	مكافآت وتنقلات أعضاء مجلس إدارة شركات مساهمة
109,075	100,169	عامه
29,348	23,134	أخرى
19,053	20,118	رسوم التنازل عن الأراضي
-	271,014	بدل فائدة قانونية
3,400	-	ايراد بيع ممتلكات ومعدات
160,876	414,435	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

21. المصاريف الإدارية

2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	
734,394	873,652	رواتب وأجور وملحقاتها
87,900	88,782	رسوم قضايا
39,731	33,333	حصة صندوق التقاعد من متحصلات مركز القدس
48,932	33,327	مصاريف بطاقة الانتماء
27,960	25,270	كهرباء ومياه
21,165	25,139	مصرفون تعويض نهاية الخدمة
47,699	21,803	أتعاب مهنية
6,456	18,289	اتصالات
9,450	9,989	قرطاسية ومطبوعات
9,109	9,877	نظافة
15,798	9,755	دعاية وإعلان وتسويقية
5,175	9,623	عمولات بنكية
6,565	6,520	متفرقة
5,444	5,766	أمن وحماية
6,632	5,017	مصاريف تأمين ونقل أموال
5,450	4,728	ضيافة وتجهيزات الهيئات العامة
2,638	4,348	مصاريف كمبيوتر ولوازم
3,152	4,105	صيانة
1,149	4,056	لجان طبية
2,489	2,132	مصاريف حكومية
1,676	2,089	أجور نقل وتنقلات
1,088,964	1,197,600	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

22. الدراسة الاكتوارية

- تم تعيين الشركة المتحدة للاستشارات الاكتوارية المرخصة من قبل البنك المركزي لإجراء الدراسة الاكتوارية التاسعة وتم الانتهاء من أعداد الدراسة بتاريخ 15 أيار 2022 وتم إجراء الدراسة استناداً لبيانات الصندوق كما في 2020/12/31 (تاريخ التقييم) والغرض من الدراسة تقييم الوضع المالي للصندوق ووضع التوصيات اللازمة في ضوء نتائج التقييم.
- حسب نتائج الدراسة الاكتوارية التاسعة، فإن إجمالي الالتزامات الاكتوارية كما في تاريخ التقييم بلغ 1,418 مليون دينار، فيما بلغت الأصول المتراكمة 149 مليون دينار وبالتالي فإن نسبة التمويل كما في تاريخ التقييم بلغت 10.5% وعليها فإن حجم العجز في الأصول تساوي 1,269 مليون دينار أردني.
- فيما يخص نقطتي التعادل الأولى والثانية فقد تم تجاوزهما منذ سنوات. وبناء على نتائج الدراسة الحالية فمن المتوقع أن تقع نقطة التعادل الثالثة (أي الاستنفاد الكامل لأصول الصندوق) في عام 2026. مقارنة بنتائج الدراسة الثامنة، فقد اقتربت نقطة التعادل الثالثة بحوالي 4 سنوات وذلك بسبب انخفاض الدخل المحقق وارتفاع نفقات الصندوق خلال السنوات الماضية.
- ويرجع العجز في التمويل المذكور أعلاه بشكل أساسي إلى الاختلال الحاد بين قيم الاشتراكات المطلوبة من أعضاء الصندوق مقابل المنافع التي يحصل عليها الأعضاء عند التقاعد أو العجز أو الوفاة. وقد نتج عن هذا الخلل، تراكم العجز الاكتواري على مدار السنوات الطويلة الماضية مما أدى إلى حالة التمويل الحالية.
- حسب نتائج الدراسة، لا نتوقع أن يكون للتعديلات التي تم إقرارها مؤخراً والتي دخلت حيز التنفيذ في شهر كانون الثاني 2022 أي تأثير جوهري على الوضع المالي للصندوق، حيث من المتوقع أن تدفع هذه ال تعديلات نقطة التعادل إلى عام 2027 بدلاً من 2026. مع العلم بأنها بحلول عام 2026 يصل العجز السنوي بين إيرادات ونفقات الصندوق إلى ما يقارب 35 مليون دينار، وبالتالي فإن دفع نقطة التعادل سنة واحدة يحتاج إلى تحصيل هذا المبلغ تقريباً مع ملاحظة أن قيمة العجز السنوي ستستمر في الارتفاع بعد عام 2026.

الفرضيات المالية والديمغرافية للتقييم الاكتواري

أولاً: الفرضيات المالية

معدل العائد على الاستثمار	سيبدأ عند 3٪ للأعوام 2021-2022 ويزداد بنسبة 0.5٪ كل عام حتى يصل إلى 5٪.
معدل الخصم للتدفقات النقدية	5.6%
زيادة الرواتب التقاعدية	لا يوجد
المصاريف الإدارية	8 دينار/ مشترك في السنة
نسبة التسديد: تم تقسيم الأعضاء المشتركين إلى عدة مجموعات وتطبيق معدلات تحصيل مختلفة لكل مجموعة. فيما يلي ملخص هذه المجموعات ونسب التحصيل المتعلقة بهم.	

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

المجموعة (أ): وهم المشتركين الذين لديهم عضوية فعالة في النقابة سواء كان لديهم رصيد اشتراكات سابق ام لا بالإضافة الى المشتركين المعلقة عضويتهم ولكن لديهم رصيد اشتراكات (180) شهر أو أكثر ، فرضية نسبة تحصيل الاشتراكات المستقبلية التراكمية موضح في الجدول التالي :-

1000	800	600	400	280	200	العمرية/الشريحة الفئة
0.65	0.5	0.5	0.4	0.25	--	من 30 اقل
0.9	0.85	0.65	0.55	0.45	--	30-34
0.9	0.9	0.75	0.7	0.55	--	35-39
0.95	0.95	0.85	0.8	0.6	0.75	40-44
0.95	0.95	0.9	0.9	0.65	0.75	45-49
0.95	0.95	0.9	0.9	0.8	0.75	50-54
0.95	0.95	0.95	0.9	0.8	0.75	55-59

المجموعة (ب): وهم المشتركين المعلقة عضويتهم في الصندوق لمدة 7 سنوات أو أقل ولديهم رصيد اشتراكات اقل من (180) شهر، وقد تم افتراض نسب تحصيل الاشتراكات المستقبلية التراكمية 30%.

المجموعة (ج): وهم المشتركين المعلقة عضويتهم في الصندوق لمدة تزيد عن 7 سنوات ولديهم رصيد اشتراكات اقل من (180) شهر، وقد تم افتراض عدم وجود أي نسبة تحصيل مستقبلية للاشتراكات لهذه المجموعة.

المجموعة (د): وهم المشتركين المعلقة عضويتهم في الصندوق وليس لديهم رصيد اشتراكات سابق على الاطلاق، وقد تم استثناء هذه المجموعة تماما من التقييم.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

التوقعات المالية لصندوق التقاعد

الجدول التالي يوضح التوقعات المالية لصندوق التقاعد خلال الاعوام 2020-2100.

الإيراد والمصرف المتوقّع لصندوق التقاعد (المبالغ بالمليون دينار أردني)

العالم	ايراد الاشتراكات	ايراد الاستثمارات	اجمالي الإيرادات	اجمالي المنافع	المصاريف الادارية	العجز/ الفائض السنوي	العجز/ الفائض التراكمي	رصيد الصندوق	العام
2020								149	
2021	26.6	4.1	30.8	49.2	1	-19.4	-19.4	130	
2022	28.5	3.5	32.1	53.7	1	-22.7	-42.1	107	
2023	30.5	3.2	33.7	58.6	1.1	-26	-68.1	81	
2024	32.6	2.6	35.2	63.1	1.1	-29	-97.1	52	
2025	34.7	1.6	36.3	67	1.1	-31.8	-128.9	20	
2026	37.1	0.2	37.2	70.7	1.2	-34.7	-163.6	-14	
2027	39.4	-	39.4	74.5	1.2	-36.2	-199.8	-50	
2028	41.8	-	41.8	78	1.2	-37.4	-237.2	-88	
2029	44.1	-	44.1	84.7	1.3	-38.9	-276.1	-127	
2030	46.3	-	46.3	85.5	1.3	-40.5	-316.6	-167	
2035	56.5	-	56.5	109.6	1.5	-54.7	-557	-408	
2040	64.8	-	64.8	144	1.6	-80.8	-903.9	-755	
2045	70.5	-	70.5	200	1.8	-131.3	-1,450.40	-1,301	
2050	70.9	-	70.9	270.6	1.9	-201.6	-2,310.30	-2,161	
2055	70.4	-	70.4	349.8	2.1	-281.5	-3,551.20	-3,402	
2060	70.5	-	70.5	429.4	2.2	-361.2	-5,197.30	-5,048	
2065	70.6	-	70.6	504	2.4	-435.8	-7,229.30	-7,080	
2070	70.6	-	70.6	571.8	2.5	-503.7	-9,614.90	-9,466	
2080	70.8	-	70.8	680.6	2.7	-612.6	-15,284.20	-15,135	
2090	70.9	-	70.9	747.6	2.8	-679.6	-21,811.90	-21,663	
2100	71	-	71	783.5	2.9	-715.4	-28,821.50	-28,672	

ثانياً: الفرضيات الديمغرافية

EIT – 15 STANDARD LIFE TABLE

72.7 للذكور، 76.1 للإناث

17.8 للذكور، 20.4 للإناث

6 سنوات

90 للذكور، 60 للإناث

90% عند عمر 60 سنة و10% من عمر 61-65 سنة

90% عند عمر 55 سنة و10% من عمر 56-60 سنة

5000 سنوياً

(65%) الذكور، (35%) الإناث

(70%) الأساسية، (10%) الخمسمائة، (15%) الستمائة (2.5%)

التمائة، (2.5%) الألف.

جداول الحياة المعتمدة

العمر المرتقب عند الولادة

العمر المرتقب عند عمر 60

الفرق بين عمر الزوج والزوجة

نسبة الزواج

سن التقاعد عند الذكور

سن التقاعد عند الإناث

1. معدل النمو في أعداد المشتركين الداخليين الجدد

توزيع الداخليين الجدد حسب الجنس

توزيع الداخليين الجدد حسب الشريحة للذكور والإناث

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

نتائج الدراسة

التوازن المالي لصندوق التقاعد

- نقطة التعادل الأولى وهي تساوي الاشتراكات التقاعدية المسددة والمزايا التقاعدية المدفوعة (الرواتب التقاعدية) وقد تحققت عام 2014.
- نقطة التعادل الثانية وهي تساوي الإيرادات المتأتية من الاشتراكات التقاعدية والإرباح الاستثمارية مع النفقات الإجمالية (الرواتب التقاعدية والمصاريف الادارية) وقد تحققت عام 2017.
- نقطة التعادل الثالثة وهي تساوي الإيرادات الإجمالية (بيع الموجودات) مع النفقات الإجمالية (الرواتب التقاعدية والمصاريف الادارية) يتوقع أن تتحقق عام 2026.
- نسبة التمويل وهي نسبة قيمة الموجودات الدفترية الحالية إلى القيمة الحالية للالتزامات الصندوق كما في تاريخ الدراسة 2020/12/31 تساوي (10.5%).

توصيات الدراسة:

- مع أخذ جميع المعطيات المذكورة أعلاه في الاعتبار، ونظرا لأن الاشتراك في صندوق التقاعد يتم اختياريا وبالتالي لا يمكن إلزام الأعضاء بدفع الاشتراكات وكذلك مع الأخذ بالاعتبار حجم العجز القائم، سيكون من الصعب تصحيح الوضع المالي للصندوق عن طريقة زيادة قيمة الاشتراك الشهري عن القيم الحالية. في رأينا، هناك حاجة إلى مجموعة من الإجراءات التي تستند إلى التالي:
- 1. بالنسبة للمشاركين الحاليين، يمكن زيادة قيم الاشتراكات الشهرية أو تخفيض المزايا الممنوحة (أو مزيج من الخيارين) من أجل سد الفجوة ما بين المنافع والاشتراكات.
- 2. تخفيض المنافع للمتقاعدين والمنتفعين الحاليين.

فيما يلي الاقتراحات المتعلقة بالإجراءات الممكنة اتخاذها بشكل جماعي لتحسين الوضع المالي لصندوق التقاعد:

- تخفيض منافع المتقاعدين والمستفيدين. هناك عدة طرق يمكن استخدامها لتحقيق ذلك.
- رفع سن التقاعد دون السماح للأعضاء بالاستمرار في دفع الاشتراكات بعد سن معينة لتجنب زيادة الراتب التقاعدي.
- بالنسبة للمشاركين الحاليين، يمكن تعديل معادلة احتساب الراتب التقاعدي لفترات الاشتراك المستقبلية.
- خفض الحقوق المترجمة للمشاركين الحاليين.
- تقليص منافع الورثة من خلال تقييد شروط الاستحقاق.
- رفع جوهر لقيم الاشتراكات.
- تأمين مصادر أخرى للدخل بجانب الاشتراكات الشهرية من الأعضاء.

وتجدر الإشارة أنه قد يكون من الصعب تنفيذ خطة الإصلاح القاسية المطلوبة لإنقاذ الصندوق على أرض الواقع، حيث أن هناك مخاطرة بأن يؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى فقدان الثقة وانعدام الرغبة لدى الأعضاء في مواصلة الاشتراك في الصندوق مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية وقد يسرع ذلك الوصول إلى نقطة التعادل الثالثة. بناء عليه، نوصي الإدارة بأن تقوم بدراسة خيار تصفية الصندوق كخيار بديل لخطة الإصلاح.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

نظرا لشدة الإجراءات المطلوبة لانقاذ الصندوق والطريقة الحالية في اتخاذ القرار من خلال تصويت الأعضاء مما ينشأ عنه تضارب في المصالح بين رغبة الأعضاء في الاحتفاظ بمستوى المنافع التي يوفرها الصندوق حاليا وبين القرارات التي ستؤدي إلى تخفى ض هذه المنافع بهدف اصلاح الصندوق، فإننا نوصي بشدة بأن يكون لدى الصندوق مجلس أمناء مستقل دون وجود أي مصلحة مباشرة او غير مباشرة لمجلس الأمناء في المنافع التي يقدمها الصندوق.

من ناحية أخرى، وكما يتضح في النتائج المرفقة بالتقرير، يحتاج الصندوق بشكل عاجل إلى سيولة مرتفعة في السنوات القليلة القادمة. مع وجود نسبة عالية من الاس ث مارات في مجال العقارات، يواجه الصندوق مخاطر سيولة عالية. لذلك يجب على الإدارة وضع خطة واضحة ومتطلبات السيولة واستراتيجية تسييل الأصول يتم تطبيقها في المدى القصير، إلى جانب الإصلاحات الأخرى التي ستعتمدها الإدارة لإنقاذ الصندوق.

تم الانتهاء من التقرير النهائي للدراسة الاكتوارية للصندوق (الدراسة الثامنة) من قبل خبير اكتواري مؤهل لاجراء التقييم الاكتواري للصندوق خلال المدى الزمني القصير والمتوسط والبعيد المدى والذي يمتد الى 75 سنة من تاريخ التقييم الاكتواري.

قام مجلس نقابة المهندسين بالتواصل مع الخبير الإكتواري وطلب تحديد أثر التعديلات الاخيرة على نظام معدل لنظام التقاعد لأعضاء نقابة المهندسين رقم (84) 2023.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

23. الخطة المستقبلية المحدثة لمجلس نقابة المهندسين حول الاستمرارية وتغطية العجز في النشاط التقاعدي بناء على نظام صندوق التقاعد المعدل لسنة 2023 وبهدف تغطية العجز المالي والذي يقدر بمبلغ 20 مليون دينار أردني كما في تاريخ 2024/12/31 نعرض ملخص خطة العمل المحدثة التي تستهدف تعافي الصندوق وتغطية العجز المالي خلال (2025) وذلك وفقاً لما يلي:

1. قام المجلس باعتماد أكبر حزمة تسهيلات في الدفع للمشاركين في صندوق التقاعد واعتماد استراتيجية جذب المشاركين ومن أهم هذه البرامج ما يلي:

- برنامج تقسيط الاشتراكات السنوية لمدة تصل إلى عشر سنوات بما يساهم تخفيف العبء المالي على المهندسين.
- برنامج تقسيط المبالغ المستحقة عن الاشتراكات التقاعدية الاختيارية لمدة 10 سنوات لتمكين المشاركين في الحصول على راتب تقاعدي بتكلفة ميسرة وتقسيم المبالغ على 120 شهر كحد أقصى.
- برنامج التوريد المؤسسي، الذي يتيح الانتقال إلى شريحة أقل بقسط ثابت ويضمن التدفقات النقدية بصورة منتظمة.
- برنامج حديثي التخرج، الذي يعفي الخريجين الجدد من سداد الاشتراكات التقاعدية لفترة محددة.
- برنامج الإعفاء من الرسوم الإضافية بنسب تصل إلى 100% حسب الفئة العمرية.
- تحديث برامج التقسيط القائمة والمغية وتطبيق الاعفاء المنصوص عليه في النظام المعدل بما يساهم في تفعيل 24 ألف برنامج تقسيط للاشتراكات التقاعدية الاختيارية وحصول المشاركين على الاعفاء المنصوص عليه في النظام المعدل.

2. الاستمرار في خطة التطبيق الالزامية وذلك لتعزيز الإيرادات للاشتراكات في صندوق التقاعد على جميع العاملين في القطاع الحكومي والخاص والمكاتب الهندسي بما يساهم في صرف الرواتب التقاعدية في موعدها وبانتظام.

3. تحقيق إيرادات تقاعدية تتجاوز 30 مليون دينار بنسبة نمو 20% عن عام 2024

4. تخفيض العجز المالي السنوي الي ما دون 9 مليون دينار وتحقيق خفض في العجز السنوي بنسبة 50% للسنة الثانية على التوالي.

5. طرح حلول على المتقاعدين لاستغلال رصيدهم من الرواتب التقاعدية غير مدفوعة بما يساهم في السيطرة على نمو الرواتب التقاعدية غير المدفوعة وعدم ارتفاعها في عام 2025 رفع التوريد من جهات العمل من مبلغ 100 ألف دينار الي نصف مليون دينار أردني شهرياً خلال (2024-2026).

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

24. الوضع الضريبي – شركات تابعة

البحر الميت:

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2022.

العقبة:

- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لعام 2022.

25. الالتزامات الطارئة

المبلغ	
دينار أردني	كفالات بنكية
96,817	تأمينات كفالات
20,445	

26. إدارة المخاطر

أ. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطرة سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملة الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ب. مخاطر سعر المربحة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر المربحة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر المربحة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار المربحة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع والاقتراض من البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار المربحة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر المربحة كونها لا تتعامل بها وتتعامل بالمربحة.

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

ج. مخاطر السعر الأخرى

– هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطرة سعر المراجعة أو مخاطرة سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

– تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

د. مخاطر الائتمان

– هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة مالية من القيام بتنفيذ التزاماته.

– يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.

– تمثل القيم التي تظهرها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

هـ. مخاطر السيولة

– هي مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.

– تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

– يوضح الجدول التالي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 كانون أول:

سنة فأكثر		أقل من سنة		الوصف
2024	2025	2024	2025	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	الموجودات المالية:
-	-	1,097,101	2,721,987	نقد ونقد معادل
8,783,477	4,497,191	5,239,091	5,100,945	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
-	-	3,122,605	2,824,568	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
-	-	602,455	560,507	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
8,783,477	4,497,191	10,061,252	11,208,007	المجموع
المطلوبات المالية:				
-	-	6,606,151	4,837,264	ذمم دائنة
-	-	456,408	516,815	أرصدة دائنة أخرى
-	-	51,860,481	72,022,749	رواتب تقاعدية مستحقة غير مدفوعة
-	-	4,778,223	4,172,418	مخصصات بنية تحتية
-	-	12,627,175	6,383,966	ذمم أطراف ذات علاقة دائنة
1,044,844	2,582,716	1,373,394	3,411,414	قروض
1,044,844	2,582,716	77,701,832	91,344,626	المجموع

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2025

27. القيمة العادلة للأدوات المالية

- تقوم المنشأة بتصنيف طرق قياس القيمة العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في عمل طرق القياس. وفيما يلي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي تم تقييمها:
- المستوى (1): أسعار معلنة (غير معدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
 - المستوى (2): مدخلات غير الأسعار المعلنة ضمن المستوى (1) والقابلة للملاحظة للموجود أو المطلوب، إما بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (مثل المشتق من الأسعار).
 - المستوى (3): مدخلات للموجود أو المطلوب التي ليست على أساس معلومات السوق القابلة للملاحظة.

المستويات

31 كانون الأول 2025

المجموع	3	2	1	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	الموجودات المالية
593,900	-	-	593,900	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
12,387,820	3,340,483	-	9,047,337	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,981,720	3,340,483	-	9,641,237	المجموع

- إن القيمة الدفترية للأدوات المالية مساوية تقريباً للقيمة العادلة.

28. القوائم المالية للشركات التابعة

- تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للشركات التابعة كما في 31 كانون الأول 2025 وهي على النحو التالي:

اسم الشركة	الصفة القانونية	رأس المال المدفوع	نسبة الملكية	مجموع الموجودات	مجموع المطلوبات	مجموع (خسائر متراكمة) أرباح محتفظ بها
شركة مرجان المهندسين للاستثمار والتطوير العقاري	مساهمة خاصة محدودة	دينار أردني 500,000	% 100	دينار أردني 10,430,423	دينار أردني 9,636,386	دينار أردني 220,368
شركة سبيل الزيتون التجارية	ذات مسؤولية محدودة	5,000	100	464,751	248,030	206,721
شركة المهندسين للإدارة والاستثمار	ذات مسؤولية محدودة	100,000	100	166,976	24,536	37,179

29. الآثار المحتملة للتقلبات الاقتصادية

- نتيجة النزاع العالمي الحالي حيث أخذت المنشأة بعين الاعتبار أي تأثير محتمل للتقلبات الاقتصادية الحالية في مدخلات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية عند تحديد مدى شدة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الموازنة التقديرية لصندوق التقاعد لعام 2026

البيان	موازنة 2026	فعلي 2025	موازنة 2025	فعلي 2024	فعلي 2023
	ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار	ألف دينار
النشاط التقاعدي					
الإشتراكات التقاعدية والرسوم الإضافية	16,000	18,461	30,000	24,453	13,285
الرواتب والتعويضات التقاعدية	(52,000)	(49,013)	(48,000)	(48,899)	(57,307)
مخصص طلبات الغاء العضوية	0.00	(6,892)	0.00	0.00	0.00
صافي النشاط التقاعدي	(36,000)	(37,443)	(18,000)	(21,446)	(44,022)
إيرادات الاستثمارات					
أرباح بيع ممتلكات استثمارية	6,000	7,160	9,000	1,775	3,289
توزيعات أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	718	519	458	577	661
صافي أرباح تأجير ممتلكات استثمارية	276	373	325	342	370
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	100	144	63	49	52
إيرادات مريحة قروض	40	43	50	87	214
إيرادات أخرى	155	414	146	161	139
رد تدني انتفت الحاجة له - ممتلكات استثمارية	-	-	-	133	257
خسارة تدني ممتلكات استثمارية	-	(931)	-	(924)	(799)
حصة الصندوق من نتائج الشركات الزميلة	-	-	-	11.00	-
مجموع إيرادات الاستثمارات	7,269	7,616	10,041	2,209	4,182
المصاريف					
المصاريف الإدارية	964	1,198	975	1,089	847
تكاليف تمويل	404	616	569	468	192
مصروف خسائر ائتمانية متوقعة	-	270	-	103	-
استهلاكات	19	20	.22	23	23
مجموع المصاريف	1,387	2,103	1,566	1,683	1,062
الفائض / العجز	(30,099)	(31,930)	(9,254)	(20,919)	(40,901)



نقابة المهندسين الأردنيين
Jordan Engineers Association

حمل تطبيق
نقابة المهندسين الأردنيين
JEA Mobile



www.jea.org.jo

